

طبعة  
جديدة

إصدارات  
اليونسكو



منظمة الأمم المتحدة  
للثقافة والعلم والتعليم

# حقوق الإنسان

أسئلة وإجابات

لياليفين

والرسوم التوضيحية لـ بلانتو



# حقوق الإنسان أسئلة وإجابات

# حقوق الإنسان أسئلة وإجابات

لياليفين  
والرسوم التوضيحية لـ بلانتو

المؤلف مسئول عن الخيارات والتقديمات للحقائق التي تضمنها هذا الكتاب، وكذا عن آرائه المعبر عنها فيه، والتي لا تعبر بالضرورة عن آراء اليونسكو UNESCO، وهي غير ملزمة للمنظمة.

والتسميات المستعملة وطرق عرض المواد في جوانب هذا الإصدار لا تعكس بأي حال رأي اليونسكو UNESCO حول الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو مدينة أو ناحية أو السلطات فيها، أو فيما يخص حدودها ونطاق أراضيها.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الإصدار في العام 1981 من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، رقم 7، بالاس دي فونتوني، 75352، باريس SP 07

أعيد طبعها مع التصويبات في العام 1982  
وصدرت الطبعة الثانية بعد تحديثها في العام 1989  
والطبعة الثالثة في العام 1996  
والطبعة الرابعة، بعد تحديثها في العام 2004  
والطبعة الخامسة، بعد تحديثها في العام 2009

جرت ترجمة الطبقات السابقة إلى اللغات التالية : الإنجليزية 1981، 1982، 1989، 1996، 1998، 2004،  
والفرنسية 1981، 1996، 2005، والإسبانية 1982، 1999، والفنلندية 1983، 2003، والألمانية 1983،  
واليونانية 1985، والبرتغالية 1985، والسويدية 1985، 2000، والعربية 1986، والدنماركية 1986، والإندونيسية  
1987، واليابانية 1988، 1999، والسلوفاكية 1993، والروسية 1993، 1997، والألمانية 1994، 1998،  
والبيلاروسية 1995، والبلغارية 1997، والجورجية 1997، والأوردو 1998، والأسامية 1998، والبنغالية 1998،  
والهندية 1998، والكانادا 1998، والمراثية 1998، والتاميلية 1998، والرومانية 1998، 2002، والإسبرانتية  
1998، والأذربيجانية 1999، والباسكية الإسبانية 1999، والباسكية 2000، والبوسنية 2001، والألبانية 2001،  
والمغولية 2005.

تصميم وفاء خربوش  
طباعة : مطبعة لون، الرباط 10040 - المغرب

ISBN UNESCO 978-92-3-604130-8  
© اليونسكو UNESCO، 2009

الترجمة إلى العربية : علاء شلبي / ونزهة جيسوس إدريسي

صدر هذا الكتاب بدعم من : التعاون الإنمائي الإيطالي بوزارة الخارجية الإيطالية

# التمهيد

عند تأسيس الأمم المتحدة في العام 1945 أكدت الدول المؤسسة على إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية في كرامة وقيمة الشخصية الإنسانية والمساواة في الحقوق بين النساء والرجال، كما عبرت عن تصميمها على بناء عالم يحترم ويحافظ على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو اللغة.

ويجسد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمد في العام 1948 هذا التصميم، حيث شهد التاريخ للمرة الأولى الاتفاق على عدد من الحقوق والحريات الأساسية التي تم التوافق عليها دولياً، وتم الاعتراف بنصوص الإعلان كمعيار مشترك لكافة الشعوب والأمم.

وأصبحت نصوص الإعلان، مصدر إلهام للعديد من الدول عند وضع الدساتير والقوانين الوطنية، وأصبح الإعلان العالمي، والذي تم ترجمته إلى أكثر من 350 لغة، الصك المعياري الأشهر لحقوق الإنسان.

ولقد تم تفصيل الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجعلها أكثر إلزاماً عند تبني العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1966، وكذا الاتفاقيات الأخرى في نطاق قانون حقوق الإنسان مثل: الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية بشأن حماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري، ووضعت معايير جديدة ووسعت

نطاق قانون حقوق الإنسان. ولقد ساهمت كافة هذه الاتفاقيات في إيجاد آليات لمراقبة مدى تقييد الدول بالتزاماتها، بما يشمل تقديم تقارير دورية عن الإجراءات التي تتخذها الدول لتطبيق نصوص هذه الاتفاقيات. وفي بعض الحالات يحق للأفراد أن يتقدموا بشكوى ضد الدول إذا ما شعروا بأن حقوقهم تعرضت للانتهاك، وقد تم تبني العديد من الصكوك الدولية والإقليمية (معاهدات وإعلانات ومواثيق وتوصيات وقرارات) لمزيد من التعزيز والحماية لحقوق الإنسان.

وتعمل العديد من الهيئات والبرامج والوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة على التقدم في حقوق الإنسان، وتتولى كل من هذه الهيئات أدوار ومسؤوليات محددة في ظل تنسيق يشرف عليه المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة OHCHR. ومن هذه الهيئات على سبيل المثال، يدافع صندوق الأمم المتحدة للأطفال «اليونيسيف» UNICEF عن حقوق الطفل، فيما تعمل منظمة العمل الدولية ILO على حماية حقوق العمال، وتسهم منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم «اليونسكو» UNESCO في تحقيق الأمن والسلام عن طريق تعزيز التعاون بين الأمم من خلال مجالات التربية والعلوم والثقافة، من أجل زيادة الاحترام العالمي للعدالة، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية.

وتعمل اليونسكو UNESCO بشكل خاص على تعزيز الحق في التعليم، والحق في حرية الرأي والتعبير، وحق المشاركة في الحياة الثقافية، وحق التمتع بالاستفادة من التقدم العلمي وتطبيقاته. وتبنت اليونسكو UNESCO في أكتوبر/تشرين أول 2003 استراتيجية خاصة بحقوق الإنسان واستراتيجية متكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال عدم التسامح، وتعيد هذه الاستراتيجيات المترابطة التأكيد على أن حقوق الإنسان تقع في صلب ولاية اليونسكو UNESCO، كما أنها تهدف إلى تعزيز مساهمة المنظمة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والنضال ضد أشكال التمييز القديمة والجديدة، ويعتمد إنجاز أهداف هاتين الاستراتيجيتين على إجراءات البحث ونشر المعرفة بصفة رئيسية. وتعمل اليونسكو UNESCO عن قرب بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان OHCHR الذي يتولى تنسيق أنشطة حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة.

وتنشط العديد من المنظمات الحكومية الدولية في مجال حقوق الإنسان، ومن أمثلتها من المنظمات الإقليمية الناجحة في العمل من أجل التقدم في مجال حقوق الإنسان، الاتحاد الأفريقي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الدول الأمريكية، وهي من المنظمات الجديدة بالذكر.

وفي القمة العالمية (الأمم المتحدة، نيويورك، 6-8 سبتمبر/أيلول 2000)، اعترفت الدول بحقوق الإنسان كأساس لا يمكن الاستغناء عنه لعالم يعمه السلام والرخاء والعدل، واعادوا التأكيد على مسؤوليتهم الجماعية للحفاظ على حقوق الإنسان على المستوى العالمي، والتزموا بالعمل من أجل مستقبل مشترك

لكل شعوب العالم، بالتأسيس على المشترك الإنساني بمختلف تنوعاته، وتبنت القمة إعلان الأمم المتحدة للالفة الذي يضع الاهداف الراسخة لإرشاد وتشجيع الحكومات في جهودها للتوصل لعولة ذات وجه إنساني.

وأتاح تأسيس مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2006، والدخول لعصر "المراجعة الدورية الشاملة" لسجل الدول والتزامها بمعايير حقوق الإنسان، صفحة جديدة في الكفاح من أجل حقوق الإنسان. ويولي مجلس حقوق الإنسان HRC اهتماماً متعظماً لتعزيز التربية على حقوق الإنسان، ولتحقيق هذه الغاية، فقد أتاح المجلس للجنة الاستشارية العمل على إعداد مشروع إعلان بشأن التربية والتدريب على حقوق الإنسان (قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/6/10 في 28 سبتمبر/أيلول 2007) وتنخرط اليونسكو UNESCO بهمة ونشاط في جهود صياغة مشروع هذا الإعلان.

وبينما تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عن وضع معايير حقوق الإنسان وكفالة تفعيلها، فإن غيرها من الفاعلين أضحو أكثر نفوذاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد، فالآلاف من المنظمات غير الحكومية تنخرط بدور نشط في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتلعب دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان المعمول بها، وكذا كفاعلين مساعدين لاستمرار تنمية قانون حقوق الإنسان. ويجب أن يعمل العالم معاً، فيجب أن يعمل كل من المجتمع الأكاديمي ووسائل الإعلام ومجتمع الأعمال، ومع الحكومات ومؤسسات الدولة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لإنجاز المقاصد المرجوة في ميثاق الأمم المتحدة ودستور اليونسكو UNESCO والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبفضل جهود المجتمع الدولي وناشطى حقوق الإنسان، فقد تقدمت حماية حقوق الإنسان بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة، وأصبح احترام كرامة الإنسان ومنع التمييز، بما يعني فرصاً متساوية للجميع، من المبادئ الأساسية المحفورة في أذهان الناس، وأصبحت حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من الأجندة السياسية الدولية والوطنية، كما ترسخ الإيمان بأن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا زالت تحصل في مناطق مختلفة من العالم يجب ألا تمر دون عقاب.

وفي كافة الأحوال، وبرغم الجدل حول الإنجازات، فإن حالة تفعيل معايير حقوق الإنسان في العالم لا تزال بعيدة عن الرضا، فبعد ستين عاماً على تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تبقى ملايين عديدة من الأطفال، وبخاصة الفتيات، محرومون من التعليم والسكن المناسب للذين لا يزالان يمثلان حلماً بالنسبة لمئات الملايين من الأسر، وكلا من الحق في الصحة والحق في الغذاء غير مكفولين على النحو الملائم لما يناهز ثلث سكان العالم، كما يمثل افتقاد الحق في مياه نظيفة آمنة ومرافق صحية عامة ملائمة سبباً مباشراً في تحقيق خسائر لحقوق الإنسان في عدد من البلدان.

وبالرغم من كافة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، يتواصل التمييز ونقص المساواة على أساس النوع، بينما تتسع رقعة الفقر وتمتد لتمثل عائقاً رئيسياً في نيل هدف حقوق الإنسان للجميع، وتمثل تهديدات ومخاطر أخرى مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والفساد وتدهور البيئة والتغير المناخي تحدياً في وجه التقدم للنهوض بحقوق الإنسان.

والأزمتان العالميتان الحاليتان على الصعيدين المالي والاقتصادي، قادتاً إلى تداعيات سلبية خطيرة على تفعيل حقوق الإنسان في العالم أجمع، حيث قادتاً إلى زيادة درامية في البطالة، والتي يمكن أن تؤدي لاحقاً إلى كراهية الأجانب والتمييز، وعلى وجه التحديد، فيما يتصل بالعمال المهاجرين، وتسبب تفاقماً متزايداً في أزمة الغذاء، وانخفاض الاستثمار الاجنبي والمساعدة التنموية كتداعيات أخرى مرتقبة، ويمكن لهذه الازمات أن تعترض بخطورة سبيل تحقيق أهداف الألفية الإنمائية، وتضعف فاعلية المبادئ الأساسية المطلوبة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومبدأ عدم القابلية للترجع.

وتقدر منظمة العمل الدولية ILO أنه كنتيجة لهذه الازمات، فقد تتزايد البطالة العالمية مما يقدر بـ 18 مليوناً في العام 2007 إلى ما يقدر بـ 30 مليوناً في العام 2009، وربما يصل أيضاً 50 مليوناً، إذا ما استمر الوضع في التدهور (انظر اتجاهات البطالة العالمية، منظمة العمل الدولية ILO - يناير/كانون ثان 2009، ص 19).<sup>(1)</sup>

وانتصلاً بالوضع الحالي، عقد مجلس حقوق الإنسان HRC في فبراير/ شباط 2009 جلسة خاصة، وتبنى قراراً باسم "تداعيات الازمتين العالميتين المالية والاقتصادية على الإدراك العالمي لحقوق الإنسان" (القرار A/HRC/S-10/L.1 في 23 فبراير/شباط 2009)، وفي هذا القرار، أبرز المجلس القلق الخطير بشأن التداعيات السلبية للآزمات العالمية المتعددة والمتراصة على الاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وعلى التمتع الكامل بكافة فئات حقوق الإنسان في كافة البلدان، واعترف بأن البلدان النامية ترزح تحت وضع أكثر هشاشة، ودعا المجلس الدول إلى عدم السماح للآزمات بتقليل مسؤولية السلطات الوطنية، كما دعا المجتمع الدولي إلى عدم التقليل من العمل لإدراك حقوق الإنسان.

وناشد المجلس بتوجيه الانتباه الخاص في هذه الاوقات الصعبة إلى منع التمييز والتوجه إلى الطرق والوسائل اللازمة لكفالة الاحترام والحماية لحقوق الجماعات الهشة والاقول حظاً والنساء والأطفال والمهاجرين والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم والسكان الأصليين والناس الذين يعيشون في حال الفقر. وعقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2009 مؤتمراً رفيع المستوى بشأن الازمتين العالميتين المالية والاقتصادية وتداعياتهما على التنمية، واستهدف المؤتمر التوصل للاستجابات العاجلة والممتدة لاحتواء تداعيات

(1) تقرير منظمة العمل الدولية ILO بشأن اتجاهات البطالة العالمية 2009، ص 19، يناير/كانون ثان 2009، متاح على الرابط [www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---docmm/documents/publication/wcms\\_10461.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---docmm/documents/publication/wcms_10461.pdf)



الأزمتين، وخاصة على الفئات الضعيفة والهشة. ومثلت التوصيات المقترحة في تقرير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لتخطي التداعيات السلبية للآزمات على حقوق الإنسان إسهاما مهما في المناقشات. وانتهى المؤتمر بالموافقة على إصدار وثيقة ختامية، تضمنت، ضمن أمور أخرى، مطالبة الجمعية العامة بتولي مهمة المتابعة عبر فريق متخصص ومفتوح زمنيا للعمل من أجل تخفيف حدة الأزمتين، عبر إعادة النظر في عدد من الأمور، بما فيها هيكلة النظام المالي، والديون الخارجية، والتجارة الدولية.

وتحتاج التحديات والمعوقات التي تعرقل تفعيل حقوق الإنسان لتحليل مستفيض، كما أن إيجاد حلول جذرية للمشاكل المتداخلة والقائمة وتلك الآخذة في الظهور يتطلب زيادة الوعي لدى جميع الأطراف والفاعلين، وتعتبر التربية على حقوق الإنسان من وسائل زيادة حساسية المجتمعات بشكل عام تجاه قضايا حقوق الإنسان، ومن أجل إيجاد بيئة مساعدة على تفعيل حقوق الإنسان وضمان منع انتهاكها.

فلا يستطيع الناس التمتع بحقوق الإنسان والمحاربة من أجل تفعيلها ما لم يكن لديهم المعرفة الكافية بمضمونها وإجراءات الدفاع عنها، والتربية على حقوق الإنسان ستعزز المبادئ الأساسية مثل الأهمية المتساوية لكافة حقوق الإنسان، سواء كانت "مدنية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية" للحفاظ على الكرامة وتحقيق الرفاه لكل شخص، ويجب أيضا أن يتعزز الوعي بشأن التهديدات القديمة والحديثة لحقوق الإنسان، ولا تقتصر التربية على حقوق الإنسان على التدريب ونشر المعلومات، حيث يمتد الهدف لبناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان تشمل المعرفة والمهارات، وكذا أنماط السلوك التي تتأسس على مبادئ العدل العالمية وسيادة حكم القانون ومنع التمييز.

\*\*\*\*\*

«حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات» يستجيب للاهتمام الجماهيري المتزايد بمسائل حقوق الإنسان، من تأليف السيدة الموقرة «ليا ليفين» المتخصصة البريطانية في مجال حقوق الإنسان، وبطريقة تعريفية واضحة، يوفر معلومات مستفيضة عن حقوق الإنسان، ولقد أثبتت الطبقات السابقة (التي ظهر أولها في العام 1981) أن المواد المدرجة هي مواد تعليمية قيمة في مجال حقوق الإنسان، وتمت ترجمتها إلى أكثر من ثلاثين لغة، وتتميز هذه الطبعة التي حافظت على البناء الأصلي بأنها منقحة وتم تحديثها مؤخرا، يعطي الجزء الأول من الكتاب مقدمة عن مضمون القانون الدولي لحقوق الإنسان، والإجراءات المتبعة لمراقبة تنفيذها، والمنظمات والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والاحداث العالمية الرئيسية، وكذا التطورات والتحديات الجديدة. أما الجزء الثاني فهو يشرح

معنى المواد المختلفة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقام رسام الكاريكاتير السياسي الفرنسي المعروف «بلانتو» وهو ناشط كبير في مجال حقوق الإنسان بتقديم الرسومات لكل طبعات الكتاب، مستخدماً قوة الصورة المرئية في خدمة قضايا حقوق الإنسان.

ونود هنا أن نشكر المؤلفة والفنان، وبالمثل زملائنا من داخل وخارج المنظمة الذين ساهموا في إعداد هذه الطبعة.

ولقد تم تحديث هذه الطبعة في مايو/أيار 2009 بواسطة قسم حقوق الإنسان والمساواة على أساس النوع، ونود أن نعبر عن امتناننا للسيدة «صوفيا مانوتشا» على مساعدتها الثمينة.

كما نود أن نعبر عن تقديرنا للسيدة «سوريا سعد - زوي» وزملائها في مكتب اليونسكو UNESCO بالرباط لمجهودهم في نشر «حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات» باللغة العربية.

كتاب «حقوق الإنسان - أسئلة وإجابات» يشكر التبرع الكريم من إيطاليا، ويعتزم توزيعه على نطاق واسع في 22 بلداً في العالم العربي، من خلال أنماط العمل المتعددة لليونسكو UNESCO. والإصدار الذي هو أداة تدريس، صدر ضمن جهود العام العالمي للتثقيف على حقوق الإنسان، وهو العام الذي بدأ في ديسمبر/كانون أول 2008، في مناسبة الاحتفال بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستخدمنا الزخم الذي اكتسبناه في العام 2008 من خلال الحملة التي جرت طوال العام للاحتفال بالذكرى، والتي لعبت خلالها منظمة اليونسكو UNESCO دوراً نشطاً، يجب ألا يضيع، وجهود كفالة التمتع بكل فئات حقوق الإنسان للكافة، والتي يجب الاستمرار في مواصلة وزيادتها.

فلاديمير فولودين

كونستانتينوس تاراراس

قسم حقوق الإنسان و الأمن الإنساني والفلسفة

قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية

اليونسكو UNESCO

# المحتويات

5.....	التمهيد
12.....	المؤلفة والرسام
14.....	شكر وتقدير

## الجزء الأول :

### القانون الدولي لحقوق الإنسان : أسئلة وإجابات

17.....	حقوق الإنسان : مقدمة عامة
22.....	الشرعة الدولية لحقوق الإنسان
38.....	الصكوك الدولية الخاصة بقضايا محددة في مجال حقوق الإنسان
49.....	الصكوك الدولية المتعلقة بحماية جماعات معينة
74.....	إجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
	حماية حقوق الإنسان في أوقات النزاعات المسلحة، ورد الفعل
85.....	تجاه الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان
90.....	برامج وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تتعامل مع حقوق الإنسان
109.....	اتفاقيات وإجراءات حقوق الإنسان الإقليمية
125.....	دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان
130.....	تعليم حقوق الإنسان
138.....	التحديات المعاصرة

## الجزء الثاني :

### الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

149.....	ما هو معنى كل مادة من مواد الإعلان
190.....	ملحقات

# المؤلفة والرسام

ليا ليفين : متخصصة معروفة في مجال حقوق الإنسان، مؤلفة العديد من المقالات عن عمالة الأطفال وحقوق الإنسان، وعضو ناشط في العديد من المنظمات الغير الحكومية العاملة في هذا المجال على المستويين الوطني والدولي. عملت لسنوات عدة كمستشارة للجنة حقوق الإنسان في جمعية الأمم المتحدة بالمملكة المتحدة، والمؤسسة الدولية المناهضة للعبودية، ومنظمة العمل الدولية ILO، وجامعة إسكس. وبين عامي 1982 - 1992 عملت كمديرة لمؤسسة "عدالة" (JUSTICE) وهي الفرع البريطاني من اللجنة الدولية للمحلفين، و هي حاليا عضو في المجلس التحريري للمجلة الدولية لحقوق الإنسان، وعضو شرفي في مجلس عدالة. نالت "ليفين" درجة الدكتوراه من جامعة إسكس في العام 1992، كما نالت وسام الإمبراطورية البريطانية في ديسمبر/كانون أول 2002 لخدماتها في مجال حقوق الإنسان دوليا.

ويعود تعاون «ليفين» مع اليونسكو UNESCO إلى العام 1970. حيث شاركت بين عامي 1975 و1985 في برامج اليونسكو UNESCO لتعليم حقوق الإنسان، وساهمت ما بين عامي 1980 و1985 في إنجازات اليونسكو UNESCO بصفتها عضواً في لجنة المملكة المتحدة الوطنية لليونسكو. ويعتبر كتاب "حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات" الذي صدر للمرة الاولى في العام 1981 المثال الأكبر على هذا التعاون المثمر.

بلانتو: رسام كاريكاتير سياسي فرنسي معروف بحساسيته تجاه حقوق الإنسان، وهي قضية وضع فنه في خدمتها. عمل «بلانتو» في العديد من الصحف بما

فيها لوموند واللويموند دبلوماتيك والفوسفور، وجريدة لو إكسپرس الأسبوعية. بدأ عمله في صحيفة اللوموند في الأول من أكتوبر/تشرين أول 1972 برسم استهدف الحرب في فيتنام، وأخذت رسوماته منذ العام 1985 بالظهور في الصفحة الأولى من كل طبعة يومية. واحتفل بلانتو في العام 2002 بثلاثين عاماً من العمل مع اللوموند ونشر أكثر من 15000 رسم كاريكاتيري.

تم عرض أعمال بلانتو في عدة معارض في فرنسا والعديد من الدول العالم بما فيها الأرجنتين والبرازيل وساحل العاج وإيران وبولندا واليابان وسريلانكا وتركيا. ولقد افتتح المعرض الأخير لرسوماته ومنحوتاته في متحف «إيف باير» في فرنسا 2008. وفي أكتوبر/تشرين أول 2006، قام بلانتو بالتعاون مع «كوفي أنان» في نيويورك بإنشاء مؤسسة «الرسم الكاريكاتوري في خدمة السلام»، والتي تعمل على جمع الرسوم الكاريكاتورية من كافة القارات بهدف مناقشة ومحاربة ما بات يعرف باسم «التصويب السياسي» التي تأسست في وسائل الإعلام في معظم أنحاء العالم<sup>(2)</sup>.

تلقي «بلانتو» العديد من الجوائز تقديراً لعمله، بما فيها جائزة «مم» (Mumm) على عمله "Gordji chez le juge" في العام 1988، وجائزة الكوميديا السوداء (Le Prix de l'humour noir) في العام 1989، والجائزة الدولية لرسوم الكاريكاتير (the Gat Perich Prize) في العام 1996. وبالإضافة إلى الرسوم الموجودة في كتاب «حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات» (الذي ظهرت النسخة الأولى منه في العام 1981)، وضع «بلانتو» الرسوم للعديد من إصدارات اليونسكو UNESCO المعروفة الأخرى مثل "تقديم الديمقراطية: 80 سؤالاً وجواباً" لديفيد بينام وكيفين بويل، ولقد تمت ترجمة الكتابين إلى أكثر من عشرين لغة.

(2) لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مؤسسة «الرسم الكاريكاتوري في خدمة السلام» على الرابط

<http://www.cartoonforpeace.org>

# شكر وتقدير

الهدف من كتاب «حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات» الصادر عن اليونسكو UNESCO في العام 1981 هو سد الحاجة لمواد تدريبية لحقوق الإنسان لتلبية احتياجات الجمهور والطلاب، بالإضافة إلى الناشطين والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وجاءت الفكرة خلال مؤتمر اليونسكو UNESCO الدولي لتدريس حقوق الإنسان، والذي عقد في فيينا في سبتمبر/أيلول 1978، وصدرت عنه التوصية ببلورة مشاريع تنمية ترتبط بتدريس حقوق الإنسان.

وجاء الإصدار الأول بجهود مشتركة، وشارك في إعداده العديد من الناشطين في مجال حقوق الإنسان ومن بينهم المرحوم «مارتن إنالس»، والمرحوم «بول سيجهارت»، و«نيجل رودلي»، و«بريان روبل». ولقد عملت مع جميعهم وتلقيت دعماً وإرشاداً كبيراً منهم ومن اليونسكو UNESCO وخاصة من «ستيفن ماركس» الذي قام بتوظيف «بلانتو»، والذي أضاف بقوة رسوماته قوة الصورة للنص، ولم يكن ممكناً أن يظهر الكتاب لولا تشجيع وحماس هؤلاء المشاركين.

ومنذ هذا التاريخ، تم تحديث الكتاب بانتظام وأخذاً في الاعتبار أحدث التطورات في مجال حقوق الإنسان عبر الطبقات الثلاث اللاتي صدرت أعوام 1989 و1996 و2004 على التوالي، وحتى الآن، ظهر الكتاب في 31 لغة. وأود أن أتوجه بجزيل الشكر لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR في الأمم المتحدة، حيث أعطوني الصلاحية للاطلاع على قطاعات الخبرات المتعددة في المفوضية، حيث ساهمت المساعدة القيمة والإرشاد اللذين

تلقيتهما في ضمان دقة النصوص. وأتقدم بالامتنان أيضاً للعديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي زودتني بالمواد وأسهمت في إعداد هذا المخطوط.

وهناك العديد من الأشخاص الذين رافقوني في جزء من الطريق أو معظمه، ولن أتمكن من ذكرهم جميعاً، ولكن من بين هؤلاء الذين ساندوني منذ البداية، أود أن أخص بالذكر «كيفين بويل» من مركز حقوق الإنسان في جامعة إسكس، و«لي سويستون» من منظمة العمل الدولية ILO، و«جون باكر». وفي الختام، أود أن أشكر منظمة اليونسكو UNESCO على المساندة والثقة اللتين منحوهما لي، وبالذات «فلاديمير فولودين» الذي عملت معه على إعداد الطبقات الأخيرة، وكذا «كونستانتينوس تاراراس» وكل أفراد قسم حقوق الإنسان الذين أسهموا بانتظام في إضافة أفكار جديدة لمحتوى هذا المخطوط وتنظيم مواده.

لياليفين

الجزء

الأول



# القانون الدولي لحقوق الإنسان:

## أسئلة وإجابات

### حقوق الإنسان : مقدمة عامة

#### 1. ما المقصود بحقوق الإنسان

يولد البشر متساوين في الكرامة والحقوق، وهي مطالب أخلاقية أصيلة وغير قابلة للتصرف، مكفولة لجميع بني البشر بفضل إنسانيتهم وحدها، فصلت وصيغت هذه الحقوق فيما يعرف اليوم بحقوق الإنسان وجرت ترجمتها بصيغة الحقوق القانونية وتأسست وفقاً لقواعد صناعة القوانين في المجتمعات الوطنية والدولية، وتعتمد هذه الحقوق القانونية على موافقة المحكومين بما يعني موافقة المستهدفين بهذه الحقوق.

#### 2. هل حقوق الإنسان مقبولة عالمياً؟

تتوافر قيم المساواة والكرامة لجميع أفراد الجنس الإنساني كغيرها من المبادئ الأساسية التي تشكل ما ندعوه اليوم بحقوق الإنسان، وتتوافر في مختلف الثقافات والحضارات والأديان والفلسفات التقليدية،<sup>(3)</sup> وتعود فكرة القواعد المشتركة لكافة الناس إلى عدة قرون سابقة، فالاعراف لا تنكر الحق الأساسي للبشر في الرفاه والازدهار اللذان يتطلبان احترام أكثر الاحتياجات أهمية. لكن البعض ينازع في المعنى الفعلي لهذه الاحتياجات في الممارسة، وتبقى حقوق الإنسان بالرغم من ذلك طريقة لتأسيس الحد الأدنى لفهم المقصود برفاه الإنسان، وبالتالي وضع الحد الذي يجب أن لا يتخطاه النزاع، وبهذا المعنى، فلا يحق لأي نزاع أن يبرر إزهاق أرواح الأبرياء، أو أن يجعل الاغتصاب أمراً مقبولاً، أو يسمح للحكومات بأن تجوع شعوبها. وكذا ليس لأي خلاف أن يبرر اختفاء أولئك الذين نختلف معهم.

(3) إصداران مهمان للغاية يبحثان في مساهمات التيارات الفكرية المختلفة في مجال حقوق الإنسان: «حقوق الإنسان. تعليقات وتفسيرات». اليونسكو UNESCO. لندن/نيويورك. ألان وينجت. 1948. وحقوق الإنسان لدى الولادة. جيان هيرش. باريس. يونسكو. 1969.

### 3. كيف تطورت فكرة حماية حقوق الإنسان؟

تحولت فكرة حقوق البشر وضرورة شرحها والدفاع عنها تدريجياً إلى قواعد مكتوبة، وهناك العديد من العلامات على الطريق التي قادت إلى هذه الخطوة، ففي المملكة المتحدة كانت هناك وثيقة الماجنا كارتا (1215)، وعريضة الحقوق (1628)، وشرعة الحقوق (1689). وخلال القرن الثامن عشر، تطورت الأفكار المبكرة للقانون الطبيعي إلى القبول بالحقوق الطبيعية كحقوق قانونية وجرى تدوينها للمرة الأولى في الدساتير الوطنية، وبما عكس العلاقة التعاقدية بين الدولة والأفراد، وشدد من قوة الدولة التي تستمد من الموافقة الحرة للأفراد، وبُنِي كل من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن (1789) والوثيقة الأمريكية للحقوق (1791) على هذه الفرضية. وفي القرن التاسع عشر تم تبني هذه المبادئ من قبل عدد من الدول المستقلة، كما بدأ الإقرار بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من إقرار الدساتير الوطنية بحقوق الإنسان، إلا أن هذه الحقوق كثيراً ما كان يتم إقصاؤها أو إلغاؤها عن طريق التشريعات أو الوسائل التعسفية، أو عبر آليات اجتماعية غير رسمية بشكل عام، وفضلاً عن ذلك، فإن حقوق الإنسان بالرغم من أنها حقوقاً قانونية، إلا أنها غالباً ما انتهكت من قبل الدول نفسها.

### 4. ما هي أولى الخطوات المتخذة لحماية حقوق الإنسان على المستوى الدولي؟

ارتبطت المعاهدات الدولية الأولى المتعلقة بحقوق الإنسان بقبول الحرية الدينية (مثل اتفاقية ويستفاليا 1648)، وإلغاء الرق، حيث حظر المؤتمر في فيينا الرق في العام 1815، وبرزت العديد من المعاهدات الدولية التي تناولت موضوع حظر الرق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (معاهدة واشنطن 1862 ووثائق مؤتمري بروكسل 1876 و1890، ووثائق مؤتمر برلين عام 1885). كما تناول شكل آخر من أشكال التعاون الدولي تطوير القوانين المتعلقة بالحروب (إعلان باريس 1856، مؤتمر جنيف الأول 1864 والثاني 1906، ومؤتمري لاهاي 1899 و1907). كما أسهم إنشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC في العام 1864 في هذا التطور إلى حد كبير<sup>(4)</sup>. وأصبح هناك إيمان بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بأن الحكومات لن تكون قادرة وحدها على الدفاع عن حقوق الإنسان، وأنه لا بد من إيجاد ضمانات دولية لتحقيق ذلك. ومع أن ولاية عصبة الأمم، وهي أول منظمة

(4) هنري دونانت (1928-1910، سويسرا)، مؤسس الصليب الأحمر. مع فريدريك باسي (فرنسا)، الحاصلان على جائزة نوبل الأولى للسلام (1901).

عالمية حكومية تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، لم تذكر حقوق الإنسان، فقد حاولت العصابة الدفاع عن هذه الحقوق عبر الوسائل الدولية، إلا أن اهتماماتها انحصرت في وضع شروط محددة للدفاع عن الأقليات في بعض الدول. وقد وضعت المعايير التي تحدد ظروف عمال الصناعة في بداية القرن العشرين، وصارت موضوعاً للعديد من الاتفاقات الدولية التي رسختها منظمة العمل الدولية ILO التي أنشئت في العام 1919. وكانت الاتفاقية الدولية الموقعة في 25 سبتمبر/أيلول 1926 تنويعاً لجهود متواصلة هدفت إلى حظر الرق. كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات المماثلة بشأن اللاجئين في عامي 1933 و1938. إلا أنه بالرغم من هذه التطورات، لم يتم دمج حقوق الإنسان في القانون بين الحربين العالميتين.

فالانظمة الاستبدادية التي تأسست في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين انتهكت حقوق الإنسان في أراضيها، ثم في المناطق التي احتلتها خلال الحرب العالمية الثانية، وقامت هذه الانظمة بانتهاكات جماعية للأرواح والكرامة البشرية، وشملت القضاء على جماعات بشرية كاملة بسبب العرق أو الدين أو القومية، وأدت تجربة الحرب إلى ترسيخ القناعة بأن فاعلية الدفاع الدولي عن حقوق الإنسان أحد الشروط الأساسية لتحقيق السلام والتقدم العالمي.

## 5. كيف انعكست فكرة الحماية الدولية لحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة؟

انعكست أهمية حقوق الإنسان وإعادة تأكيدها والعمل على تعزيزها في ميثاق الأمم المتحدة الذي تم توقيعه في 26 يونيو/حزيران 1945، ويحدد الميثاق الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية بأنها: "حماية الأجيال القادمة من عذابات الحرب" و"إعادة التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية في الكرامة وقيمة النفس الإنسانية، والحقوق المتساوية للرجال والنساء".

وتنص المادة الأولى من الميثاق على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في مجال تعزيز وتشجيع "الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل الناس دون تفرقة بسبب عرق أو جنس أو لغة أو دين" وبالتالي إضفاء القداسة على مبدأ عدم التمييز. وتعتبر المادة 55 عن هدف مماثل. وفي المادة 56، يلزم أعضاء الأمم المتحدة أنفسهم "باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة بالتعاون مع المنظمة لتحقيق الغايات المدرجة في المادة 55". وتتمتع كافة نصوص الميثاق بالسلطة القانونية على المستوى الدولي لأن الميثاق عبارة عن اتفاقية، ولهذا فهو ملزم من الناحية القانونية، ويتوجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تقوم -وبحسن نية- بالوفاء بجميع التزاماتها بمقتضى الميثاق، ويتضمن هذا التزامها بتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتعزيز مراقبتها لحقوق

الإنسان، وبالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لتحقيق هذا الهدف، غير أن الميثاق لا يحدد حقوق الإنسان، ولا يحدد الآليات اللازمة لضمان تفعيلها عبر تنفيذ الدول الأعضاء لها.

## 6. هل يعد الفحص الدولي لسجل أي بلد في مجال حقوق الإنسان تدخلا في الشؤون الداخلية لهذه الدولة؟

تعتبر الدولة هي الكفيل والمسؤول عن حماية حقوق الإنسان، وذلك بحسب الأعراف التي تحكم العلاقات بين الدول. ولا تمتلك الحكومات من حيث المبدأ الحق في التدخل في شؤون دولة أخرى، ولا تزال بعض الدول حساسة وذات مواقف دفاعية تجاه فحص سجلها في مجال حقوق الإنسان، وتواصل في ذلك الاستناد إلى المادة 2 (7) من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن المنظمة ليس لديها الحق في التدخل في "الشؤون التي تقع بطبيعتها ضمن نطاق الاختصاص المحلي للدولة"، غير أنه أصبح من المعروف أن هذا السلوك هو محاولة لتفادي تنفيذ التزامات معينة ينص عليها القانون الدولي، دون أن يمنع ذلك مناقشة قضايا حقوق الإنسان ضمن نظام الأمم المتحدة. وأكثر من ذلك، يقر ميثاق الأمم المتحدة بارتباط الاستقرار والسلام بالاعتراف بحقوق الإنسان واحترامها، ويرنو إلى تثبيت شروط تضمن تحقيق السلام وحقوق الإنسان بما فيها الحق في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وقد أعلن مجلس الأمن بالأمم المتحدة في العام 1992 بالإجماع أنه "لن يسمح بوقف تقدم الحقوق الأساسية عند أي حدود وطنية"، كما أقر إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993، الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، بأن "حماية حقوق الإنسان وتعزيزها هو هم مشروع من بين هموم المجتمع الدولي" (المادة الرابعة). وفي نفس السياق، يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 125/48 في 20 ديسمبر/كانون أول 1993 على أن "تعزيز وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو من أغراض وجود الأمم المتحدة ومن مهمات جميع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى وجوب اليقظة المتواصلة من انتهاكات حقوق الإنسان أينما تحدث في العالم"، ويؤكد القرار أيضا على أن "الحماية والتعزيز والتحقيق الكامل لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو هم مشروع من هموم المجتمع الدولي، ويجب أن يكون محكوماً بمبادئ الحيادية وعدم الانحياز ومنع الانتقائية".

وتشدد الوثيقة الختامية للقمة العالمية في العام 2005 التأكيد على مسؤوليات كافة الدول عن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للكافة، كما تفسر حقوق الإنسان كنواة للقيم والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة<sup>(5)</sup>.

(5) قرار الجمعية العامة رقم (6/1) في 24 أكتوبر/تشرين أول 2005، البيان الصادر عن القمة العالمية.



## الشرعة الدولية لحقوق الإنسان

### 7. م تشكل الشرعة الدولية لحقوق الإنسان؟

كلفت لجنة حقوق الإنسان CHR التي أنشئت في العام 1945 - والتي حل محلها مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2006 -، بمهمة صوغ شرعة دولية لحقوق الإنسان تعرف الحقوق والحريات المشار إليها في الميثاق، ويعتبر تبني الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر/كانون أول 1948<sup>(6)</sup> الخطوة الرئيسية في طريق «وضع الشرعة الدولية لحقوق الإنسان والوسيلة المشتركة لقياس تحقيق إنجازات الشعوب والأمم».

وبمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الجزء الأول من هذه الشرعة، بينما أخذ استكمال بقية الأجزاء التي صممت لتفصل مضمون نصوص الإعلان في عدة سنوات، وفي 16 ديسمبر/كانون أول 1966 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى بروتوكول اختياري خاص بالعهد الثاني، يسمح للأفراد بتقديم شكاوى في حالة انتهكت حقوقهم المنصوص عليها في العهد، وبتبني هذه الوثائق، يكون المجتمع الدولي قد أجمع على الحقوق المنصوص عليها في الإعلان وكذا آليات تنفيذها. وفي ديسمبر/كانون أول 1989، تبنت الجمعية العامة بروتوكولا اختياريا آخر، ملحقا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويهدف هذا البروتوكول إلى إلغاء العمل بعقوبة الإعدام.

كما تم تبني البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ديسمبر/كانون أول 2008، والذي يتيح للأفراد إمكانية التقدم بشكاوى بشأن انتهاكات الحقوق المنصوص عليها في العهد إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(7)</sup>.

وبتبني هذين العهدين، صوّد على قرار الجمعية العامة الصادر في العام 1950 والذي ينص على أن «التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هما أمران مترابطان ويعتمد أحدهما على الآخر».

(6) اعتمد الإعلان بموافقة 48 صوتاً وامتناع ثمانية. ولم يصوّت ضده أحد.

(7) قرار الجمعية العامة رقم (63/117) في 19 ديسمبر/كانون أول 2008. البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## 8. هل لكافة فئات حقوق الإنسان نفس القدر من الأهمية؟

تشمل حقوق الإنسان: الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يميز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هذه الحقوق على أساس أهميتها ولا يصنفها بترتيب هرمي، ولكن بالممارسة وعبر عقود عدة، جرى فرض اعتبار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها تطلعات أكثر منها التزامات قانونية على الدولة، بعكس الحقوق المدنية والسياسية التي نالت اعتبارات الأولوية. ولقد عززت التقسيمات الأيديولوجية في الحرب الباردة هذه الازدواجية في المعايير، التي تجلّت بتبني عهدين دوليين منفصلين، أحدهما يختص بالحقوق المدنية والسياسية، والآخر بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. غير أن البيان الصادر عن طهران في العام 1968 (المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان) أكد على عدم قابلية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للتجزئة وأتاحت التغيرات السياسية الكبيرة عقب نهاية الحرب الباردة الطريق أمام تعزيز وحماية كل حقوق الإنسان دولياً بنفس القوة وعلى قدم المساواة، كما أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا 1993 الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والذي استعاد مضمون الإعلان العالمي بشأن مبدأ ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة والاعتماد المتبادل فيما بينها. ووفقاً لهذا المبدأ تكون جميع حقوق الإنسان متساوية ومترابطة ببعضها البعض وضرورية للتنمية الكاملة للإنسان وتحقيق الرفاه له، ولذا فإنه من غير الممكن أن يكون هناك تطبيق فاعل للحقوق المدنية والسياسية مع غياب الاحترام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعاد البيان الختامي للقمة العالمية في العام 2005 التأكيد على ترابط وتكامل حقوق الإنسان، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وعدم قابليتها للتجزئة والتراتب، مشدداً على أن كافة حقوق الإنسان يجب أن تلقى معاملة عادلة، وعلى قدم المساواة، وبنفس القدر من الأهمية<sup>(8)</sup>.

## 9. ما هي الحقوق التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

من الممكن أن تقسم حقوق الإنسان إلى مجموعتين، تشير الأولى إلى الحقوق المدنية والسياسية التي تشمل الحق في الحياة، والحرية، والأمان الشخصي، والتحرر من الرق والتعذيب، والمساواة أمام القانون، والحماية من التوقيف التعسفي والاحتجاز أو الإبعاد القسري، والحق في المحاكمة العادلة، هذا بالإضافة إلى الحق في التملك والمشاركة السياسية والزواج، كما تضم المجموعة الأولى الحريات الأساسية وهي حرية الفكر والضمير والمعتقد

(8) قرار الجمعية العامة (60/1) في 24 أكتوبر/تشرين أول 2008. البيان الختامي للقمة العالمية.

الديني، والرأي والتعبير، وحرية التجمع السلمي وتأسيس الجمعيات، وحق المشاركة بدور في الحكومة بشكل مباشر أو عبر ممثلين مختارين بحرية، وتشير المجموعة الثانية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي من ضمن أمور أخرى، تتصل بالحق في العمل، والحق في الأجر المتساوي عن العمل المتساو، والحق في تشكيل أو الانضمام إلى النقابات العمالية، والحق في العيش الكريم، والحق في التعليم، والحق في المشاركة بحرية في الحياة الثقافية.

وتعبر المادة الأولى من الإعلان عن عالمية الحقوق، حيث إنها تركز على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق والحرية عند الولادة، بينما تناول المادة الثانية حق كافة البشر في هذه الحقوق دون أي نوع من التمييز، وتظهر مقدمة الإعلان المبدأ الرئيسي الذي تستند عليه هذه الحقوق، حيث تقر بالكرامة الموروثة والحقوق المتساوية لجميع أفراد الأسرة البشرية، وعدم جواز سلبها، ويفسر الجزء الثاني من هذه الطبعة المعنى المقصود من جميع المواد الموجودة في الإعلان العالمي.





## 10. هل تعتبر الدول التي لم تكن عضوة في الأمم المتحدة وقت توقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مقيّدة به قانونياً؟

رغم أن الإعلان في الواقع لا يعتبر معاهدة ملزمة قانونياً إلا أن المبادئ الرئيسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد اكتسبت مع مرور الزمن منزلة العرف في القانون الدولي، مما يوجب احترام الدول لها. وكان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثمانية وخمسين دولة فقط، وقد تضاعف هذا العدد ثلاث مرات على الأقل منذ ذلك الوقت<sup>(9)</sup>، إلا أن الاستخدام والتأثير المستمرين للإعلان أكسبها قبولاً عالمياً، وجعلها منه مرجعاً مشتركاً لكافة الأمم في مجال حقوق الإنسان.

ولقد شكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة مرجعاً ومصدر الإلهام للعديد من الشعوب التي كانت ترزح تحت الاحتلال في كفاحها للحصول على حقتها في تقرير المصير خلال الخمسينات والستينات من القرن العشرين، وقد أدخلت العديد من هذه الشعوب نصوص الإعلان في دساتير بلادها، ومع توجه العالم نحو الديمقراطية وتفكك الاتحاد السوفيتي وجمهورية يوغسلافيا السابقة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، نشأت دول جديدة قامت بإدماج مبادئ الإعلان في دساتيرها الجديدة.

وفي العام 1968، أجمع المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في طهران على أن الإعلان العالمي «يضع مفهوماً مشتركاً لجميع شعوب العالم فيما يخص حقوق الإنسان غير القابلة للسلب أو الانتهاك لجميع أفراد الأسرة البشرية، ويمثل أداة لفرض التزامات معينة لأعضاء المجتمع الدولي»<sup>(10)</sup>. وبعد خمسة وعشرين عاماً، أكدت 171 دولة في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا- النمسا 14-15 يونيو/حزيران 1993) على أن الإعلان العالمي يشكل معياراً مشتركاً لإنجازات كافة الشعوب وكافة الأمم<sup>(11)</sup>، وأنه «من واجب الدول بغض النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أن تعمل على تعزيز وحماية كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية»<sup>(12)</sup>.

ويطالب إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة في 8 سبتمبر/أيلول 2000 (انظر السؤال رقم 113) في المادة الخامسة لحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، يطالب الدول «بالتقيد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحترامه بشكل كامل»<sup>(13)</sup>.

(9) حتى 31 مايو/أيار 2009، بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة 192 دولة.

(10) إعلان طهران، الذي تم تبنيه في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في 13 مايو/أيار 1968، الفقرة رقم 2.

(11) إعلان برنامج عمل فيينا، تم تبنيه في 25 يونيو/حزيران 1993، للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المقدمة، الفقرة رقم 8.

(12) المرجع نفسه، الجزء العملي، الفقرة الخامسة.

A/Res/55/2 (13)

## 11. كيف يختلف العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن الإعلان العالمي؟

بعكس الإعلان العالمي، تعتبر العهود اتفاقيات ملزمة قانوناً للدول المنضمة إليها، وبالتالي تلتزم هذه الدول باحترام إجراءات تنفيذها، بما في ذلك تقديم تقارير دورية عن مدى وفائها بالتزاماتها المنصوص عليها في العهود. ودخل العهدان حيز النفاذ في العام 1976، ومنذ ذلك الحين انضمت إليهما أكثر من 160 دولة.<sup>(14)</sup> ودخل البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز النفاذ في العام 1976، وحتى الآن صادقت عليه 110 دولة<sup>(15)</sup>، أما البروتوكول الثاني الاختياري الملحق بنفس العهد، فقد دخل حيز النفاذ في العام 1991، وتمت المصادقة عليه من 71 دولة<sup>(16)</sup>، بينما البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي تم تبنيه في ديسمبر/كانون أول 2008<sup>(17)</sup> لم يدخل حيز النفاذ بعد.

## 12. ما هي الحقوق التي يحميها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية؟

يفصل هذا العهد الحقوق المدنية والسياسية الواردة في الإعلان العالمي، وهي تشمل الحق في الحياة، والخصوصية، والحق في المحاكمة العادلة، والتجمع السلمي، والمساواة أمام القانون، وحرية التعبير وحرية الفكر، وحرية الضمير والمعتقد الديني، والتحرر من التعذيب، وحظر الرق بجميع أشكاله، وحقوق الأفراد في الانتماء إلى الأقليات العرقية والدينية واللغوية. ووفقاً للمادة الثانية من العهد تضمن الدولة تلقائياً الوفاء بهذه المواد، ويجب أن تحظى بالخطوات الرسمية في مجالات التشريع والسياسات الاجتماعية لضمان تحقيقها.

(14) حتى 31 مايو/أيار 2009، قامت 160 دولة بالمصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقامت 164 دولة بالمصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. للحصول على أسماء هذه الدول، راجع الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. الوضع القانوني حتى 31 يناير/كانون ثان 2009 [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf) أو [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

(15) صادقت 111 دولة على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حتى 31 مايو/أيار 2009. للحصول على أسماء هذه الدول، راجع الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. الوضع القانوني حتى 31 مايو/أيار 2009 <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> أو [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

(16) حتى 31 يناير/كانون ثان 2009، صادقت 70 دولة. على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. للحصول على أسماء هذه الدول، راجع الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. الوضع القانوني حتى 31 مايو/أيار 2009. <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf>

(17) حتى 31 مايو/أيار 2009، لم يدخل البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيز النفاذ. ويبقى مفتوحاً للتصديقات. راجع: <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf>

### 13. هل يحق للدول الانتقاص من التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؟

من الممكن أن تقيّد بعض هذه الحقوق في «أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمم»، على أن لا يتضمن هذا التقييد أي تمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الأصل الاجتماعي.

وأكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (أنظر الأسئلة 14-17) في تعليقها العام رقم 29 على شرطين أساسيين يجب أن يسبقا أي تقييد للحقوق: ينص الأول على أن حالة الطوارئ يجب أن تكون حالة عامة تهدد حياة الأمة، أما الثاني فيوجب أن تكون حالة الطوارئ معلنة بشكل رسمي من الدولة المعنية، كما يوجب هذا الشرط أن تكون إجراءات التقييد محدودة بالقدر الذي تتطلبه الحالة من حيث الزمن والمساحة الجغرافية والجانب المادي للموسم، ويجب على الدولة إذا قررت اعتماد الخيار الثاني، أن تعلم السكرتير العام للأمم المتحدة على الفور. وللأسف فإن حالات الطوارئ كثيراً ما تخلق الظروف التي تسبب في وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا يسمح العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحت أي ظرف من الظروف، سواء في فترات الحرب أو السلم بأي تقييد أو انتقاص من الحقوق الأساسية، وهي: الحق في الحياة، والحق في الحماية المتساوية أمام القانون، والتحرر من التعذيب والرق، وحرية الفكر، وحرية الضمير والمعتقد الديني، والحق في عدم التعرض للسجن بسبب عدم القدرة على الوفاء بالتزام تعاقدية، والحق في عدم التعرض للإدانة بسبب جرم ارتكب في وقت لم يكن فيه الفعل يشكل جرماً حينها.

### 14. ما هي الآليات التي تراقب تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؟

تنص المادة 28 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على إنشاء لجنة معنية بحقوق الإنسان تتألف من ثمانية عشر خبيراً مستقلاً، ترشحهم الدول الأطراف في العهد، ويعمل هؤلاء الأعضاء بصفتهم الشخصية، أي أنهم لا يمثلون الدول التي رشحتهم.

وتراقب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان من خلال ثلاث اجتماعات منتظمة كل عام تنفيذ العهد بعدد من الطرق، حيث تقوم بفحص التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف عن مدى التزامها بالعهد (المادة 40). ويجب أن تقدم الدولة التقرير الأول لها خلال عام من تاريخ انضمامها للعهد، ثم توالي تقديم التقارير في الأوقات التي تقررها اللجنة، وتقوم اللجنة بدراسة التقرير في جلسة علنية وبحضور ممثلين عن الدولة المعنية، وتجري دعوتهم في حال كانت هناك حاجة لتقديم معلومات إضافية،

وبعد فحص تقرير كل دولة، تقوم اللجنة بوضع ملاحظاتها الختامية في جلسة مغلقة، وتعكس هذه الملاحظات الأمور الرئيسية التي هي موضع نقاش، وكذا المقترحات والتوصيات للحكومة المعنية بشأن طرق تطبيق العهد على نحو أفضل.

وقامت اللجنة بوضع إجراءات جديدة لزيادة فعالية آلية فحص تقارير الدول وآليات المتابعة منذ العام 2001، حيث أصبح للجنة الحق في أن تحدد أولويات معينة تستدعي الاهتمام وتتطلب تفسيراً من الدولة المعنية وقت فحص تقريرها، وعلى الدولة أن ترد عليها خلال عام، كما يحق للجنة أن تلجأ في حالة امتنعت الدولة عن تقديم تقريرها إلى فحص تقرير مستند على معلومات مقدمة من مصادر أخرى. ولا يشارك أعضاء اللجنة في دراسة تقارير الدولة التي يحملون جنسيتها، أو في وضع الملاحظات الختامية الخاصة بها، ويحق للمنظمات غير الحكومية أن تشارك في اجتماعات فرق العمل التابعة للجنة والتي تعقد قبل كل جلسة بهدف تحضير الأسئلة التي تساعد على توجيه فحص التقرير، كما يحق لهذه المنظمات أن تقدم تعليقات ومعلومات إضافية عن التقرير قبل أن يجري فحصه في اللجنة.

وتقوم اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بتفسير محتوى ومعاني المواد المحددة الواردة في العهد من خلال «التعليقات العامة» بما يسهم في إرشاد الدول في تحضيرها للتقرير والوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها بمقتضى العهد، ويحق للجنة أن تنظر في شكوى دولة ضد أخرى، على أن تكون الدولتان وافقتا في إعلان خاص بأن تقوم اللجنة بهذا الدور بمقتضى المادة 41، وحتى الآن لم تتلقى اللجنة شكاوى من هذا النوع. وتقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن عملها للجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

## 15. ما مدى فاعلية إجراءات تقديم التقارير بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؟

لا تمتلك اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الولاية التي تسمح لها بأكثر من إصدار ملاحظاتها، وتعتمد سلطتها في الدفاع عن حقوق الإنسان على التزام الدول بمواءمة مواد العهد على المستوى الوطني، ولكن القيمة الإقناعية للجنة قائمة على فحص التقارير في جلسات عامة، والتي عادة ما تكون الدول حساسة تجاهها، لأنها تكشف عن أداؤها في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هدف اللجنة الأساسي هو تنمية الحوار البناء مع الدول، وبالتالي تعزيز التزام الدول بتطبيق نصوص العهد.

تتجاوز العديد من الدول مع الملاحظات الختامية للجنة وتوصياتها، ومن ذلك، فقد أبطلت سويسرا قراراً فدرالياً خاصاً بالخطب السياسية، لأنه كان يحد من حرية الأجانب الذين لا يملكون إقامة دائمة في التعبير عن الرأي، كما عدلت حكومة نيوزيلندا بعض القوانين المتعلقة بالأراضي المحلية للسكان الأصليين

ومواردها، ووفرت الأموال لهذا الغرض، وبالتالي فإنها قامت بتعزيز وحماية حقوق شعب «الماوري» بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وجرى في المملكة المتحدة اتخاذ عدة خطوات لمكافحة أي نوع من التمييز على أساس الجنس أو العرق في العديد من المناطق غير المستقلة، كما قامت باتخاذ إجراءات تهدف إلى إلغاء التفرقة بين حقوق الأطفال المولودين داخل مؤسسة الزواج وخارجها. وهناك تعديلات جديدة أدخلت على التشريعات في السويد تضمن توفير التعليم في مراحل الابتدائي والإعدادي والثانوي والخدمات الصحية لأطفال طالبي اللجوء، على نفس القدم من المساواة مع الأطفال الذين يقيمون في السويد. وفي العام 2008، قامت تونس بإجراء تعديل تشريعي وأصدرت تشريعاً جديداً بشأن الاحتجاز. ويجري تشجيع الدول المقدمة للتقارير على نشر نص العهد، وترجمته إلى اللغة المحلية وجذب انتباه السلطات الإدارية والقضائية له.

## 16. هل تستطيع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن تبحث في شكاوى الأفراد؟

بمقتضى نصوص البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تستطيع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن تتلقى الشكاوى المعروفة «بالمراسلات» من الأفراد الذين يدعون وقوع انتهاك لحقوقهم التي يكفلها العهد، على أن تكون الدولة المعنية قد صادقت على هذا البروتوكول الاختياري، وتقدم الشكاوى عن طريق تقديم مراسلات مكتوبة للجنة، كما يمكن أن يقوم ممثل عن الضحية بتقديم عرض يشرح فيه الحالة إذا لم يكن الشخص المعني قادراً على مناشدة اللجنة.

وتقوم اللجنة بفحص القضية للنظر في إمكانية قبولها ومن ثم فحص جوانبها قبل بحثها في جلسات مغلقة لا يحضرها إلا أعضاء اللجنة، وحتى يتم قبول القضية، يجب أن لا تكون مقدمة من مجهول، وأن لا تنتهك أيًا من الإجراءات، وأن لا تكون محل نظر في أي من الهيئات الدولية الأخرى، وأن تكون قد استنفذت كافة الوسائل المحلية.

وبعد أن تقوم اللجنة بدراستها بشكل سري، تتمتع اللجنة بصلاحيات لفت نظر الدولة المعنية إلى الشكاوى المقدمة، وتتعهد الدولة بتزويد اللجنة خلال ستة أشهر بتفسير كتابي للمسألة وطرق الحل المتبعة والتي ربما تكون اتخذتها. وتأخذ اللجنة في الاعتبار جميع المعلومات الكتابية المقدمة من مقدم الشكاوى، والضحية المدعاة، والدولة المعنية، ومن ثم تبني آراء بشأن جوانب القضية وترسلها إلى الدولة المعنية والشخص المعني بانتظار تصرف الدولة حيالها، قبل أن تصدر اللجنة قراراتها وآراءها العلنية بشأنها.

## 17. إلى أي مدى تلتزم الدول بآراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان؟

تعتبر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن آرائها في صيغة قرارات قانونية، ولكنها في نفس الوقت لا تمتلك الآليات القانونية اللازمة لفرض تنفيذها، وهكذا تقع مسؤولية التنفيذ على عاتق الدولة المعنية، وقد تلتزم الدول بهذه القرارات لأسباب عدة، منها رغبتها الحقيقية في الوفاء بجميع التزاماتها بمقتضى العهد، ورغبتها في تحسين صورتها الدولية.

وفي بعض حالات التنفيذ، قد لا تنفذ الدول قرارات اللجنة على نحو كامل، أو تتردد في تنفيذه. ففي قضية ضد هولندا، وجدت اللجنة فيها انتهاكا لحقوق الإنسان، وكانت هولندا غير مقتنعة بذلك، ولكن من منطلق «احترام اللجنة» قامت هولندا بمنح الشاكي تعويضاً.

وبصفة عامة، هناك العديد من الأمثلة التي التزمت فيها الدول على نحو كامل بآراء اللجنة، فقد قامت فنلندا بمراجعة قانون الاجانب لتصبح النصوص الحاكمة لاعتقالهم متوافقة مع العهد ومع آراء اللجنة، كما قامت بسداد التعويضات المستحقة للضحايا.

وبالمثل قامت موريشيوس بتغيير قانونها استجابة لآراء اللجنة التي نظرت في شكوى قدمتها بعض النساء من موريشيوس، وأشرن فيها إلى أن الدولة تتدخل بشكل تعسفي في الحياة الاسرية وتمارس التمييز على أساس الجنس، وغيرت لائفا تشريعاتها التي تميز ضد الاقلية الروسية، وسمحت لأفراد هذه الاقلية بالوصول إلى المواقع الرسمية العامة. وهناك ايضا العديد من الأمثلة على الدول التي استجابت لآراء اللجنة في الشكاوى المقدمة بمقتضى البروتوكول، ومنها كندا، وكولومبيا، والإكوادور، والبيرو، وترينداد وتوباغو.

وبهدف تعزيز الالتزام بآرائها، قامت اللجنة بتعيين مقرر خاص له ولاية طلب معلومات كتابية من الدول الأطراف عن أية إجراءات تتخذ لتنفيذ آراء اللجنة.

ومؤخراً، قامت اللجنة (في نوفمبر/تشرين ثان 2008) بإصدار التعليق العام رقم 33<sup>(18)</sup> لتحليل وتوضيح نظام وإجراءات المراسلات والتزامات الدول الأطراف بمقتضى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

## 18. ما هي الحقوق التي يحميها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

تشمل الحقوق التي يكفلها هذا العهد الحق في العمل، والذي يتضمن تحسين ظروف العمل، والحق في أجر متساو مقابل العمل المتساوي، والحق في تشكيل النقابات العمالية، وتوفير الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الحق في العيش الكريم والذي

(18) التعليق العام للجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم 33. «التزامات الدول الأطراف بمقتضى البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية». 5 نوفمبر/تشرين ثان 2008

يشمل توافر القدر الكافي من الغذاء والملبس والسكن. كما يشمل العهد حق توفير الحماية للأسرة، وأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والنفسية والحق في التعليم، وحق المشاركة في الحياة الثقافية، وحق الاستفادة من التقدم العلمي، وحق حماية مصالح المؤلف المادية والأخلاقية المتعلقة بالإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني. وتقوم الدول بمقتضى المادة 2 من العهد باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أقصى الإمكانيات المتاحة لتحقيق جميع الحقوق التي يقر بها العهد.



## 19. ما هي الآليات المتاحة لتفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

تعد لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام 1985، الهيئة التي تتولى مراقبة تطبيق العهد، وتتألف من ثمانية عشر خبيراً مستقلاً، يرشحهم وينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC، ويقومون بدورهم في اللجنة بصفاتهم الشخصية، وتقدم اللجنة تقريرها السنوي عن نشاطاتها وفحصها لتقارير الدول إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتقتصر آليات المراقبة بحسب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوقت الحالي على التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف، حيث تقوم اللجنة علانية بدراسة تقارير الدول، التي تعكس الإجراءات المتبناة، ومدى التقدم المحرز، والإشكاليات والتحديات التي تواجه الدولة الطرف في تنفيذ التزاماتها بمقتضى العهد. ويحق للممثلين عن الدول الأطراف المعنية أن

يحضروا الجلسات وأن يشاركوا بالحوار البناء، وقد يطلب منهم أن يقدموا بعض المعلومات الإضافية، كما تأخذ اللجنة بعين الاعتبار معلومات صادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة في المجالات الخاصة بعملهم وخبراتهم، وتدعو اللجنة المنظمات غير الحكومية لتقديم تقارير كتابية وشفوية.

ويمكن للجنة أن تطالب الدولة الطرف بقبول مهمة (بعثة) تتكون من عدد من أعضائها لزيارة الدولة وتلمس الأوضاع والحاجات المتعلقة بالخدمات التقنية والإرشادية.

وعقب حوار بناء مع الدولة الطرف تجاه تقريرها، تتبنى اللجنة ملاحظات ختامية تعكس النقاط الرئيسية موضع النقاش وتحدد الجوانب الإيجابية وبواعث القلق الأساسية، كما تقوم بتحديد العوامل والصعوبات التي تعيق تفعيل العهد والمقترحات والتوصيات المطلوب إعمالها، وهذه الملاحظات هي مصدر هام للمعلومات العامة.

وعقب سنوات عدة من الدراسة، تم تبني البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 10 ديسمبر/ كانون أول 2008، ويوفر هذا البروتوكول آلية للشكاوى تماثل الآلية المتوافرة في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وطبقاً للبروتوكول، تسمى شكاوى الأفراد «المراسلات» والتي يمكن تقديمها بواسطة الضحايا أفراداً وجماعات - أو من ينوب عنهم - حول انتهاكات مدعاة لحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

## 20. ماهي الإجراءات المحددة التي طورتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعامل مع تقارير الدول؟

قامت اللجنة بمراجعة إجراءات رفع التقارير بعدد من الوسائل لمساعدة الدول الأعضاء في العهد على تنفيذ مواده، ففي حالة عدم كفاية المعلومات الإضافية المقدمة من الدولة بناء على طلب اللجنة غير كافية، وكانت الحالة تستدعي الاهتمام البالغ والفوري، تطلب اللجنة من الدولة السماح بإرسال بعثة لجمع المعلومات إلى الدولة المعنية، ويبقى تقرير هذه البعثة سرياً، ولكن يحق للجنة تقديم عدة ملاحظات ختامية على أساس المعلومات الواردة فيه.

ولتشجيع الدول على تقديم تقاريرها في مواعيدها الدورية، تقوم اللجنة بوضع اجتماعات لدراسة حالة الحقوق المذكورة بالعهد في دول محددة، وذلك حتى في حالة عدم وجود تقرير للدولة المعنية. وتعتمد اللجنة في هذه الحالة على معلومات من مصادر متنوعة، كالمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. ويحق لهذه المنظمات أن تقدم معلومات كتابية فيما يتعلق بالتمتع في الدول الأطراف بالحقوق المنصوص عليها في العهد، وقد مكن ذلك اللجنة من



المبادرة بالتقدم بعدة طلبات للدول تطلب فيها تفسيراً لما جاء في تقارير رسمية أممية بشأن أوضاع محددة تستدعي القلق العاجل. وفي يناير/كانون ثان 2009، أصدرت اللجنة إرشادات جديدة للدول الأطراف في العهد حول كيفية تقديم تقاريرهم، وهي تتابع الإرشادات الجديدة والمشاركة حول تقديم التقارير بمقتضى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإجراءاتها الجديدة، وعلى الدول أن تقدم أصول وثائقها التي توفر المعلومات العامة حول حالة حقوق الإنسان في الدولة وكذا وثيقة عن أوضاع الحقوق الواردة في العهد.

## 21. كيف تساعد لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدول الأطراف على تطبيق العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

خلال جلساتها، تنظم اللجنة يوماً للمناقشة العامة حول حق معين من الحقوق المنصوص عليها في العهد، ومن المواضيع الرئيسية التي تمت مناقشتها حقوق: الغذاء، والصحة، والتعليم، ودور المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق كبار السن والعجائز، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وتأثير العولمة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشكل هذه النقاشات مرحلة تمهيدية لإعداد «التعليقات العامة»، ويتم إنجازها في التقرير السنوي للجنة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتقدم اللجنة من خلال هذه «التعليقات العامة» تفسيرات قياسية للحقوق المنصوص عليها في العهد والقضايا المتعلقة بها، كما تهدف هذه التعليقات لمساعدة الدول الأطراف في استكمال التزاماتهم فيما يخص تقديم التقارير، وكذلك تعزيز وتشجيع التمتع التدريجي بالحقوق المنصوص عليها في العهد.

وأوضحت اللجنة في «تعليقها العام» رقم 3 نصين واردتين في العهد يجب على الدول الأطراف أن تتخذ إجراءات عاجلة بشأنهما، وهي النصوص التي تتعلق بحظر التمييز، والتي تتعلق «بضرورة الالتزام باتخاذ خطوات مدروسة وملموسة وهادفة بأكبر درجة ممكنة من الوضوح للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في العهد»، وتشير اللجنة في هذا التعليق إلى أن على جميع الدول الأطراف أن تضمن على أقل تقدير الحد الأدنى الأساسي والوفاء بالحقوق المنصوص عليها في العهد، والاستثناء الوحيد من ذلك أن تبين الدولة أن شح الموارد يجعل ذلك مستحيلاً. وقد ركزت «تعليقات عامة» أخرى على قضايا مثل السكن المناسب، والحق في التعليم الأساسي، والحق في الحصول على الغذاء الملائم، والحق في الحصول على أفضل مستوى من الخدمات الصحية، وحق كل فرد في الاستفادة من حماية مصالحه الأخلاقية والمادية الناتجة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني الذي يعود إليه، والحق في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي، وبالمثل الحق في المياه.

## 22. كيف أوضحت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية طبيعة التزامات الدول بمقتضى العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

قامت اللجنة في العديد من «التعليقات العامة» بتوضيح طبيعة الالتزامات المفروضة على الدولة الطرف بمقتضى انضمامها إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث تستخدم اللجنة تصنيفاً من أجل احترام نصوص العهد وحمايتها وضمان تنفيذها.

«احترام الالتزامات»، وهو التزام يدعو الدول للامتناع عن أي أعمال قد تتناقض مع نصوص العهد، فمثلاً يطالب التعليق العام رقم 14 الدول باحترام الحق في الصحة بتوفير الحصول المتساوي للكافة على الخدمات الصحية ومن خلال منع إعاقة حصول الأفراد أو الجماعات على هذه الخدمات، والامتناع عن أي أعمال تؤخر الحالة الصحية للناس (مثلاً: المستوي العالي للتلوث). وفي إطار الحق في السكن، يطالب التعليق العام رقم 7 الدول باحترام الحق في السكن المناسب عن طريق الامتناع عن إخراج الأشخاص قسرياً من أماكن سكنهم بمقتضى أي ظرف من الظروف.

«الالتزام بالحماية» هو التزام الدول بحماية الأفراد من أي انتهاكات لحقوق الإنسان التي يقوم بها طرف ثالث. ففيما يتعلق بالحق في الصحة، يتطلب الالتزام بالحماية من الدول اتخاذ ما يلزم من إجراءات تشريعية وتدابير أخرى لضمان عدم التمييز والمساواة في الحصول على الخدمات الصحية التي يقدمها القطاع الخاص. كما على الدولة أن تتأكد من عدم قيام أطراف خاصة بالإضرار بصحة الآخرين.

ووفقاً «للتعليق العام» رقم 4 الذي يتناول الحق في السكن، يجب على الدولة الطرف أن تحمي الأفراد من أي اضطهاد ممكن أن تقوم به أية أطراف غير حكومية، وفي حالة حدوث مخالفات، يجب على الدولة أن تعمل على ضمان عدم حرمان أحد من الحقوق، وعليها لذلك اتخاذ تدابير فعالة للحماية من الطرد والتحرش والتمييز ومن الإقصاء من الخدمات المتوفرة.

«الوفاء بالالتزامات» يخص تطبيق مواد العهد ويفرض على الدولة توفير وتسهيل خدمات معينة تساهم في تطبيق حق معين. وفي ما يتعلق بالحق في الصحة، يجب على الدولة تبني سياسة وطنية للصحة وتخصيص الأموال الكافية لها، بما يتناسب مع توفير وإيجاد الشروط التي تتيح للناس الحصول على خدمات صحية مناسبة، وتعزيز الإجراءات اللازمة لضمان الصحة. وبالنسبة للحق في السكن، على الدول أن تفي بالتزاماتها بوضع موضوع السكن في الحسبان عند تخطيط الأعمال الحكومية وتنظيم النفقات والإعانات وغيرها من الإجراءات ذات الصلة. وقد يعطل الاقتصاد وبعض الأمور الأخرى من الالتزام الفوري بأعمال لبعض الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية، ولذلك يقر العهد بمفهوم التقدم التدريجي لإعمالها، ويقرر العهد وسائل مختلفة يجب اتخاذها بواسطة الدول الأطراف «لتحقيق جميع الحقوق المنصوص عليها بالعهد بشكل تدريجي وكامل». ولقد صرحت اللجنة في «التعليق العام» رقم 3 بضرورة وجود «الحد الأدنى من الالتزام الأصلي لضمان تحقيق الحد الأدنى المقبول لكل حق من الحقوق المنصوص عليها في العهد»، كما عرفت اللجنة الالتزام الأصلي بأنه يهدف إلى تحقيق العناصر الأساسية الرئيسية في كل حق، والتي من دونها يفقد الحق معناه ومنطقه. ومثلاً، تقرر اللجنة فيما يخص الحق في الصحة في التعليق العام رقم 14 بأن هذا الحق يجب أن يدرك بشكل تدريجي، ولكنها تضع حداً أدنى يوجب على الدول الالتزام به، فمن واجب الدولة أن تقدم خدمات صحية أساسية، بما فيها الرعاية الصحية للأمومة والطفولة، والتي تشمل التخطيط من أجل: التطعيم، والعلاج من الأمراض والإصابات الشائعة، والأدوية الأساسية، والظروف الصحية الضرورية، والتنظيف الصحي، مثل المعرفة بأسس التغذية، والعادات الصحية الأساسية (بما فيها المياه الآمنة). وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة أن تعمل على زيادة توفير إمدادات الغذاء عند الضرورة. وفي التعليق العام رقم 13، عرفت اللجنة الالتزامات المحددة للدول الأطراف تجاه الحق في التعليم، فعلى الدول أن تضمن توافر التعليم للجميع وإمكانية الوصول إليه والحصول والقبول به.

## 23. ما هي الإجراءات الخاصة التي أنشئت لحماية وتعزيز الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

تم اتخاذ إجراءات خاصة لتحقيق هذه الغاية (أنظر السؤال: 65) وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تمثل ذلك في تعيين المقررين الخاصين الاتي ذكرهم: حيث عينت لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 1998 مقررًا خاصًا للحق في التعليم، تضم مهامه من ضمن أشياء أخرى، رفع التقارير عن حالة العمل الجاري لتفعيل الالتزام بالحق في التعليم بشكل تدريجي في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك توفير التعليم الأساسي، والصعوبات التي تواجه تطبيقه. وأكثر من ذلك يجب على المقرر الخاص أن يقدم المساعدة للحكومات، كلما كان ذلك ممكنًا، في وضع وتبني خطط العمل العاجلة لتأمين التفعيل التدريجي لمبدأ التعليم الأساسي الإلزامي والمجاني للجميع ضمن إطار زمني معقول. وخلال العام 2008، مدد مجلس حقوق الإنسان HRC مهمة المقرر الخاص لثلاث سنوات. كما قامت لجنة حقوق الإنسان CHR بتعيين خبير مستقل بحقوق الإنسان والفقر المدقع في العام 1998، ولقد ركز تقرير الخبير الذي تمت مناقشته

في دورة اللجنة الثامنة والخمسين في العام 2002 على مناهج راسخة وقابلة للتنفيذ لمكافحة الفقر الذي يتغلغل بين السكان الفقراء على كافة الأصعدة. ولقد أكدت لجنة حقوق الإنسان CHR في قرارات تالية على وجود صلة بين حقوق الإنسان والفقر المدقع، والذي يشكل انتهاكاً للكرامة الإنسانية ويجعل مفاهيم مثل الديمقراطية هشة والمشاركة الشعبية صعبة التحقيق. ومدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية الخبير المستقل في العام 2008 لثلاث سنوات أخرى. وفي العام 2000، عينت اللجنة مقررًا خاصاً للحق في الغذاء، الذي ركز تقريره الثاني المقدم للجنة في العام 2002 على مدى عدالة هذا الحق مع التركيز على القواعد التي تحكم تقديم المساعدات الإنسانية، وعالج التقرير موضوع التجارة الدولية وحقوق الإنسان، بما في ذلك تأثير الجولة الجديدة لمفاوضات التجارة الحرة التي عُقدت في مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري الرابع بالدوحة في نوفمبر/تشرين ثان 2001. ولقد أشار المقرر في الخاتمة إلى أن 815 مليون شخص لا زالوا يعانون من الجوع وسوء التغذية، بينما يموت 36 مليون سنوياً جراء الجوع والأمراض المتصلة به. ولقد ركزت التوصيات على ضرورة إقرار وترسيخ عدالة اقتضاء الحق في الغذاء يجب أن يتم إقرارها وترسيخها، والاعتراف بأهمية مبدأ حيادية ونزاهة الدوافع الإنسانية في توزيع المساعدات الإنسانية، وأن المفاوضات بشأن التجارة لا يجب أن تتعارض مع حقوق الإنسان. وفي العام 2007، مدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية المقرر الخاص لثلاث سنوات أخرى.



كما عينت اللجنة CHR في العام 2000 مقررًا خاصًا بالحق في السكن الملائم كمكون أساسي للحق في مستوى معيشي لائق (وهو الحق الوارد في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى عدة اتفاقيات دولية أخرى)، ولقد ضمن المقرر في تقريره المقدم للجلسة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2002 مفاهيم التمييز والعزل كجزء من مضمون المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، وكذا تداعيات العولمة، ولقد راجع المقرر الجوانب المتعلقة بالسكن في إعلان وبرنامج عمل دربان، وركز على الحاجة لوضع القضايا المتعلقة بالتمييز في السكن ضمن إطار حقوق الإنسان على نحو راسخ، ولا تتعلق هذه القضايا فقط بالعرق والجنس والطبقة الاجتماعية، بل تتعداها إلى الفقر والتهميش الاقتصادي. وقد مدد مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2007 ولاية المقرر الخاص لثلاث سنوات أخرى.

وفي العام 2002، عينت اللجنة مقررًا خاصًا لحق الجميع في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية، والذي تضمنت ولايته ضمن أمور أخرى، التعاون مع «برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز» UNAIDS، وفي العام 2007، مدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية المقرر الخاص لثلاث سنوات أخرى.

وفي العام 2008، قام مجلس حقوق الإنسان HRC بتعيين خبير مستقل بشأن مسألة الالتزام بحقوق الإنسان على صلة بحق الحصول على مياه الشرب والتطهير الصحي، وعلى الخبير أن يعمل على تعريف وتعزيز وتبادل أفضل الممارسات في الموضوع، وهي أيضا لها الحق في إثراء محتوى الالتزام بحقوق الإنسان على صلة بالحق في الحصول على مياه الشرب والتطهير الصحي. وفي مارس/أذار 2009، أسس مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية الخبير المستقل بشأن تعزيز وحماية حقوق الثقافية، ضمن جهد لتحسين وضعية هذه الحقوق "المهملة".

## 24. ما هي صكوك الأمم المتحدة الأخرى بخلاف الشريعة الدولية لحقوق الإنسان؟

هناك العديد من الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات التي تبنتها الجمعية العامة ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، والتي تفصل على نحو أكثر الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، كما تشمل أيضا حقوقا غير محددة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان. وتنطبق نصوص هذه الاتفاقيات والإعلانات والتوصيات على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولكنها لا تتمتع بالسلطة القانونية الإلزامية التي تتمتع بها المعاهدات الأخرى للدول التي باتت أطرافا فيها.

ويتم تشجيع الدول على احترام المعايير الدولية، وعلى المصادقة والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وإدخالها في تشريعاتها الوطنية. وتعلق بعض هذه الصكوك الدولية بالحقوق في الحياة، وحظر التمييز، وحقوق الأشخاص في الانتماء للأقليات، وضمان حقوق السكان الأصليين واللاجئين، وحماية حقوق الإنسان في أوقات الحروب (انظر السؤال: 69) وكافة هذه الصكوك سيتم تفصيلها فيما يلي من هذه الطبعة، وتشكل المعايير الأخرى ذات الصلة من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة (انظر الأسئلة 26-29، والجزء الثاني: المادة 5)، واتفاقية حقوق الطفل (انظر الأسئلة 42-45)، والاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين والبروتوكولات ذات الصلة (انظر الأسئلة 54-57)، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (انظر الأسئلة 31-35)، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (انظر الأسئلة 36-41)، والاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر السؤال: 53)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (انظر السؤال: 30).

## الصكوك الدولية الخاصة بقضايا محددة في مجال حقوق الإنسان

### 25. ما هي الصكوك الموجودة لحظر والمعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية؟

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون ثان 1948 اتفاقية حظر والمعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية، حيث دخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في العام 1951، وصادقت عليها 140 دولة حتى نهاية مايو/أيار 2009.<sup>(19)</sup> وتعرف الإبادة الجماعية بحسب المادة 2 من الاتفاقية بأنها «ارتكاب أي من الأفعال التي تهدف إلى تدمير جماعة وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية على نحو كلي أو جزئي عبر: (أ) قتل أعضاء الجماعة، (ب) الأذى الجسدي أو العقلي لأعضاء الجماعة، (ج) تعمد فرض أوضاع معيشية محسوبة تؤدي إلى التدمير الجسدي، على نحو كلي أو جزئي، (د) فرض إجراءات تعمد منع الولادات داخل الجماعة، (هـ) تعمد نقل أطفال الجماعة إلى جماعة أخرى قسراً». وتعتبر الإبادة الجماعية جريمة بمقتضى القانون الدولي، سواء ارتكبت في أوقات الحروب أو السلام، كما تعرف بأنها جريمة ضد الإنسانية.

(19) بحلول 31 مايو/أيار 2009، انضمت 140 دولة إلى اتفاقية حظر والمعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. (<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights/](http://www.unesco.org/human_rights/))

وتجري محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، بحكم المادة 6 من الاتفاقية، من قبل محكمة جنائية مختصة في الدولة الملتزمة بالاتفاقية والتي ارتكبت فيها الجريمة، أو بواسطة محكمة جنائية دولية معترف بسلطانها كمحكمة مختصة من الدول الأطراف في الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إقرار عام بأن جميع الدول تمتلك السلطة القضائية الكافية للملاحقة بشأن جريمة الإبادة الجماعية. وجريمة الإبادة الجماعية موجودة في جميع نظم المحاكم الجنائية الدولية، ومن هذه المحاكم: المحكمة الجنائية الدولية ICC (أنظر السؤال 71)، والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا ICTR، والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ICTY (أنظر السؤال 70)، والمحكمة الخاصة بسيراليون (أنظر السؤال 70).

## 26. ما هي الصكوك والإجراءات التي جرى تطويرها لحظر والمعاقبة على التعذيب؟

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون أول 1984 اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، والتي دخلت حيز النفاذ في 26 يونيو/حزيران 1987، وبحلول 31 مايو/أيار 2009، صادق على الاتفاقية 146 دولة<sup>(20)</sup>. وتدعو هذه الاتفاقية الدول الأطراف إلى اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية فعالة لحظر التعذيب وجعله جريمة معاقب عليها. ويعرف التعذيب على أنه «أي عمل يسبب المأ أو عذاباً شديداً، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما قصد الحصول منه أو من طرف ثالث على اعترافات أو معلومات، أو معاقبة الشخص ليعمل دفع لارتكابه، أو اتهم بارتكابه، أو ارتكبه طرف ثالث، بالإضافة إلى إكراهه أو تهديده هو أو شخص ثالث، أو لاي سبب مبني على تمييز من أي نوع، وعندما يقوم بإيقاع هذا العمل أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص يتصرف بصفته الرسمية. ولا يشمل التعريف الآلام أو العذاب الكامن أو الناتج بصفة عرضية عن العقوبات القانونية» (المادة 1). ولا تسمح الاتفاقية بأي تهاون في حظر التعذيب، حيث لا تبرر أي ظروف استثنائية ممارسة التعذيب، سواء كانت حالة حرب أو تهديد بالحرب، أو عدم استقرار في الحالة السياسية الداخلية، أو أي حالة طارئة عامة أخرى (المادة 2).

(20) انضمت 146 دولة إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة بحلول 31 مايو/أيار 2009. لمزيد من المعلومات راجع نيجل رودلي «معاملة السجناء تحت القانون الدولي». باريس/أوكسفورد. يونسكو/صحافة جامعة أوكسفورد. 1987. ونجد الإشارة إلى أن صندوق الأمم المتحدة التطوعي لضحايا التعذيب الذي تأسس في العام 1981، للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. (<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)).

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم كل دولة طرف بموجب المادة الخامسة بفرض سلطتها على هذه الجرائم في القضايا التي يتواجد فيها المتهم بارتكاب الجريمة في أي من المناطق الواقعة ضمن نطاق سلطتها، ولا تبادر إلى تسليمه لدولة أخرى. كما يجب على الدول الأطراف ضمان وجود النصوص القانونية التي تكفل حق ضحايا التعذيب بتعويض مناسب وعادل، بما في ذلك وسائل إعادة التأهيل (انظر أيضاً الجزء الثاني، المادة 5).





## 27. ما هي الآليات التي تضمن تطبيق اتفاقية مناهضة للتعذيب؟

تنص الاتفاقية على تأسيس لجنة لمناهضة التعذيب، تتكون من عشرة خبراء يعملون بصفتهم الشخصية، وتنتخب الدول الأطراف أعضاء اللجنة بالاقتراع السري من ضمن قائمة المرشحين الذين تسميهم الدول.

وتتمتع اللجنة بالاختصاص والصلاحيات لمراقبة تنفيذ الاتفاقية بالطرق التالية: دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف عن الإجراءات المتخذة لتفعيل الاتفاقية، واستلام مراسلات الأفراد ونظرها (أو المراسلات المقدمة بالنيابة عن أفراد) يُدعى أنهم تعرضوا لانتهاك حقوقهم المصونة بالاتفاقية والشكاوى التي تقدمها الدول ضد بعضها البعض، على أن تكون الدول المعنية قد أقرت باختصاص وصلاحيات اللجنة في استلام ودراسة المراسلات، وحتى 31 مايو/أيار 2009، أعلنت 67 دولة إقرارها بقبول اختصاص اللجنة وصلاحياتها لذلك.<sup>(21)</sup> وتتمتع اللجنة بالسلطة للقيام بأعمال تقصي سري بالتعاون مع الدولة المعنية في الحالات التي يدعى فيها وجود تعذيب منهجي، وتنقل نتائج التقصي إلى الدولة الطرف المعنية، وقد يرفق ملخص عنها بعد التباحث مع الدولة الطرف ذات الصلة ضمن التقرير السنوي للجنة والذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي العام 2002، تم تبني بروتوكول اختياري ملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، ودخل حيز النفاذ في 22 يونيو/حزيران 2006، ويؤسس هذا البروتوكول آليات للمراقبة الدولية من أجل التطبيق الفعال للاتفاقية، ويوفر البروتوكول إيجاد جهاز دولي من الخبراء (اللجنة الفرعية لمناهضة التعذيب) والتي يمكن لها القيام بزيارات إلى أماكن التوقيف والاعتقال ومراقبة تطبيق الدول الأطراف للاتفاقية، كما يوفر تأسيس آلية وطنية بواسطة الدولة نفسها للعمل على حظر التعذيب في أراضيها، وحتى 31 مايو/أيار 2009، صادق على البروتوكول 47 دولة.<sup>(22)</sup>

(21) للحصول على أسماء الدول الأطراف. راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009. الوضع القانوني. <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

(22) بحلول 31 يناير/كانون ثان 2009، انضمت 43 دولة إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. وللحصول على أسماء الدول الأطراف. راجع الوثائق الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009. الوضع القانوني.

(<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))



## 28. ما هي إجراءات الأمم المتحدة الأخرى التي جرى تأسيسها لحظر التعذيب؟

يقع على عاتق المقرر الخاص بالتعذيب، الذي عينته لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 1985، والذي مدد مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008، ولايته لثلاث سنوات أخرى. الالتزام بدراسة جميع المسائل المتعلقة بالتعذيب على المستوى الدولي، ويحق للمقرر الخاص أن يسعى إلى المعلومات الصحيحة والموثوقة ويتوقع أن يتخذ إجراء بشأنها من دون إبطاء، وتسمح الإجراءات العاجلة له باتخاذ إجراء سريع في حالة وجود خطر تعذيب ظاهر، وفي الظروف التي تبدو معها أسس قوية على إمكانية وجود ممارسة للتعذيب، يحق للمقرر أن يشكل بعثة لتقصي الحقائق إلى البلد المحدد، ويعتمد إيفادها على دعوة توجهها الدولة المعنية. ويحق لأي فرد، أو جماعة، أو منظمة غير حكومية، أو منظمة حكومية دولية، أو حكومة لديها العلم بظهور وقائع التعذيب أو أشكال من سوء المعاملة أن يحيل المعلومات التي يملكها إلى المقرر الخاص، دون استنفاد التدابير المحلية، أو التقييد بأي أمور رسمية لفعل ذلك.

ومنذ العام 1999، يتلقى مجلس حقوق الإنسان HRC (الذي كان يعرف باسم لجنة حقوق الإنسان CHR قبل العام 2006) تقريراً سنوياً شاملاً، ويحيل بدوره تقارير سنوية مرحلية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويستخلص المقرر الخاص في تقريره إلى لجنة حقوق الإنسان CHR للعام 1993 أن «مسألة إلغاء التعذيب هي مسألة إرادة سياسية، وأن استمرار ممارسته هو دليل على فشل هذه الإرادة السياسية»، وأوصى المقرر الخاص في تقريره المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2002 بأن على السلطات العليا أن تدين التعذيب علناً، كما تضمنت التوصيات إلغاء أماكن الاعتقال السرية بحكم القانون، وأن تجرى الاستجابات في المراكز الرسمية وحدها، كما عليها أن تحظر بالقانون الاعتقالات التعسفية، وأنه يجب توفير التدريب والأدلة اللازمة لأفراد الشرطة والأمن. وفي تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008، ركز المقرر الخاص على أهمية دراسة حساسية النوع في تعريف التعذيب، والنظر في وضع سبل الحماية من التعذيب ضمن حزمة واسعة من ضمانات حقوق الإنسان.

## 29. هل هناك صكوك إقليمية لحظر التعذيب؟

دخلت الاتفاقية الأوروبية لحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة (1987) حيز التنفيذ في 1 فبراير/شباط 1989<sup>(23)</sup>. وقد أسست هذه الاتفاقية «لجنة لحظر التعذيب» تتألف من ستة خبراء مستقلين، ويجب

(23) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 47 دولة قد أصبحت طرفاً في الاتفاقية الأوروبية لحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

على الدول الأطراف أن تسمح للجنة بالدخول غير المقيد وحرية الحركة الكاملة في أماكن الاحتجاز في أراضيها، ويقدم الخبراء تقريراً بنتائج اكتشافاتهم بشأن تطبيق الاتفاقية، وتوفر المعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية مصدراً إضافياً مهماً لمعلومات اللجنة. وترسل التقارير إلى الدولة المعنية وتبقى سرية، إلا إذا فشلت الدولة المعنية في اتخاذ التدابير، وفي هذه الحالة تستطيع اللجنة أن تنقل بواعث قلقها إلى العلن.

ودخل بروتوكولان جديدان ملحقان بالاتفاقية حيز النفاذ في 3 مارس/ آذار 2002، حيث أتاح الأول ضم الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الاتفاقية (مع موافقة اللجنة الوزارية)، وأنتج الثاني تغييرات تقنية، بما في ذلك تجديد عضوية لجنة حظر التعذيب كل عامين.

ودخلت الاتفاقية الأمريكية لحظر التعذيب والمعاقبة عليه التي تبنتها منظمة الدول الأمريكية في العام 1985 حيز النفاذ في العام 1987.<sup>(24)</sup> وبمقتضى هذه الاتفاقية يحق للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان تحليل أي حالة تخص القضاء على التعذيب وحظره في المنطقة، وتقديم تقرير سنوي بهذا الشأن (انظر السؤال: 100).

### 30. ماهي الصكوك المتوافرة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري؟

يمثل الاختفاء القسري وغير الطوعي انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، وحول العالم، يتم إلقاء القبض على الأشخاص، واحتجازهم أو اختطافهم دون التمكن من التعرف على أماكن احتجازهم أو مدى تمتعهم بحقوقهم، ومنذ العام 1980، تنشط الأمم المتحدة في العمل بهدف حظر الاختفاء القسري.

ففي فبراير/شباط 1980، قررت لجنة حقوق الإنسان CHR إنشاء "فريق عامل" مكون من خمسة من أعضاء اللجنة لفحص المسائل ذات الصلة بالاختفاء القسري وغير الطوعي، بالتوازي مع تبني الجمعية العامة الإعلان بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي العام 1992، تم تكليف الفريق العامل المعني بمراقبة مدى تقدم الدول في الاستجابة لنصوص هذا الإعلان، وتقديم المساعدة في تطبيقه. وقرر مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008 تجديد ولاية الفريق العامل المعني لمدة ثلاث سنوات.

وتمثل قضية الحصانة عن أعمال الاختفاء القسري وغير الطوعي جزءاً مهماً في عمل الفريق العامل المعني، كما أنها كانت جزءاً من مهام عمله، ولقد أصدر الفريق العديد من التعليقات العامة بهدف إيضاح معنى مواد الإعلان، ومنها التعليق العام حول تعريف الاختفاء القسري وغير الطوعي.

وتجزم مواد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ICC أعمال الاختفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية. وفي العام 2006، تبنت الجمعية العامة

(24) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 17 دولة قد أصبحت عضواً في الاتفاقية الأمريكية للحظر التعذيب والمعاقبة عليه. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. (<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

للأمم المتحدة الاتفاقية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تؤكد أن الاختفاء القسري يعد جريمة ضد الإنسانية عندما يقع على نطاق واسع أو ضمن سلوك منهجي، كما تقيم الاتفاقية الالتزام على عاتق الدول لضمان المعاقبة على جرائم الاختفاء القسري من خلال سن العقوبات الملائمة والتأسيس لحق الضحايا في جبر الأضرار والتعويض.

وحتى 31 يناير/كانون ثان 2009، لم تدخل الاتفاقية حيز النفاذ<sup>(25)</sup>، وتنص الاتفاقية على تأسيس لجنة بشأن الاختفاء القسري، والتي ستعالج القضايا حول الاختفاء القسري والتي ستقع زمنياً بعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما ستفحص التقارير من الدول الأطراف.

وتنص المادتان 31، 32 من الاتفاقية على توفير الإمكانية للجنة لتلقي ونظر الشكاوى الفردية ضد الدولة الطرف التي تعلن قبولها لولاية اللجنة في هذا الصدد. وتعد اتفاقية الدول الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص والتي دخلت حيز النفاذ في العام 1996، الصك الإقليمي الوحيد الذي يرسى المعايير لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري<sup>(26)</sup>.

### 31. ماهي الاتفاقيات المتبعة للقضاء على التمييز العنصري ومنعه؟

تحمي المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة المبدأ الأساسي لحظر التمييز (انظر السؤال: 5)، كما انعكس في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وكافة الصكوك الرئيسية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث إن هناك صكين أساسيين في هذا المجال يتعلقان بالتمييز العنصري والتمييز ضد النساء.

ودخلت الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري حيز النفاذ في العام 1969، وبحلول 31 مايو/أيار 2009 كان قد صادق عليها ما يزيد عن 170 دولة<sup>(27)</sup>، وهي تعتبر من أكثر صكوك الأمم المتحدة شمولاً فيما يخص التمييز بما يشمل التفرقة، والإقصاء، والتقييد، والتفضيل على أساس العرق، أو اللون، أو النسب، أو القومية أو الأصل الإثني، وتتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بانتهاج سياسة للقضاء على التمييز العنصري بجميع أشكاله، وأكثر من ذلك، تتكفل الدول بضمان حماية جماعات عرقية معينة، وضمان تمتع أفرادها بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو كامل ومتساو.

(25) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 10 دول فقط قد صادقت على الاتفاقية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ويلزم لدخول الاتفاقية حيز النفاذ مصادقة 20 دولة طرف. للاطلاع على قائمة الدول الأطراف. أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. حتى 31 مايو/أيار 2009 (متاحة على الرابط [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf))

(26) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 13 دولة قد صادقت على الاتفاقية الأمريكية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. للاطلاع على قائمة الدول الأطراف. أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. حتى 31 مايو/أيار 2009 (متاحة على الرابط [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf))

(27) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 173 دولة قد أصبحت عضواً في الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009. الوضع القانوني. (<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

ومن الوثائق المهمة، إعلان اليونسكو UNESCO بشأن العرق والتحامل العرقي، والذي تبناه المؤتمر العام لليونسكو في العام 1978 بأغلبية التصويت، وبالتوازي مع قرار بتفعيل هذا الإعلان، ويحث هذا القرار الدول الأعضاء على تقديم تقارير للمدير العام للمؤتمر العام بشأن الخطوات التي اتخذت فعلياً لتطبيق مبادئ الإعلان، ويتيح للمنظمات غير الحكومية التعاون والمساعدة في تطبيق المبادئ التي يتضمنها هذا الإعلان.

### 32. كيف يتم تطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري؟

تشكلت لجنة القضاء على التمييز العنصري والمؤلفة من ثمانية عشر خبيراً مستقلاً لمراقبة التزام الحكومات بمواد الاتفاقية، وذلك بمقتضى المادة 8 من الاتفاقية، وتتولى اللجنة مهام عدة، من أهمها فحص التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف بشأن الإجراءات التي اتخذتها لتطبيق الاتفاقية، ويحضر ممثلون عن حكومات الدول عند فحص تقاريرها، وتتبع اللجنة استراتيجية للحوار غير الرسمي لتشجيع الحكومات على الوفاء بالتزاماتها، وفي تقريرها النهائي، تقدم اللجنة ملاحظاتها الختامية بشأن تقرير كل دولة، مشمولاً باقتراحاتها وتوصياتها لتطبيق الاتفاقية على نحو أكثر فعالية، وقد أخذت بعض الدول بتوصيات اللجنة وملاحظاتها عند تعديل دساتيرها وقوانينها المحلية لتجعل من التمييز العنصري جريمة معاقب عليها، وبالمثل أسست برامج تعليمية وأنشأت مؤسسات جديدة لتعالج مشكلات التمييز العنصري.

وتقوم اللجنة أيضاً بتطوير إجراءات تهدف إلى حظر التمييز العنصري، والتي تضم «الإنذار المبكر» الهادف إلى منع المشاكل القائمة من التفاقم إلى صراع عام، وتبني مبادرات بناء الثقة وتقوية التسامح والتعايش السلمي، كما تقوم اللجنة باتخاذ تدابير وقائية عاجلة في مواجهة الأوضاع الخطيرة الناجمة عن وقوع انتهاكات جسيمة لمواد الاتفاقية، وفي هذا السياق بادرت اللجنة «بزيارات مفاجئة» تقوم بها بعثات للمناطق التي تكمن فيها بوأث قلق معينة.<sup>(28)</sup>

وتبني اللجنة «توصيات عامة» تعمل على تفسير مضمون نصوص الاتفاقية ومساعدة الدول في تطبيق التزاماتها، فمثلاً، توضح التوصية العامة رقم 29 في الفقرة الأولى من المادة الأولى للاتفاقية مفهوم «النسب»، حيث خلصت اللجنة أن هذا المفهوم لا يتعلق بالعرق فقط ولكن يتعداه إلى أسس محظورة أخرى للتمييز، بما فيها «التمييز المبني على التفاوت الطبقي الاجتماعي مثل الطبقة

(28) في نوفمبر/تشرين ثان 1993، قامت بعثة من هذه البعثات بزيارة الجمهورية يوغوسلافية الفدرالية (صربيا و الجبل الأسود) لمحاولة تعزيز الحوار من أجل حل سلمي لمشاكل حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز العنصري بين الألبانيين وحكومة كوسوفو. كما أرسلت اللجنة أحد أعضائها في مهمة إلى كرواتيا ضمن برنامج للخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية التابع لمركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بغرض مساعدة الحكومة في تطبيق الاتفاقية.

الطائفية وما يشوبها من تمييز مبني على النظم الاجتماعية المتوارثة»، والذي يؤثر بشكل سلبي على المساواة في التمتع بحقوق الإنسان، كما تشمل التوصيات إجراءات عملية مترابطة لكي تتبناها الدول عند الاقتضاء. وتقدم اللجنة تقريرها السنوي إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتعتمد على الجمعية في منح اقتراحاتها وتوصياتها العامة السلطة اللازمة، كما تقوم اللجنة بتطبيق الإجراءات التي تسمح لها بالنظر في الشكاوى بين الدول.

### 33. هل يستطيع الأفراد تقديم شكاوى إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن انتهاكات للاتفاقية؟

تسمح المادة الرابعة عشر من الاتفاقية للجنة بفحص الشكاوى المقدمة من الأفراد أو مجموعات من الأفراد ضد الدول في جلسات مغلقة، على أن تكون الدولة المعنية قد أقرت بحق الفرد في تقديم شكوى، وتم تفعيل هذه الإجراءات في ديسمبر/ كانون أول 1982، وبحلول 31 مايو/ أيار 2009، كانت خمسون دولة قد أقرت بهذا الحق<sup>(29)</sup>، وقامت اللجنة بالنظر في عدد من القضايا ونشرت آراءها بشأنها.

### 34. ماهي مبادرات الأمم المتحدة الأخرى المتخذة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري؟

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن العقود الثلاثة الواقعة ما بين عامي 1973 و2003 هي عقود لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري، وبالرغم من جهود المجتمع الدولي طوال هذه العقود، فإن الأهداف المرجوة لم تتحقق بعد، وبقيت الأسباب الجذرية والثانوية للعنصرية المؤسسية والتمييز العنصري المؤسسي وأشكال عدم التسامح الأخرى ذات الصلة بارزة بأشكالها المختلفة في معظم المجتمعات، فلا تعترف هذه الممارسات بأية حدود وطنية أو ثقافية، وكثيراً ما تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تتراوح بين ممارسات تمييزية إلى صراعات عنيفة، ودفع القلق الدولي المتنامي تجاه هذه المسألة الجمعية العامة في العام 1997 إلى عقد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال عدم التسامح الأخرى (دربان- جنوب إفريقيا، 31 أغسطس/ آب - 8 سبتمبر/ أيلول 2001). وكان من أهم أهداف المؤتمر، بين أمور عدة، «إعادة تقدير المعوقات التي تواجه التقدم في هذا المجال، والتعرف على طرق التغلب عليها»، وكذلك استهداف المؤتمر تأطير توصيات راسخة لاتخاذ إجراءات تقدم أصيلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في سبيل بلوغ هذه الغاية».

(29) بحلول 31 مايو/ أيار 2009، كانت 50 دولة قد أصدرت إعلانها بشأن المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني (<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

وانعكست نتائج المؤتمر العالمي في نص إعلان وبرنامج عمل دربان، وتضمن الإعلان المبادئ الأساسية التي يجب أن توضع في الاعتبار، بينما تضمن برنامج العمل إطاراً لإجراءات راسخة بهدف تبنيها لمحاربة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وعدم التسامح. ويجب أن تتخذ هذه الإجراءات بواسطة الدول والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التنمية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وقطاعات المجتمع المدني الأخرى، والمنظمات الحكومية الدولية، والإعلام، ومقدمي خدمة شبكة الإنترنت، والسياسيين والأحزاب السياسية في مناطق عملهم. وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحادي والعشرين من مارس/آذار «يوماً عالمياً للقضاء على التمييز العنصري».

### 35. ما هو العمل الذي اتخذ لمتابعة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال عدم التسامح ذات الصلة (2001)؟

تم تأسيس صندوق طوعي لمساندة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل دربان ضمن أمور أخرى، واتخاذ إجراءات لازمة لمتابعة نصوصه المتبعة، ويقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR) بتصدر عملية تطبيق برنامج دربان، فيقدم المفوض تقرير إنجاز سنوي إلى مجلس حقوق الإنسان HRC والجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن التقدم المحرز في تطبيق هذه النصوص بالتشاور مع مجموعة من خمسة خبراء مستقلين بارزين شكلت خصيصاً لهذه الغرض. كذلك تم تشكيل وحدة لمكافحة العنصرية في المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR، وتتضمن مهامها، ضمن أشياء أخرى، إنشاء قاعدة بيانات المصادر و«أفضل الممارسات» فيما يختص بمكافحة العنصرية.

ويدعو برنامج عمل دربان الدول للحوار مع المنظمات غير الحكومية لتطوير سياسات وطنية عملية مبنية على الواقع وبرامج عمل وتعاون محلية ومتعددة الأطراف لنشر «التعددية وتكافؤ الفرص والتسامح والعدالة الاجتماعية والإنصاف»، وتقديم معلومات عن هذه الإجراءات إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR. وتعلق التوصية العامة للجنة القضاء على التمييز العنصري رقم 28 بمتابعة نتائج المؤتمر العالمي، بعد أن أقر إعلان وبرنامج عمل دربان بدور اللجنة كجهاز أساسي في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري، وتحدد التوصية العامة الإجراءات التي على الدول أن تتخذها لتعزيز تطبيق الاتفاقية. وأسست لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 1993 ولاية المقرر الخاص بالأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال عدم التسامح ذات الصلة، ومدد مجلس حقوق الإنسان HRC هذه الولاية في العام 2008 لمدة ثلاث سنوات جديدة.



ومبادرة أخرى من لجنة حقوق الإنسان CHR، تأسس في العام 2002 فريق عمل للخبراء في قضايا ذوي الأصول الأفريقية، والذي يضم خمسة خبراء يعملون بولاية موسعة تهدف لوضع اقتراحات تفصيلية للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري ضد ذوي الأصول الأفريقية، ومدد مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008 ولاية الفريق لمدة ثلاث سنوات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسست لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2002 لجنة متخصصة لوضع المعايير التكميلية، وتخصص اللجنة بإعداد واقتراح معايير دولية تكميلية بهدف تقوية وتحديث الصكوك الدولية لمكافحة العنصرية. ومن أجل تقييم التقدم المحرز منذ العام 2001، فقد عقد مؤتمر دربان الاستعراضي، والمعروف باسم مؤتمر دربان 2، في جنيف في الفترة من 20 إلى 24 أبريل/نيسان 2009، وتضمنت وثيقته الختامية الدعوة لمواصلة وتكثيف الجهود لمكافحة العنصرية، وشددت على الحاجة إلى مزيد من بلورة التدابير والمبادرات الملموسة في هذا الشأن<sup>(30)</sup>.

## الصكوك الدولية المنعلقة بحماية جماعات معينة

### 36. ما هي الصكوك التي تكافح التمييز ضد المرأة وكيف يجري تفعيلها؟

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في 18 ديسمبر/كانون أول 1979، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 2 سبتمبر/أيلول 1981، ولقد انضمت 185 دولة حتى الآن لهذه الاتفاقية<sup>(31)</sup>، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء وحظر التمييز ضد المرأة، وتحدد أشكالاً من هذا التمييز، ومنها الزواج الإجمالي، والعنف الاسري، وعدم توفير الفرصة للحصول على التعليم والرعاية الصحية والمشاركة في الحياة العامة، وبالمثل التمييز في العمل.

وتم تحديد هذه المشكلات في مرحلة مبكرة من قبل لجنة مركز المرأة التي تم إنشاؤها في العام 1946 (وهي جهاز مؤلف من ممثلين حكوميين)، وتعمل من أجل التقدم بالمساواة بين الجنسين، وكلفت بوضع مسودة الاتفاقية. كما اهتمت هذه اللجنة بوضع إجراءات عملية لضمان تفعيل حقوق المرأة، ويحق للجنة أن تستلم الشكاوى (المراسلات) ذات الصلة بأوضاع المرأة، وتقوم اللجنة بوضع وتقديم التوصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس تلك الشكاوى

(30) للاطلاع على الوثيقة الختامية لمؤتمر دربان الاستعراضي (20-24 أبريل/نيسان 2009)، يرجى زيارة الرابط

[http://www.un.org/durbanreview2009/pdf/Durban\\_Review\\_outcome\\_document\\_En.pdf](http://www.un.org/durbanreview2009/pdf/Durban_Review_outcome_document_En.pdf)

(31) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 186 دولة قد أصبحت عضواً في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

وردود الدول بشأنها، وذلك بهدف اقتراح الإجراءات التي يجب اتخاذها إزاء أنماط الظلم والتمييز ضد النساء.

وتم تأسيس لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بمقتضى المادة 17 من الاتفاقية، وهي جهاز مكون من 23 خبيراً مستقلاً، لمراقبة تطبيق الاتفاقية، وتقوم اللجنة بالنظر في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف فيما يخص التزامهم بنصوص الاتفاقية، كما تقوم اللجنة بوضع توصيات عامة بشأن مواد معينة من الاتفاقية أو الأمور التي تتعلق بها. وفي العام 1992، أصدرت اللجنة التوصية العامة رقم 19 بشأن ظاهرة العنف ضد النساء، والتي لم تنص عليها الاتفاقية بشكل محدد، إلا أن اللجنة اعتبرتها أحد أشكال التمييز ضد المرأة، وبالتالي انتهاكاً للمواد 1 و 4 من الاتفاقية، ضمن مواد أخرى، وتقتصر هذه التوصية إجراءات محددة على الدول أن تتخذها لحماية النساء من العنف.

ودخل البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية حيز النفاذ في ديسمبر/ كانون أول 2000، والذي يسمح للجنة باستلام المراسلات التي تقدمها الجماعات أو الأفراد التي تدعي وقوع انتهاك لأحد الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية.<sup>(32)</sup> وتقدم اللجنة تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة يتضمن سجل لفحصها تقارير الدول والملاحظات الختامية والتوصيات العامة.

### 37. ماهي الاستراتيجيات الموجودة لضمان المساواة على أساس النوع؟

تعرف المساواة على أساس النوع الاجتماعي على أنها «المساواة الواضحة والتمكين والمشاركة للجنسين على قدم المساواة في شتى مجالات الحياة العامة والخاصة، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي وهي نقيض عدم المساواة على أساس النوع، وليست نقيض الفروق على أساس النوع، وتهدف إلى تشجيع المشاركة الكاملة للنساء والرجال في المجتمع»<sup>(33)</sup>.

وتهدف استراتيجيات المساواة على أساس النوع الاجتماعي لإدماج حقوق الإنسان للنساء في جميع نشاطات الأمم المتحدة، وكذا خلق آليات لمعالجة انتهاكات هذه الحقوق الخاصة بالنساء.

وبهدف تعزيز حقوق المرأة، عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات عالمية، وعقدت هذه المؤتمرات في مدينة المكسيك، (المكسيك 1975)<sup>(34)</sup>، ومدينة كوينهاجن (الدنمارك 1980)<sup>(35)</sup>، ومدينة نيروبي (كينيا 1985)، حيث تم تبني «استراتيجيات نيروبي للتطلع للتقدم بالنهوض بالمرأة حتى العام 2000» التي تهدف إلى تحقيق المساواة الأصلية للنساء في جميع مجالات الحياة والقضاء على كافة أشكال وصور التمييز ضدهن.

(32) بحلول 31 مايو/أيار 2009. كانت دولة قد أصبحت عضواً في البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. [http://www.unhcr.org/human\\_rights](http://www.unhcr.org/human_rights) or [www.unhcr.org/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.org/tbs/doc.nsf) (33) المجلس الأوروبي. تجميع قضايا النوع الاجتماعي. 1998.

(34) كان هذا المؤتمر النقطة الرئيسية في العام الدولي للمرأة.

(35) نظم في منتصف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام (1976-1985).



وأكد المؤتمر العالمي الرابع للنساء الذي عقد في بكين (الصين) في 15-4 سبتمبر/أيلول 1995) على أهمية العمل لضمان النهوض بالمرأة، وطالب إعلان وبرنامج عمل بكين الذي تبناه المؤتمر بالإدماج الكامل لذلك في مسار التنمية، وتحسين أوضاع النساء في المجتمع، وتوفير فرص أكبر لهن في مجالات التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الدول بإدماج فاعل للمساواة على أساس النوع في السياسات والمؤسسات.

كما دعا إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي تبناه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام 1993 بزيادة إدماج حقوق النساء بشكل أكبر في نظم الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأكثر من ذلك، صادق على الحاجة للاعتراف بحقوق المرأة كمكون لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وبالمثل الاعتراف بالاحتياجات الخاصة بالمرأة ومشاركتها المتساوية في شتى مجالات الحياة، كما ركز الإعلان على ضرورة التطبيق المكثف لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

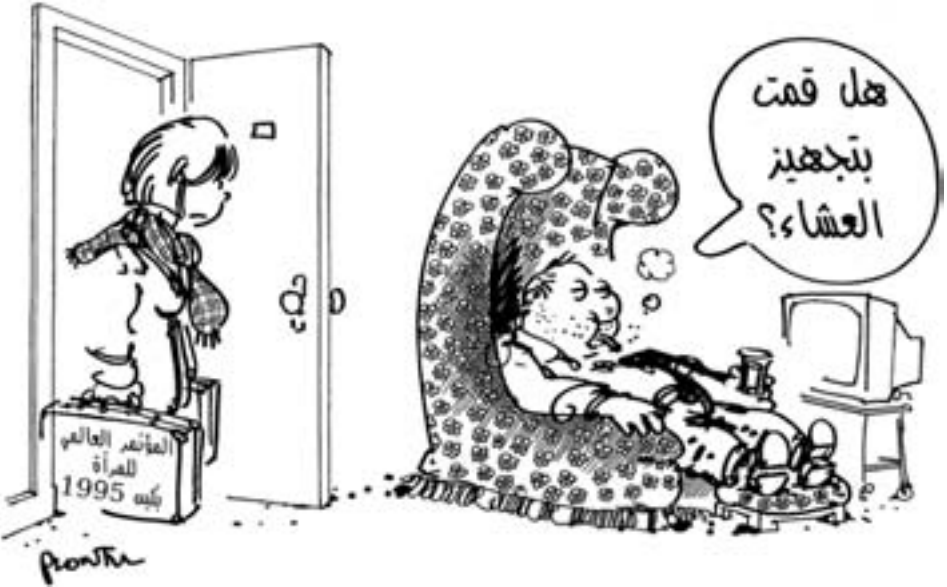
### 38. ما هو التقدم الذي تم إحرازه منذ انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة في بكين (1995)؟

في يونيو/حزيران 2000، جرى عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان « بكين + 5 - النساء في العام 2000: المساواة على أساس النوع الاجتماعي، والتنمية والسلام في القرن الواحد والعشرين»، وهدفت هذه الجلسة إلى مراجعة جهود تفعيل إطار برنامج عمل مؤتمر بكين، ودراسة المبادرات الإضافية لتحسين تفعيله.

وطلب من الحكومات أن تقدم تقريراً عن الإجراءات التي اتخذتها لتطبيق إطار برنامج العمل في اثني عشر من مجالات الاهتمام الحاسمة التي وردت في الوثيقة، وبلغت الاستجابة نسبة أكثر من 80%، وكانت بحد ذاتها مؤشراً على قوة الالتزام العالمي بهدف المساواة على أساس النوع الاجتماعي، ولقد عكست مراجعة التقارير الوطنية تغيرات عميقة على مفهوم مكانة ودور المرأة عن فترة بداية «عقد الأمم المتحدة للمرأة» في العام 1976.

فالنساء يشاركن بأعداد لم يسبق لها مثيل في القوة العاملة، بما رفع من قدرتهن على المشاركة في صناعة القرار في كافة المستويات في مجال الاقتصاد، وابتداء من مستوى المنزل، كما أصبحت النساء، أفراداً ومجموعات، عناصر فاعلة في المجتمع المدني في كافة بقاع العالم، والذي أدى إلى حفز الوعي المتزايد بأبعاد المساواة بين الجنسين في شتى المجالات، وحث على المطالبة بدور في صناعة القرار على الصعيدين الوطني والعالمي.

واعترفت الكثير من الحكومات بدور المنظمات غير الحكومية، وخاصة المنظمات النسائية في إبراز قضايا المرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي ضمن الاهتمامات الوطنية والدولية، ولكن بالرغم من التطور في العديد من الجوانب، هناك إقرار بأهمية تجديد واستدامة الجهود لأغراض تفعيل الاهداف المنصوص عليها في منهجية عمل بكين، ولقد انعكس هذا في «وثيقة الناتج» التي أصدرتها الجلسة، وأشارت إلى اثني عشر مجالا للعمل، ولا زالت كل من ظاهرتي العنف والفقر تشكّلان العائقتين الأساسيين في طريق تحقيق المساواة على أساس النوع الاجتماعي عالميا، وأضافت العولمة أبعادا إضافية لهاتين الظاهرتين، بما أوجد تحديات جديدة تقابل تطبيق منهجية العمل، وتتضمن الإتجار بالنساء والفتيات، والطبيعة المتغيرة للنزاعات المسلحة، والفجوة المتنامية بين الأمم، والفصل بين سياسات الاقتصاد الكلي عن الاهتمام بالحماية الاجتماعية، ويؤكد الإعلان السياسي والوثيقة النهائية بقوة على أن منهجية عمل بكين تبقى ركيزة مرجعية للالتزام الحكومي بالنهوض بالمرأة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي.



### 39. ما المقصود بتعميم مراعاة النوع الاجتماعي؟

دعت لجنة حقوق الإنسان CHR في قرارها رقم 2002/50 إلى جهد مكثف على المستوى الدولي لتأكيد حق المرأة في المساواة وحقوقها الإنسانية ضمن نظام الأمم المتحدة وأنشطتها الواسعة بهدف تحقيق مساواة على أساس النوع الاجتماعي. ويتطلب منظور تعميم مراعاة النوع الاجتماعي تقييم تأثيرات ذلك على النساء والرجال في جميع الخطوات المقترحة في السياسات والبرامج والتشريع، وغرض ذلك هو ضمان التفاعل بين خبرات وتجارب وهوموم الجنسين وانعكاسها في كافة مجالات سياسات وبرامج التنمية وتطبيقها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالتبعية المساواة بين الرجال والنساء، ويصف القرار تفصيلاً كيف يمكن تحقيق ذلك، ومن الأمثلة المعبرة عن ذلك، تعميم مراعاة النوع الاجتماعي في الصكوك الدولية الملزمة قانوناً، مثل إدماج منظور النوع الاجتماعي في نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية 1998. وقامت لجنة مركز المرأة التي أسسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العام 1946، بإضافة المراجعة المستمرة لمجالات الاهتمام الحاسمة التي حددتها منهجية عمل بكنين منذ العام 1995، وفي العام 1996، عهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC إلى اللجنة بمهمة تعميم منظور النوع الاجتماعي في أنشطة الأمم المتحدة. ومن نقاط الاهتمام، القرار بشأن «النساء والسلام والأمن» الذي تبناه مجلس الأمن في قراره رقم 1325 (2000)، الذي يدعو، ضمن أمور أخرى، إلى تبني منظور مراعاة النوع الاجتماعي في مفاوضات وتطبيقات اتفاقات السلام. وفي مايو/أيار 2007، وفي استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC رقمي 9 و36 للعام 2006، قدم السكرتير العام للأمم المتحدة تقريره للمجلس بشأن جهود الأمم المتحدة لتعميم منظور النوع الاجتماعي في كافة مجالات نشاط الأمم المتحدة.

### 40. ما هي المعايير الدولية والإجراءات الأخرى التي تم تبنيتها لمكافحة العنف ضد النساء؟

يعرف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كلاً من الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والبالغاء القسري، والحمل القسري، والتعقيم القسري، وأية صورة أخرى من صور العنف الجنسي تشابه في ثقلها، بأنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (انظر السؤال: 71).

وفي توصيتها العامة رقم 19 (29 يناير/كانون ثان 1992)، التي حملت عنوان «العنف ضد النساء»، رأت لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة أن العنف القائم على أساس النوع هو صورة من صور التمييز الذي يقيد على نحو خطير قدرة النساء على التمتع بالحقوق والحريات على أساس المساواة مع الرجال، كما حددت التوصية أيضاً طبيعة الإجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة للقضاء على العنف داخل المنزل.

وتفيد توصية اللجنة بأن العنف ضد النساء يعيق ويبطل تمتع النساء بالعديد من حقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو القسوة أو العقوبة أو المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، والحق في الحماية المتساوية بحسب المعايير الإنسانية في أوقات النزاعات المسلحة الدولية والداخلية، والحق في الحرية والأمان الشخصي، والحق في نيل حماية قانونية متساوية، والحق في المساواة داخل الأسرة، والحق في الحصول على أكثر مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية، والحق في شروط عمل عادلة ومناسبة، وهكذا تكون التوصية قد قدمت تحديداً شاملاً لأسباب العنف الذي يتأسس على النوع الاجتماعي، وبالتالي يجب حظرها. ويطالب إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، الذي تبنته الجمعية العامة في العام 1993<sup>(36)</sup>، الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لحظر والمعاقبة على العنف ضد المرأة، كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات التي تتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك «القضاء على الجرائم المرتكبة ضد النساء باسم الشرف»، و«القضاء على الإتجار في النساء والفتيات».

#### 41. هل هناك إجراءات خاصة لمعالجة العنف ضد المرأة؟

في مارس/آذار 1994، أسست لجنة حقوق الإنسان CHR ولاية يتم تجديدها تلقائياً كل ثلاث سنوات، ومددها مؤخراً مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008، بتعيين مقررته خاصة بشأن العنف ضد النساء، تتولى مهمة فحص أسباب وتداعيات العنف ضد المرأة، والخروج بتوصيات في هذا المجال، ومن الإسهامات الأساسية لهذه المقررة، كان تقريرها إلى الجلسة 57 للجنة حقوق الإنسان<sup>(37)</sup>، والذي ركز على «العنف الذي ترتكبه أو تؤيده الدولة ضد المرأة في أوقات الحرب (1997-2000)»، وتضمن توثيق العديد من القضايا في 13 دولة، وبينما يشير التقرير إلى استمرار العنف ضد المرأة من دون انقطاع، فقد قام التقرير بتسجيل جهود المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا (انظر السؤال: 70) في تسهيل إجراء التحقيقات والملاحقة القضائية في هذه الجرائم، كما استعرض التقرير نظام المحكمة الجنائية الدولية ICC الذي يُعرف الاغتصاب والعنف المبني على أساس النوع باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

(36) اعتمدته بموجب قرار 48/104 في 20 ديسمبر/كانون أول 1993.

E.C.N.2001/73 (37)

وركز التقرير اللاحق للمقرر الخاص المقدم للجلسة 58 للجنة حقوق الإنسان CHR<sup>(38)</sup> على العنف ضد النساء الناتج عن الممارسات الثقافية داخل الأسرة، والتي لا تلقى الاهتمام المناسب، ويُدعى أنها ممارسات ثقافية تستوجب الاحترام والتسامح، و جرائم الشرف تقع بين الممارسات الأكثر إثارة للقلق، ورهن الفتيات مقابل ترضيات اقتصادية أو ثقافية، والتمييز أو الانتهاك النابع من ممارسات طبقية، والزواج القسري المبكر، والممارسات التي تؤثر على حقوق المرأة الإنجابية. وحدد التقرير الدول والاقليم التي تشيع فيها هذه الممارسات، كما عرف الايدلوجيات التي تؤدي إليها.

وفي تقريره إلى الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان HRC<sup>(39)</sup> في العام 2008، شرح المقرر الحالي الحاجة إلى تطوير مؤشرات انتقالية ومشتركة بين الدول والام لظاهرة العنف ضد النساء ومدى استجابة الدول لهذا النوع من العنف.

## 42. هل يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان الحماية لحقوق الطفل؟

في سبتمبر/أيلول 1990، دخلت اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ، وذلك بعد أقل من عام من تاريخ تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لها في 20 نوفمبر/تشرين ثان 1989، وحققت رقما قياسيا بعدد الدول التي صادقت عليها حتى الآن وبلغت أكثر من 190 دولة<sup>(40)</sup>.

توافق الدول الأطراف بمقتضى الاتفاقية على اتخاذ جميع التدابير الملزمة لتفعيل الحقوق التي أقرتها الاتفاقية، وتقبل في تنفيذها لذلك ان تكون مصلحة الطفل الاعتبار الاعظم والمبدأ التوجيهي، وتغطي نصوص الاتفاقية مجالات واسعة وتشمل الإقرار بأهمية الحياة الأسرية للطفل، وتضع معايير حد أدنى للرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات القانونية والمدنية والاجتماعية.

واستكملت الاتفاقية بوضع بروتوكولين اختياريين ملحقين بها جرى تبنيهما في العام 2000، ودخلا حيز النفاذ في العام 2002، وهما البروتوكول بشأن انخراط الاطفال في النزاعات المسلحة (أنظر السؤال: 45)، والبروتوكول بشأن بيع الاطفال واستغلالهم في البغاء والأنشطة الإباحية (أنظر السؤال : 44). وقد تبنت منظمة العمل الدولية ILO عدة اتفاقيات بشأن عمالة الأطفال، ومنها: الاتفاقية رقم 138 الخاصة بالعمر الأدنى للتوظيف (1973)، والاتفاقية رقم 182 بشأن منع واتخاذ تدابير فورية للقضاء على أسوأ أشكال عمالة الاطفال (1999).

E/CN.4.2002/83 (38)

A/hrc/7/6, 2008 (39)

(40) بحلول مايو/أيار 2009، كانت 193 دولة قد أصبحت عضواً في اتفاقية حقوق الطفل. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني

(<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))





#### 43. كيف يتم تفعيل نصوص اتفاقية حقوق الطفل؟

تقوم لجنة حقوق الطفل، التي تأسست بمقتضى اتفاقية حقوق الطفل، والمؤلفة من عشرة خبراء مستقلين، بفحص التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف بشأن تطبيق الاتفاقية، وتبني اللجنة ملاحظات ختامية، تتضمن اقتراحاتها وتوصياتها بشأن كل تقرير دوري، وتنقلها إلى الدولة الطرف المعنية، وتعهد إلى نشرها بشكل موسع لتكون أساساً للنقاش الوطني حول كيفية تحسين تفعيل نصوص الاتفاقية، ويتم فحص تقارير الدول في جلسات علنية، تشارك فيها وكالات منظمة الأمم المتحدة المتخصصة وتُدعى لتقديم معلومات أو النصح في نواحي خبراتها، ويحق للجنة أن تقدم الطلبات وتحدد الاحتياجات والإرشاد الفني المرغوب من الوكالات المختصة فيما ينشأ من قضايا عند فحص تقارير الدول. وتلعب اليونسيف<sup>(41)</sup> دوراً هاماً في تعزيز الاتفاقية وتشكل طرفاً مهماً بمشاركتها في هذه الإجراءات.

وقد تقوم اللجنة بتقديم التوصيات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ضرورة القيام براسات في عدد من المسائل الخاصة بحقوق الطفل، والتي يجب أن يتبناها السكرتير العام (انظر أيضاً الجزء 2، المادة 4)



(41) نالت اليونسيف جائزة نوبل للسلام في العام 1965.

## 44. ما هي الإجراءات الخاصة والصكوك القائمة لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي؟

بدأ المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان CHR بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء وفي الأنشطة الإباحية عمله في العام 1991، وجرى تجديد ولايته في مجلس حقوق الإنسان HRC خلال العام 2008 لمدة ثلاث سنوات، ويسهم عمل المقرر في شرح البروتوكول الاختياري الملحق بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء وفي الأنشطة الإباحية الملحق باتفاقية حقوق الطفل، والذي تبنته الجمعية العامة في 25 مايو/أيار 2000، ودخل حيز النفاذ في ديسمبر/كانون ثان 2002، والذي يدعو الدول لتبني تشريعات محلية تمنع بيع الأطفال أو استغلالهم في البغاء والأنشطة الإباحية، سواء ارتكبت هذه الجرائم محلياً أو خارج الحدود، وسواء قام بارتكابها أفراد أو تنظيمات.<sup>(42)</sup>

وتوجد بضعة صكوك لمكافحة الاتجار بالأطفال واسترقاقهم جنسياً، ومنها، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ICC (الذي تم تبنيه في العام 1998، ودخل حيز النفاذ في العام 2002) الذي يعرف الاسترقاق والاسترقاق الجنسي كجرائم ضد الإنسانية.

وتمنع اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 182 (التي تم تبنيها في العام 1999، ودخلت حيز النفاذ في العام 2000) استغلال أو جلب أو عرض الأطفال للبقاء أو للإنتاج الإباحي أو العروض الإباحية، كما تمنع النشاطات غير المشروعة، وبالتحديد إنتاج وتجارة المخدرات، وأي عمل ضار بطبيعته أو بالظروف المرافقة له والذي يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بصحة وأخلاق وسلامة الأطفال.

ويمنع الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل (الذي تم تبنيه في العام 1990، ودخل حيز النفاذ في العام 1999) الاستغلال الجنسي للأطفال أو بيعهم أو الاتجار بهم أو خطفهم.<sup>(43)</sup>

وينص البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود (التي تم تبنيها في العام 2001، ودخلت حيز النفاذ في العام 2003) على منع وقوع والمعاقبة على الاتجار بالأشخاص وخاصة بالنساء والأطفال.

(42) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 131 دولة قد أصبحت عضواً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل الخاصة ببيع واستغلال الأطفال في البغاء والأنشطة الإباحية. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني.

(<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

(43) بحلول 31 مايو/أيار 2009، تمت مصادقة 45 دولة على الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الأطفال. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني.

(<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

## 45. كيف تتم حماية حقوق الطفل في حالات النزاع المسلح؟

منذ سبتمبر/أيلول 1997، جرى تعيين ممثل خاص للسكرتير العام بشأن استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث يعمل على تعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاههم في جميع مراحل النزاعات المسلحة، ودخل البروتوكول الاختياري بشأن انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في 12 فبراير/شباط 2002، والذي يمنع أية دول أو فاعلين من غير الدول من استخدام الأطفال (محددin بأنهم كل من لم يبلغ سن 18 سنة) في النزاعات المسلحة<sup>(44)</sup>، لكنه لا يمنع التوظيف الطوعي لمن تزيد أعمارهم عن خمسة عشر سنة في القوات المسلحة، وإنما يمنع تجنيدهم إجبارياً أو استخدامهم في القتال قبل سن الثامنة عشر. كما يحمي نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) (1998) الأطفال في أوقات النزاعات المسلحة، حيث يعرف (أ) التجنيد الإلزامي للأطفال تحت سن الخامسة عشر وإلحاقهم بالجيش أو استخدامهم في الاعتداءات من قبل القوات المسلحة الوطنية أو الجماعات المسلحة كجرائم حرب، (ب) النقل الإجباري للأطفال الذين ينتمون إلى جماعة عرقية ما، أو إثنية، أو دينية تحت التهديد إلى جماعة أخرى بأنها جريمة إبادة جماعية، (ج) اغتصاب الأطفال واسترقاقهم جنسياً وإجبارهم على البغاء بأنها جرائم حرب. وتمنع اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 182 والخاصة بالقضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال التجنيد الإجباري لمن هم تحت سن الثامنة عشرة في النزاعات المسلحة.

كما يمنع الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاه الطفل تجنيد الأطفال ممن تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً في الاعتداءات، أو مشاركتهم المباشرة في أي نزاع داخلي. وفي سبتمبر/أيلول 2000، عُقد المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتضررين من الحرب في وينيبج (كندا)، وشارك فيه العديد من ممثلي الحكومات والخبراء والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية والشباب.

وتبنى المؤتمر خطة عمل دعت ضمن أمور أخرى، لتبني أوسع للآليات الدولية ولالتزام أكبر بدورها بما يمكن معه زيادة المصداقية وإنهاء حصانة الأفراد المتورطين في استغلال الأطفال في النزاع المسلح، وإطلاق سراح الأطفال المختطفين، وزيادة الغوث الإنساني والمساعدة المقدمة من المجتمع الدولي للتعامل مع قضايا الأطفال في النزاع المسلح، وزيادة الإجراءات الوقائية.

واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 نوفمبر/تشرين ثان 2001 قراراً يعلن العقد الزمني بين عامي 2001-2010 عقداً عالمياً لثقافة السلام ونبذ العنف بحق أطفال العالم<sup>(45)</sup>.

(44) بحلول 31 مايو/أيار 2009، انضمت 128 دولة إلى البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الملحق باتفاقية حقوق الطفل. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

A/Res/56/5 (45)

وخلال نقاش مفتوح في مجلس الأمن تم اعتماد قرار<sup>(46)</sup> في 20 نوفمبر/ تشرين ثان 2001، يؤكد على ضرورة محاسبة الأفراد والكيانات والشركات التي تحافظ على علاقات تجارية مع أطراف في النزاع، في حال مستهملتهم أو مساندتهم لانتهاك حقوق الأطفال بواسطة أطراف النزاع، وجرت مناقشة جميع هذه المسائل وغيرها في جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأطفال في مايو/أيار 2002.

وفي يوليو/تموز 2005، قرر مجلس الأمن (القرار 1612)<sup>(47)</sup> إيجاد فريق عمل تابع لمجلس الأمن حول الأطفال والنزاع المسلح (CAAC)، ويحق لفريق العمل مراجعة التقارير الصادرة عن آلية المراقبة والتقارير (MRM) التي أسسها نفس القرار، لتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن الإجراءات الممكنة لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح، وإعداد الطلبات للأجهزة الأخرى، كلما كان ذلك ملائماً، ضمن نظام الأمم المتحدة للعمل من أجل دعم تطبيق القرار 1612 بالتكامل مع ولاياتهم الموقرة، وتهدف آلية المراقبة والتقارير (MRM) المنشأة بالقرار نفسه إلى مراقبة الانتهاكات الخطيرة التالية قتل أو تشويه الأطفال، وتوظيف أو استخدام الأطفال كجنود، واعتداءات الدول الأعضاء على المدارس أو المستشفيات، والاغتصاب أو العنف الجنسي الخطير ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، وإنكار ومنع المساعدات الإنسانية للأطفال.

## 46. هل يحمي القانون الدولي حقوق الأشخاص المنتمين للأقليات؟

تفيد المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 30 من اتفاقية حقوق الطفل أنه لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات في التمتع بثقافتهم، وممارسة عبادتهم الدينية، واستخدام لغتهم، واستلمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وهي اللجنة التي شكلها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسة (أنظر الأسئلة 17-12)، عدة شكاوى مقدمة من أفراد بشأن انتهاكات للمادة 27 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(48)</sup>، وتتضمن الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري أن الأصول الوطنية أو العرقية من بين الأسس التي يمنع التمييز على أساسها كما هو الحال بالنسبة إلى العرق أو اللون أو النسب (المادة 1). ويعد إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في العام 1992، الصك

SC/1379/2001 (46)

S/RES/1612 (2005) (47)

(48) في إحدى هذه القضايا (لوفيلاس ضد كندا)، قدمت امرأة أمريكية من السكان الأصليين شكوى إلى اللجنة، لأنها تمنع بموجب القانون المحلي من العودة إلى محبتها الهندية. بعد أن تم إبطال زواجها من شخص غير هندي، وقررت اللجنة أن هذا انتهاك للمادة 27، واستجابة لذلك، قامت كندا بتعديل قانونها المحلي ليتلائم مع القانون الدولي.

الأكثر شمولاً من وثائق الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الأقليات<sup>(49)</sup>، وتبين ديباجته أن تعزيز وإدراك حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات هو «جزء لا يتجزأ من عملية تنمية المجتمع... ضمن إطار ديمقراطي مبني على سيادة حكم القانون...»، وتطالب المادة الأولى من الإعلان الدول بالإقرار وتعزيز هوية الأقليات في المجتمع مع الأفراد الآخرين في مجموعتهم، وتقر المادة الثانية بوضوح بحق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات في التمتع بثقافتهم، وممارسة معتقداتهم الدينية، واستخدام لغتهم، دون تدخل أو أي صورة من صور التمييز، وطالبت الجمعية العامة الدول «باتخاذ كافة التدابير التشريعية المناسبة وغيرها من الإجراءات لتعزيز وتفعيل مبادئ الإعلان»<sup>(50)</sup>.

واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم (1960) التي تبنّاها المؤتمر العام لليونسكو UNESCO، تنص بالتحديد على احترام حق الأقليات القومية بالقيام بنشاطاتها التعليمية (المادة 5)، وتحظر التمييز ضد أي مجموعة من الأشخاص (المادة 1).

## 47. كيف تعالج آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مسألة الأقليات؟

تعد مسألة الأقليات مسألة مزمنة، وهي أحد أسباب تأسيس اللجنة الفرعية لحظر التمييز وحماية الأقليات في العام 1947، والتي أصبح اسمها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والتي كانت تابعة للجنة حقوق الإنسان. وكانت حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية موضعاً للعديد من الدراسات<sup>(51)</sup>، كما تم اتباع العديد من المقاربات الجديدة من أجل التطبيق الفعال للحماية الدولية للأقليات، وقد شكلت اللجنة الفرعية في العام 1995 فريقاً للعمل يجتمع سنوياً، ويقدم تقريره للجنة حقوق الإنسان CHR، وله الولاية لدراسة وفحص جميع الأوضاع الممكنة التي قد تواجه فيها الأقليات مشكلات، والعمل على تطوير الاستراتيجيات لحماية حقوقهم.

وقدم فريق العمل بياناً في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية ركز فيه على العلاقة بين القضاء على التمييز العنصري وحماية الأقليات.

وفي ولاية مجلس حقوق الإنسان HRC الذي خلف لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2006، تم استبدال اللجنة الفرعية باللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان HRC والتي اجتمعت لأول مرة في أغسطس/آب 2008.

(49) تم تبنيته بالقرار 135/47 في 18 ديسمبر/كانون أول 1992.

(50) قرار الجمعية العامة 48/138 في 20 ديسمبر/كانون أول 1993.

(51) دراسة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية ودينية ولغوية. أعدها فرانسيسكو كابوتوري. المقرر الخاص المعين من اللجنة الفرعية في جلستها رقم 24 في العام 1971 التقارير عن الأساليب والوسائل الممكنة لتسهيل الحل السلمي والبناء لمشكلات الأقليات. إعداد إيه. إيدي 1991-93.

وفي العام 2008، جدد مجلس حقوق الإنسان HRC لمدة ثلاث سنوات ولاية الخبير المستقل بشأن مسائل الأقليات، التي كانت أسستها لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2005.

وبالإضافة إلى ذلك، أسس مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2007، منتدى بشأن مسائل الأقليات، وبما يوفر منبرا لتعزيز الحوار والتعاون في المسائل المتعلقة بالأقليات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية، وله أيضا الولاية لتعريف وتحليل أفضل الممارسات والتحديات والفرص والمبادرات للتطبيق الأكثر تقدما لإعلان حماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية.

#### 48. لماذا تعتبر مسألة حماية الأقليات أكثر أهمية اليوم مما كانت عليه في الماضي؟

خلال العقدين الماضيين باتت مسألة حقوق الأقليات مسألة اهتمام عالمي كبرى بسبب انتشار الصراعات الداخلية العنيفة، مع المعاناة الإنسانية الجسيمة التي ترافقها، وتشريد الناس، والارتباك الاقتصادي والاجتماعي، فالصراعات الداخلية المستمرة والمستعصية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تزايدت بفعل وقوع صراعات جديدة، رافقت تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا السابقة، مع التطهير العرقي البغيض الذي صاحبه.

وجذور العديد من هذه الصراعات مزمنة وتعود إلى الظلم والتمييز المزمّن ضد الأقليات، وناتج عن الرغبة في التأكيد على الهوية والتي كثيرا ما يتم التلاعب بها سياسيا، إلى المطالبة بحق تقرير المصير، ولذا فإن إنكار هذا المطلب وغياب آليات معالجته كثيرا ما يقود إلى اندلاع النزاعات العنيفة بل وأحيانا إلى حروب أهلية.

وأشار السكرتير العام السابق للأمم المتحدة «بترس بطرس غالي» في كتابه «أجندة للسلام»<sup>(52)</sup> إلى أنه «بالرغم من نمو التعاون بين الدول على المستويين الإقليمي والقاري، تكتسب ظاهرة التأكيد على القومية والسيادة المزيد من الشراسة في ظهورها، وتهدد تماسك الدول بالصراع الوحشي العرقي والديني والاجتماعي والثقافي واللغوي». كما أفاد أن «شرطا واحدا لحل هذه المشاكل يقوم على الالتزام بحقوق الإنسان مع حساسية خاصة في معالجة مسائل الأقليات، سواء كانت عرقية أو دينية، أو اجتماعية، أو لغوية».

وفي تقريره حول الالفية في العام 2000، لفت «كوفي أنان» السكرتير العام السابق للأمم المتحدة الانتباه إلى أن معظم النزاعات تقوم بصفة خاصة في البلدان

(52) تم إعداد تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة قبل تبني صدور البيان عن اجتماع قمة مجلس الأمن في 31 يناير/كانون ثان 1992. وتم تقديمه في يونيو/حزيران 1992.

التي يُساء فيها الحكم، أو عندما يساء توزيع السلطات والثروات فيها على نحو غير عادل بين الجماعات العرقية أو الدينية، واضاف أن أفضل طريق لمنع النزاع يقوم على تعزيز الترتيبات السياسية التي تسمح بالتمثيل العادل للأقليات بالتلازم مع تعزيز حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والتنمية الاقتصادية واسعة النطاق<sup>(53)</sup>.

#### 49. ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى الدولي لحماية الأشخاص المنتمين إلى أقليات؟

قام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (وهو الآن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا: أنظر الأسئلة 102-103)<sup>(54)</sup> بتعيين مفوض سام للأقليات القومية في ديسمبر/ كانون أول 1992، كآلية وقائية ضد الصراعات، وتركز مهمة المفوض السامي في إعطاء إنذارات وإجراءات مبكرة، كلما كان ذلك ملائماً، بشأن التوترات المتعلقة بقضايا الأقليات القومية، ويتمتع المفوض السامي بحق حر في الدخول إلى أراضي الدول المشاركة، وله أن يتلقى المعلومات مباشرة من مصادر متعددة بما فيها المنظمات غير الحكومية، وأثبتت المؤسسة أنها أداة قيمة لتسهيل المناقشات والحوار بين الأطراف المتنازعة وأداة مساعدة في منع وحل الخلافات المتعلقة بالأقليات الإثنية.

أما على المستويات الإقليمية الفرعية، فقد قامت العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية بالسعي لتطوير حقوق الأقليات، ومنها مجلس دول البلطيق، والمبادرة المركزية الأوروبية، الدول المستقلة «الكومنولث»، وجامعة الدول العربية. وفي فبراير/شباط 1997، تبنى المجلس الأوروبي إطاراً لاتفاقية لحماية الأقليات القومية، وتعتبر هذه الاتفاقية الملزمة قانوناً، أول صك متعدد الأطراف مختص بحماية الأقليات القومية، وتغطي الاتفاقية التي دخلت حيز النفاذ في 1 فبراير/شباط 1998 العديد من المجالات مثل الحق في الحرية اللغوية، والتعليمية، والمشاركة في الحياة العامة.

وبالإضافة إلى ذلك، قاد الميثاق الأوروبي للأقليات الإقليمية واللغوية، الذي دخل حيز النفاذ في 1 مارس/آذار 1998، سلسلة من الإجراءات التعليمية والإدارية والقضائية المبينة على الإقرار بحق الأقليات في استخدام لغتها في الحياة الخاصة والعامة كحق غير قابل للتصرف.

ومن ضمن الأنشطة التي يضطلع بها المجلس الأوروبي للمساواة العرقية، نجد أنشطة تختص بجماعات معينة كالمجموعة المتخصصة بشأن روماً، وأخرى موضوعاتية، تعالج قضايا مثل العنصرية وعدم التسامح في الدول الأطراف.

(53) كوفي أنان، السكرتير العام للأمم المتحدة، بيان في عرض تقرير قمة الألفية، 3 أبريل/نيسان 2000

<http://www.un.org/millennium/sg/report/state.htm>

(54) خول في ديسمبر/كانون أول 1994 إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهي تتكون من 56 دولة حتى مايو/أيار 2009



## 50. ما هي الصكوك الدولية التي تم تفصيلها لضمان حقوق الشعوب الأصلية؟

يوجد ما يقارب 370 مليون شخص من الشعوب الأصلية في قرابة سبعين دولة في مختلف مناطق العالم، ولهذه الشعوب في مختلف أنحاء العالم خبرة مشتركة تتمثل في أن غالبيتهم يعيشون تحت خط الفقر، وفيما تذهب المؤشرات لقلّة أعمارهم المتوقعة عند الميلاد، تتزايد حالات الوفاة بين أطفالهم، وتنخفض قدرة أولادهم على التخرج الدراسي واستكمال تعليمهم، وارتفاع نسبة البطالة بينهم، ويعيش معظمهم في أماكن مزدحمة ومنازل فقيرة، ويعانون من انتشار المشاكل الصحية البيئية المتوطنة.

وتعتبر اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 169 الخاصة بالشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة الصك الدولي الرئيسي المتاح لحماية حقوق الشعوب الأصلية، وتم تبني هذه الاتفاقية في يونيو/حزيران 1989، ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر/أيلول 1991<sup>(55)</sup>، وتؤكد الاتفاقية على أنه لا يحق لأي دولة أو أية فئة اجتماعية أن تحرم الشعوب الأصلية من هويتها، وتضع المسؤولية على الدول لضمان مشاركة الشعوب الأصلية وضمان حقوقهم وكرامتهم.

ومن الخطوات الرئيسية للإقرار بحقوق الشعوب الأصلية، تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة (في 13 سبتمبر/أيلول 2007) الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والذي يرسّي الحقوق الفردية والجماعية للشعوب الأصلية (الحق في الثقافة، والتعليم، والصحة، والهوية، واللغة، والتوظيف، وغيرها)، كما يؤكد مبادئ حظر التمييز وحق تقرير المصير اللذين تضمنهما كذلك الإعلان.

## 51. ما هي الإجراءات الأخرى التي اتخذت لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية؟

يعتبر فريق عمل الأمم المتحدة للشعوب الأصلية، الذي تشكل في العام 1982 من قبل اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان، مركزاً فريداً تأسس لأغراض النشاطات الخاصة بالشعوب الأصلية في نظام الأمم المتحدة، فهو يعمل كممتدٍ يحضره سنوياً ما بين 500 إلى 600 ممثل عن الشعوب الأصلية لتبادل الرؤى بأسلوب حرٍ وديمقراطي مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة والاطراف الأخرى المهمة. ويقدم الفريق تقريره السنوي للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإلى لجنة حقوق الإنسان CHR، وفي ديسمبر/كانون أول 2007، قام مجلس حقوق الإنسان HRC باستبدال فريق العمل بالية

(55) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 20 دولة قد انضمت إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في الدول المستقلة. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. (<http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

خبراء معنيين بحقوق الشعوب الأصلية، وتتكون الآلية من خمسة خبراء، ولهذه الآلية الولاية لتقديم خبرات نوعية بشأن حقوق الشعوب الأصلية إلى مجلس حقوق الإنسان HRC، وعقدت هذه الآلية جلستها الأولى في أكتوبر/تشرين أول 2008، ودراستها الأولى وجهت لحق الشعوب الأصلية في التعليم.

كما أسس المجلس الاقتصادي الاجتماعي بالأمم المتحدة في العام 2000 المنتدى الدائم للشعوب الأصلية.<sup>(56)</sup> ويتألف المنتدى الدائم من ستة عشر عضواً، ثمانية منهم من الشعوب الأصلية، وتنص ولاية المنتدى على معالجة قضايا الشعوب الأصلية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة والبيئة والتعليم والصحة وحقوق الإنسان، بما يشمل تقديم نصائح وتوصيات الخبراء بشأن قضايا الشعوب الأصلية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC، وتعزيز تنسيق وإدماج الأنشطة ذات الصلة ضمن نظام الأمم المتحدة، وعقد المنتدى الدائم جلسته الأولى في الفترة بين 24-13 مايو/أيار 2002 في مقر الأمم المتحدة الرئيسي في نيويورك.

وفي العام 2001، عينت لجنة حقوق الإنسان CHR مقررًا خاصاً بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية لفترة ثلاثة سنوات<sup>(57)</sup>، وتضم ولاية المقرر الخاص وضع توصيات ومقترحات بشأن الإجراءات والأنشطة المناسبة لمنع انتهاك حقوق الشعوب الأصلية وحرياتهم الأساسية ومعالجتها؛ كما يسعى المقرر الخاص لتحقيق تعاون بناء مع فريق العمل بشأن السكان الأصليين (والذي أصبح آلية الخبراء)، والمنتدى الدائم لقضايا الشعوب الأصلية، كما يعمل على صياغة علاقة عمل وثيقة مع المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان HRC.

وقام في التقرير الأول الذي قدمه المقرر الخاص إلى لجنة حقوق الإنسان CHR بتعريف قضايا حقوق الإنسان الرئيسية التي تؤثر على الشعوب الأصلية، من أمثلتها: الحق في ملكية الأرض، والوطن والمناطق، والتعليم والثقافة، والفقر، والتنظيم الاجتماعي والأنظمة القانونية العرفية، والتمثيل السياسي، والحكم الذاتي، وحق تقرير المصير.

كما قامت الآليات التعاقدية بالعناية بحقوق الشعوب الأصلية، حيث قامت لجنة القضاء على التمييز العنصري (انظر الأسئلة 30-32) بدراسة حالة الشعوب الأصلية فيما يتصل بالتمييز العنصري، أما اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (انظر الأسئلة 14-16) فقد فحصت القضايا المقدمة من أشخاص ينتمون للشعوب الأصلية بشأن وجود انتهاك لحقوقهم بمقتضى المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يعمل على تعزيز الحقوق الثقافية للأشخاص المنتمين إلى أقليات عرقية أو دينية أو لغوية.

(56) قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي 22/2000.

(57) قرار 57/2000.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوات العشر التي بدأت في ديسمبر/كانون أول 1994 «عقداً عالمياً للشعوب الأصلية»<sup>(58)</sup>، ويهدف العقد العالمي إلى تعزيز التعاون الدولي في سبيل إيجاد حل للمشاكل التي تواجه الشعوب الأصلية، والوصول إلى احترام أكبر للتنوع الثقافي. وفي 22 ديسمبر/كانون أول 2004، أعلنت الجمعية العامة قرارها ببدء العقد الدولي الثاني للشعوب الأصلية في العالم، بدءاً من يناير/كانون ثان 2005<sup>(59)</sup>، وحددت خمسة أهداف رئيسية لهذا العقد، شملت تعزيز حظر التمييز، وكذا تشجيع المشاركة الكاملة والفاعلة للشعوب الأصلية في البرامج والقرارات التي تصل على نحو مباشر أو غير مباشر بالتأثير عليهم، وإعادة تعريف سياسات التنمية الثقافية للملاءمة، وآليات تنمية المراقبة القوية، وتحسين المحاسبة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتطبيق الأطر القانونية والسياسية والعملية لحماية الشعوب الأصلية.

## 52. ما هي الصكوك الدولية والإجراءات الموجودة لحماية العمال المهاجرين؟

تشكل الزيادة الملحوظة في حركة الهجرة في العقود الحالية مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي، وتقدر منظمة العمل الدولية ILO أن هناك أكثر من 100 مليون عامل مهاجر وأفراد أسرهم حول العالم، ومما يثير القلق الكبير هشاشة وضع المهاجرين، وخاصة في ضوء مظاهر التمييز والعنصرية وكرهية الأجانب المتزايدة ضدهم.

وهناك العديد من المبادئ والمعايير لتوفير الحماية للمهاجرين في العمل في نطاق ولاية منظمة العمل الدولية ILO، وتشمل هذه المبادئ والمعايير: الاتفاقية الخاصة بهجرة العمالة (رقم 97)، والاتفاقية المتعلقة بالهجرة في الأوضاع السيئة والعمل على تعزيز تكافؤ الفرص ومعاملة العمال المهاجرين (رقم 143)، والتوصية الخاصة بهجرة العمالة (رقم 86)، والتوصية بشأن العمال المهاجرين (رقم 151)، وأيضاً القرار المتعلق بمعالجة منصفة للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي (المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية 2004 ILO).

وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون أول 1990 الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ودخلت حيز التنفيذ في 1 يوليو/تموز 2003، وتم تشكيل لجنة لمراقبة تطبيق بنود الاتفاقية واستلام شكاوى الأفراد بشأن الانتهاكات للاتفاقية.

وتطبق مواد هذه الاتفاقية على العمالة غير القانونية في الدول الأطراف، وليس فقط على العمالة القانونية، وتشمل الاتفاقية أنواع مختلفة من العمال

(58) قرار 163/48 في 21 كانون الأول 1993.

(59) القرار 174/59 في 22 ديسمبر/كانون أول 2004.

المهاجرين، منهم: العمال الموسمين، والعمال المتجولون، والعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص، ولكنها لا تشمل الأشخاص الذين يعملون في المنظمات الدولية أو لصالح الحكومات الأجنبية أو الطلاب أو المتدربين أو اللاجئين أو الأشخاص عديمي الجنسية.

وقام المقرر الخاص بحقوق الإنسان للمهاجرين، الذي عينته لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 1999، بلفت نظر اللجنة إلى طبيعة الانتهاكات التي يعاني منها المهاجرون، وعبر عن قلقه الخاص حيال الارتباك الاسري والإتجار في البشر، حيث غالباً ما تنتقل الحالة هذه إلى أطفال المهاجرين، والذين قد يفقدون بدورهم الجنسية، وقد جدد مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008 ولاية المقرر لمدة ثلاث سنوات.

### 53. كيف تتم حماية الأشخاص ذوي الإعاقة؟

نالت قضية حماية الأشخاص ذوي الإعاقة اهتماماً متزايداً في برنامج عمل الأمم المتحدة منذ إعلان الجمعية العامة العام 1981 «عاماً دولياً للمعاقين» تحت شعار «المشاركة والمساواة الكاملة»، وكان من أهدافه ضمان العمل للحد من الإعاقة، وتأهيل المعاقين مع إدماجهم الكامل في المجتمع.

وفي العام 1993، أعاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان التأكيد على «عالمية كافة فئات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها حقوق ذوي الإعاقة» (إعلان وبرنامج عمل فيينا، 157، 123، الفقرة 63 من الإعلان).

وفي 13 ديسمبر/كانون أول 2006، تبنت الجمعية العامة الاتفاقية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الملحق بها، وقد دخل كليهما حيز النفاذ في 3 مايو/أيار 2008. وتهدف الاتفاقية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق الإنسان على أسس المساواة مع الآخرين، وتبني الاتفاقية تصنيفاً وتعريفاً موسعاً للأشخاص ذوي الإعاقة، وتحدد الجوانب التي يجب أن يجري تكيفها للأشخاص ذوي الإعاقة لكي يتمكنوا من الممارسة الفاعلة لحقوقهم.

وتشير الاتفاقية إلى الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة (مثل الحق في الزواج وتكوين الأسرة)، وبالمثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (مثل التمتع بمستوى عيش كريم). ووفقاً لنصوص الاتفاقية، يجب على الدول الأطراف، ضمن أمور أخرى، كفالة الاعتراف القانوني بكافة الأشخاص ذوي الإعاقة عبر وضع التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لحمايتهم من الاستغلال والعنف والانتهاك.

ويجب عليهم أيضاً تعزيز القدرة الحركية للأشخاص المعاقين، وضمان منع حرمانهم من حريتهم بسبب إعاقاتهم. وبالنسبة للتعليم، يجب على الدول كفالة إدماج الطلاب ذوي الإعاقة في نظم التعليم العامة، وحققهم المتساوي في تلقي التدريب المهني وتعليم الكبار والتعليم طوال الحياة.

وأحد أهم العناصر التي نصت عليها الاتفاقية هي قضية الحق في الحصول على الحقوق ونيلها، فعلى الدول الأطراف واجب تطوير معايير حد أدنى لضمان الحصول على التسهيلات والخدمات المتاحة للعامة (مثل المواصلات والمعلومات والاتصالات) وذلك لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوق متساوية مع غيرهم.

ويمنح البروتوكول الملحق بالاتفاقية الولاية للجنة المنشأة بمقتضى الاتفاقية للنظر في الشكاوى الفردية حول الانتهاكات التي تقع للحقوق التي تكفلها الاتفاقية<sup>(60)</sup>.

وعلى المستويات الإقليمية، جرى تبني اتفاقية الدول الأمريكية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 1999، ودخلت حيز النفاذ في سبتمبر/أيلول 2001<sup>(61)</sup>. وتنشئ هذه الاتفاقية لجنة تختص بمراجعة تقارير الدول الأطراف بشأن تطبيق الاتفاقية.

## 54. كيف تتم حماية اللاجئين في القانون الدولي ؟

تجبر النزاعات والصراعات الداخلية وكذا الفتن الداخلية الناس على مغادرة أوطانهم في محاولة لإنقاذ أرواحهم والهرب من الانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، ويطلق على أولئك الذين يبقون داخل الدولة بالنازحين داخليا، ويطلق على أولئك الذين يتركون بلدهم وصف اللاجئين.

ويعرف الاتفاقية الخاصة بأوضاع اللاجئين (1951) والبروتوكول الملحق بها (1966)<sup>(62)</sup> اللاجئين بأنهم، من دون آخرين، أولئك الذين تركوا بلادهم تأسيسا على الخوف الحقيقي من التعرض للاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى جماعة اجتماعية أو معتقد سياسي، وأن يكونوا غير قادرين أو غير راغبين بالعودة إلى ديارهم بسبب هذا الخوف (المادة 1 من الاتفاقية)، ويعتمد أمن اللاجئين على توفير المأوى لهم وعلى احترام مبدأ عدم طردهم، والذي يعني ألا يواجه الشخص الطرد أو الإعادة القسرية، سواء في

(60) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 57 دولة قد صادقت على الاتفاقية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. و36 دولة قد صادقت على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. للاطلاع على قائمة الدول الأطراف، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. حتى 31 مايو/أيار 2009 (متاحة على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights) or <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf>)

(61) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 17 دولة قد صادقت على الاتفاقية الأمريكية بشأن القضاء على كافة أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. للاطلاع على قائمة الدول الأطراف، حتى 31 مايو/أيار 2009 (<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

(62) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 141 دولة قد صادقت على الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين (دخلت حيز النفاذ عام 1954)، والبروتوكول الملحق بها (دخل حيز التنفيذ عام 1967). للحصول على أسماء الدول الأعضاء راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني حتى 31 مايو/أيار 2009. متوفرة على موقع: (<http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

- الدول التي صادقت على الاتفاقية فقط هي: مدغشقر، موناكو، ناميبيا، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت والغرينادينز، وتيمور-ليست، الدول التي صادقت على البروتوكول فقط هي: كاب فردي، الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا.

حالة وجودهم داخل دولة أخرى أو على حدودها، إلى دولة تتهدد فيها حياتهم وحياتهم لأحد الأسباب التي ذكرت سابقاً، وتنص الاتفاقية على ضرورة تمتع اللاجئين بنفس الحقوق المنصوص عليها للمواطنين، أو على الأقل تلك التي يتمتع بها الأجانب. وتؤكد اتفاقية مناهضة التعذيب (انظر الأسئلة 26-27) على مبدأ عدم ترحيل اللاجئين قسرياً في حالة كان الأشخاص المعنيون معرضين للتعذيب (المادة 3)، ولم يتم تصنيف حق اللجوء عالمياً حتى الآن، بالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يقر بحق الفرد في طلب اللجوء والتمتع به (المادة 14)، ومن الاتفاقيات الإقليمية المتوافرة في هذا الشأن، الاتفاقية التي تبنتها منظمة الدول الأمريكية<sup>(63)</sup> حالياً بهذا الخصوص (انظر الأسئلة 99-100، والجزء الثاني: المادة 14)، ومنظمة الاتحاد الأفريقي والتي تشمل اتفاقيتها جوانب وإشكاليات اللجوء في أفريقيا (انظر السؤال : 95).

## 55. ما هي مسؤوليات مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR)؟

تقع مسؤولية الإشراف على نصوص الاتفاقية الدولية لحماية اللاجئين، والسعي لحلول دائمة بمساعدة الحكومات في العودة الطوعية للاجئين إلى ديارهم أو إدماجهم في مجتمعات وطنية جديدة، على عاتق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين UNHCR وفي صميم مسؤولياته.

ولقد تأسست مفوضية شؤون اللاجئين في العام 1951، وبلغ عدد اللاجئين آنذاك نحو مليون لاجئ، وبنهاية العام 2007، بلغ عدد اللاجئين تحت إشراف المفوضية 16 مليون لاجئ منتشرين في خمس من القارات، ويشمل هذا التقدير هؤلاء اللاجئين والجماعات الذين عادوا إلى أوطانهم، ولكنهم لا يزالون بحاجة إلى المساعدة لإعادة بناء حياتهم، والمجتمعات المدنية المحلية التي تأثرت من حركة اللاجئين والنازحين الداخليين، وتتلقى كافة هذه الفئات المساعدة من مفوضية شؤون اللاجئين UNHCR. وبالرغم من أن القانون الدولي لا يحمي النازحين داخلياً ولا يمنحهم حق تلقي أشكال المساعدة المتعددة، إلا أن عدد الأشخاص الذين يتلقون المساعدة من المفوضية من هذه الفئة يقدرون بـ 13.7 مليون شخص بمقتضى الأحكام العامة لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وعلى أسس عملية مخصصة لهدف تحقيق الحماية المتماثلة للحماية المقدمة للاجئين<sup>(64)</sup>، ويزداد اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالأسباب

(63) اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بشأن اللجوء (1928)، اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بشأن اللجوء (1933)، اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بشأن اللجوء الدبلوماسي (1954)، اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بشأن اللجوء الإقليمي (1954).

(64) قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مساعدات مشابهة في مناطق عدة تشمل السودان وتشاد وأفغانستان وباكستان والكونغو الديمقراطية.

الجزرية للصراعات، وبالحاجة إلى إيجاد «إنذار مبكر» و«استراتيجيات وقائية لتفادي ومواجهة تدفق اللاجئين والنازحين داخليا»، وبحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن هذه الاستراتيجيات الوقائية تتطلب مقاربة شاملة يجمع بين المساعدة التنموية، والعمل الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان<sup>(65)</sup>.

وتسببت التغيرات السياسية الساحقة والأنماط الجديدة للصراع التي ظهرت خلال العقد الأخير في بروز تحديات جديدة في هذا الشأن، ولواجهة التغيرات الديناميكية في الواقع، بادرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR إلى إطلاق مبادرة «الاستشارات العالمية لتحقيق الحماية الدولية» في العام 2001، وقاد ذلك إلى تفصيل «أجندة الحماية» التي تأسست على الإعلان الذي تبنته الدول الأطراف في اتفاقية 1951 وكذا على البروتوكول الذي الحق بها في الذكرى الخامسة عشر للاتفاقية في العام 1967، وركزت الأجندة على النشاطات التي تهدف إلى توفير الحماية للاجئين وطالبي اللجوء السياسي.

## 56. ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في حماية اللاجئين؟

منذ تأسيسها، عملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR مع عدد كبير من المنظمات غير الحكومية العاملة على المستويين الدولي والوطني، وتتضمن أنشطتها أعمال الإغاثة الطارئة، والتنمية بعيدة المدى، ومراقبة حقوق الإنسان وحمايتها، وتنص نظم مفوضية شؤون اللاجئين بوضوح على أن مساعدتها للاجئين يمكن أن تُدار بواسطة المؤسسات العامة أو الخاصة، وفي العام 1994، توسع تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR مع المنظمات غير الحكومية ليعرف باسم مسار «شركاء في العمل» والذي تمت مراجعته في العام 2000، وتنفذ المنظمات غير الحكومية 50% من برامج المفوضية في هذه الأيام، وتنق المفوضية بين 20% إلى 25% من مساعدتها للاجئين عبر أكثر من 800 منظمة غير حكومية، وتتعلق اتفاقيات التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والمنظمات غير الحكومية بمساعدة اللاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام في مجالات الصحة والتغذية وإمدادات المياه والخدمات الصحية المرتبطة بها، وكذا تنمية المجتمع، والتعليم، وبناء وصيانة المواقع.

## 57. ما هي الصكوك الإقليمية التي جرى تبنيها لحماية اللاجئين؟

تعتبر الاتفاقية الأكثر شمولية وتحديدًا لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، والتي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية في العام 1969 (انظر الأسئلة 95-98) ودخلت

(65) تصريح السيدة أوجاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في 5 مارس/آذار 1993 إلى لجنة حقوق الإنسان.

حيز النفاذ في العام 1974، الصك الإقليمي الأكثر شمولاً<sup>(66)</sup>، تتوسع في تعريف مصطلح «لاجئ» بالمقارنة مع اتفاقية 1951، وينطبق التعريف على كل شخص يسعى إلى اللجوء خارج بلده الأصلي، أو البلد التي يحمل جنسيتها، لأسباب تشمل العدوان الخارجي، والاحتلال، والاضطرابات المدنية الداخلية. كما تُطبق هذا الولاية الواسعة على إعلان قرطاجنة (قرطاج) للاجئين (1984)، الذي تبنته دول أمريكا الوسطى والمكسيك وباناما، كما ينطبق على النسخة المنقحة من مبادئ بانكوك بشأن وضع ومعاملة اللاجئين (تم تبنيها في العام 1966)، وتبنتها كذلك المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية في العام 2001.

## 58. كيف تتم معالجة مشكلة النازحين داخلياً؟

اكتسبت مشكلة النازحين داخلياً إلحاحاً جديداً خلال عقد التسعينيات من القرن الـ20، ويعود ذلك في جزء منه إلى مستوى النزوح الناتج عن النزاعات الداخلية التي حصلت خلال هذا العقد<sup>(67)</sup>، وتبقى القضية موضوعاً للقلق في مجال حقوق الإنسان.

واستجابة لتنامي القلق الدولي في العام 1992، قام السكرتير العام للأمم المتحدة، بناءً على طلب لجنة حقوق الإنسان CHR بتعيين الممثل الخاص للسكرتير العام بشأن قضية النازحين داخلياً، ليعمل على تحليل أسباب النزوح الداخلي، وتحديد حاجات النازحين، وتقديم مقترحات لحمايتهم، والسعي لوضع حلول. ولقد وضع الممثل الخاص إطاراً للمعايير التي تُعرف «بالمبادئ الإرشادية بشأن النزوح الداخلي»، بناءً على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني وقانون اللجوء، وهي القوانين الدولية المطبقة على النازحين داخلياً، وتقر هذه المبادئ بأن الحكومات هي الفاعل الأساسي في حماية النازحين داخلياً، وتتضمن هذه المبادئ إرشادات تنص على: تشجيع الحكومات لتوفير المعاملة العادلة المتساوية للنازحين داخلياً، وتقليل الحالات التي تؤدي إلى النزوح الداخلي، وضمان العودة السالمة والكرامة من أجل إعادة التوطين والإدماج. ولفت المقرر الخاص النظر إلى الوضع الحرج للنازحين داخلياً في المناطق التي لا تقع ضمن سيطرة الحكومة، حيث إنهم يصبحون هدفاً للأطراف غير الحكومية، وفي أماكن مغلقة في وجه المساعدات الإنسانية.

ولقد وضعت «المبادئ» المجموعة الأولى من المعايير التي توضح ما هو معني الحماية للنازحين داخلياً. ومع أن «المبادئ الإرشادية» ليست وثيقة ملزمة، إلا أنه يتم حث الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة المعنية لتفعيل هذه المبادئ على

(66) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت 45 دولة قد انضمت إلى الاتفاقية الحاكمة لجوانب محددة من مشكلة اللاجئين في إفريقيا. للحصول على أسماء الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights).

(67) تقرير ممثل السكرتير العام بشأن النازحين داخلياً إلى الجمعية العامة (A/56/168).



نحو متزايد. وفي العام 2007، قام مجلس حقوق الإنسان HRC بتجديد ولاية الممثل الخاص لثلاث سنوات.

## 59. هل هناك مدونة دولية لمعاملة الأشخاص المحرومين من حريتهم؟

في العام 1955، بنى «مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين» قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، وجرى تعديل هذه القواعد والموافقة عليها في المجلس الاقتصادي الاجتماعي عامي 1957 و 1977، ولا تهدف هذه القواعد إلى وصف نموذج تفصيلي للنظام العقابي، بل إلى وضع قواعد ومعايير لمعاملة السجناء. وفي العام 1979، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مدونة سلوك لموظفي إنفاذ القانون، وتبنت في العام 1988 بنية من المبادئ لحماية كلية الأشخاص قيد الاحتجاز والسجن بأنواعه. كذلك تبنت الجمعية العامة أحد عشر مبدأ أساسياً لمعاملة السجناء بالقرار (111/45) في العام 1990، وذلك بهدف تعزيز التطبيق الكامل لحقوق السجناء، وبمقتضى ذلك، يتمتع كافة السجناء بحقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، باستثناء تلك القيود التي تستدعيها حالة السجن، وشملت بالتحديد، حق السجناء في المشاركة في النشاطات الثقافية والتعليم، وأن تتوفر لهم الرعاية الصحية الكاملة دون أي تمييز مبني على موقفهم القانوني. كذلك تبنت الجمعية العامة مجموعة مدونات السلوك الخاصة بحماية الأحداث المحرومين من حريتهم (القرار 45/111 في 14 ديسمبر/كانون أول 1990)، وحماية المرضى العقليين (القرار 111/146 في 17 ديسمبر/كانون الأول 1991).

ورغم أن كافة هذه المعايير غير ملزمة قانوناً، لكن جميعها يمثل إرشادات مهمة للدول في معاملتها للأشخاص المحرومين من حريتهم.

## 60. ما هي الصكوك والإجراءات المتوافرة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؟

في 9 ديسمبر/كانون أول 1998، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى القرار (144/53) الإعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً والذي يعرف باسم «الإعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان»، والذي يؤكد ويوضح ويعزز المعايير القانونية ذات الصلة بعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، ويعترف بدورهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبالإضافة إلى ذلك، يوفر الإعلان أيضاً أسس معيارية هامة لتطبيق معايير وحماية حقوق الإنسان.

ويحق للمدافعين عن حقوق الإنسان القيام بجمع الأموال لخدمة هذا الهدف، والحق في انتقاد أي انتهاك لحقوق الإنسان والاحتجاج عليه، ويدعو الإعلان الدول للعمل على تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل فاعل بوسائل التشريع والتدابير الأخرى.

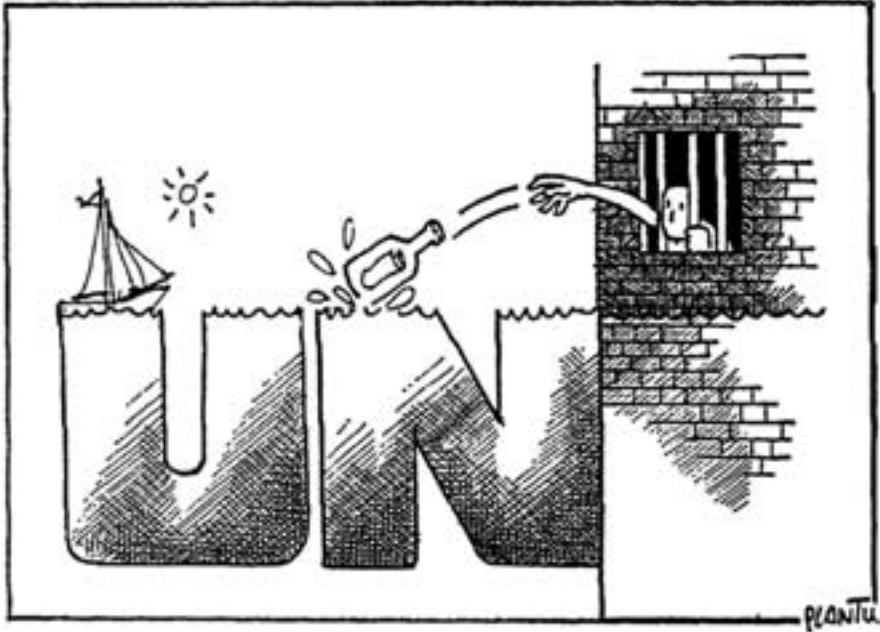
وعلمت لجنة حقوق الإنسان CHR في قرارها رقم 2000/61 بأنه "في العديد من البلدان، اشترك الأشخاص والمنظمات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تتعرض عادة للتهديد والتضييق وانعدام الأمن والتوقيف التعسفي والإعدام خارج نطاق القضاء". وطالب القرار السكرتير العام بتعيين ممثل خاص لتقديم تقارير بشأن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والوسائل الممكنة لتحسين حمايتهم، بما يتوافق مع الإعلان. ويحق للممثل الخاص، الذي جرى تعيينه بشكل مبدئي لمدة ثلاث سنوات، أن يسعى إلى، ويبحث ويستلم ويدرس المعلومات المتوفرة عن حالة أي شخص يعمل في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، حتى يتمكن من التحاور مع الحكومات وغيرهم من أجل تعزيز تطبيق بنود الإعلان، والتوصية باستراتيجيات فاعلة لتوفير حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان، ولقد عكس التقرير الذي قدمه الممثل الخاص لدورة لجنة حقوق الإنسان CHR الثامنة والخمسين (2002) "المراسلات العديدة التي تلقاها خلال عام مضى وتتضمن ادعاءات بوجود انتهاكات جسيمة لحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تؤكد على الحاجة المستمرة للتعزيز والحماية الفعالة للمدافعين عن حقوق الإنسان". وفي مارس/أذار 2008، قام مجلس حقوق الإنسان HRC بتعيين مقرر خاص بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بديلاً عن ممثل السكرتير العام بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

## إجراءات تعزيز وحماية حقوق الإنسان

61. هل يمكن تقديم التماس إلى الأمم المتحدة عندما يشعر الشخص بأن حقوقه أو حقوقها الإنسانية تتعرض أو تعرضت للانتهاك؟

تلقت الأمم المتحدة مئات الآلاف من الشكاوى من الأفراد والمنظمات، والتي تتضمن الادعاءات بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان، ومنذ أن وضعت إجراءات خاصة لتنظيم هذه المسألة (انظر السؤال: 65)، فقد ازداد عدد هذه الشكاوى بشكل ملحوظ، حيث تم تطوير العديد من الإجراءات لتنظيم تعامل لجنة حقوق الإنسان، ومجلس حقوق الإنسان HRC الذي خلفها في العام 2006، مع الشكاوى المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، كما أن هناك إجراءات تركز على المعاهدات، وتسمح بالنظر في الحالات الفردية في كل من اللجنة المعنية بحقوق

الإنسان (أنظرالسؤال: 16)، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (أنظرالسؤال: 19)، ولجنة مناهضة التمييز العنصري (أنظرالسؤال: 33)، ولجنة مناهضة التعذيب (أنظرالسؤال: 27)، ولجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (أنظرالسؤال: 36)، ولجنة حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (أنظرالسؤال: 52)، ومؤخراً اللجنة المعنية بالاختفاء القسري (أنظرالسؤال: 30)، وكذلك وضعت كل من اليونسكو UNESCO ومنظمة العمل الدولية ILO إجراءات خاصة بالشكاوى المقدمة من الأفراد فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بمجالات عملهم المختصة (أنظرالاسئلة: 77-80).



## 62. ما هي الإجراءات التي تم تطويرها لتقديم الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان أمام لجنة حقوق الإنسان؟

كانت لجنة حقوق الإنسان CHR (والتي خلفها مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2006) الجهة الرئيسية المسؤولة عن معالجة مسائل حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بما في ذلك الشكاوى التي تتضمن الادعاء بوجود انتهاك لحقوق الإنسان.

وعند تأسيس اللجنة، لم تكن هناك أية نصوص بشأن الآلية التي يستطيع من خلالها الأفراد تسوية أي انتهاكات مدعاة لحقوق الإنسان، ثم قام المجلس الاقتصادي الاجتماعي ECOSOC (القرار 728 في العام 1959) بتطوير الإجراءات التي تسمح بصياغة قائمتين من المراسلات للشكاوى المتلقاة: تضم الأولى قائمة غير سرية تعالج الشئون العامة المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، والثانية قائمة سرية للشكاوى المقدمة ضد الدول.

وبالنسبة للإجراءات غير السرية، فقد شكل قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ECOSOC رقم 1235 في العام 1967 علامة على الطريق، والذي يخول لجنة حقوق الإنسان CHR "القيام بدراسة (على أساس المعلومات التي تتلقاها) عن الأوضاع التي تكشف عن نمط ثابت من انتهاكات حقوق الإنسان، والمتمثلة آنذاك في سياسة الفصل العنصري في جنوب إفريقيا (الابارتهايد)".

حيث قامت اللجنة بإجراء دراسات لجمع الحقائق، وتشكيل فريق عامل من الخبراء بشأن جنوب أفريقيا في العام 1967، وبعد ذلك، جرى تشكيل مجموعة تقوم بالنظر في حالات ادعاء انتهاك حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة، وفريق عمل متخصص بالأوضاع في تشيلي والذي انتهت ولايته في العام 1979. ولقد مكنت الإرادة السياسية والاتفاق بشأن هذه الأوضاع لجنة حقوق الإنسان CHR من استكمال ولايتها ودراسة الحالات العامة المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي مكان من العالم.

وتم تحويل الإجراءات المتعلقة بالقضايا السرية إلى إجراءات رسمية في العام 1970 بقرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي رقم 1503، بحيث يصبح من الممكن فحص الأنماط الثابتة من الانتهاكات الجسيمة الموثقة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي بلد حول العالم. وأصبح من الممكن لأول مرة تقديم المراسلات ليس فقط من ضحية الانتهاك، بل أيضا من أي فرد أو جماعة أو منظمة غير حكومية تملك معلومات مباشرة وموثوقة عن وجود انتهاكات.

ولقد قام المجلس الاقتصادي الاجتماعي ECOSOC بمراجعة الإجراءات الخاصة بالقضايا السرية من خلال القرار 2000/3. وبمقتضى الإجراءات التي تم مراجعتها، كان يتم فحص المراسلات ومعها أية تفسيرات تقدمها الحكومات للوهلة الأولى، وذلك بواسطة الفريق العامل المعني بالمراسلات والمنبثق عن اللجنة

الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويختص الفريق بتقرير تقرير القضية إلى المرحلة التالية من الإجراءات من عدمه، وهي الفريق العامل المعني بالحالات والتابع للجنة حقوق الإنسان، وكان يحق للفريق العامل أن يحيل الحالة إلى اللجنة التي تضع في معظم الحالات توصيات محددة للتحرك، وكان يحق للجنة أن تقر وقف النظر في حالة معينة، أو إبقاءها قيد النظر وتعيين خبير مستقل بشأنها، أو إلغاء السرية بشأن القضية وفحصها ضمن الحالات العلنية التي تنظرها وفق قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ECOSOC رقم 1235، وتبقى جميع المواد المقدمة من الأفراد والحكومات، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذت في مراحل الإجراءات المختلفة، في إطار من السرية ولا تعلن للعامة، وبالعكس الإجراءات الأخرى المماثلة، لم يكن يوجد نص لاتخاذ تدابير عاجلة لتوفير الحماية.

ووفقاً لسياسة اللجنة، لم تكن تعلن أسماء البلاد التي تم فحصها تحت إجراءات القرار 1503<sup>(68)</sup> في جلستها السنوية، وكذا تلك البلاد التي تم إسقاطها من فحص الإجراءات، وكانت فاعلية هذه الإجراءات تقوم بشكل كبير على التعاون الطوعي للدول.

وكان لهذه الإجراءات دور في احتضان جميع الحقوق المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين، وكانت تنطبق على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس فقط على الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية. ولقد تبنى مجلس حقوق الإنسان HRC (الذي خلف لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2006) بمقتضى قراره 5/1 في يونيو/حزيران 2007، تبنى إجراءات جديدة للشكاوى والتي تأسست على هدف إصلاح الإجراء 1503 (انظر السؤال: 63).

## 63. ما هي أبرز مهام مجلس حقوق الإنسان HRC ؟

قررت الجمعية العامة في قرارها 251/60 في 30 أبريل/نيسان، إنشاء مجلس حقوق الإنسان HRC كجهاز تابع للجمعية العامة، وليحل محل لجنة حقوق الإنسان CHR والتي كانت تتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويتكون مجلس حقوق الإنسان HRC من 47 دولة، ويتم انتخاب الدول مباشرة من أعضاء الجمعية العامة بالأغلبية، ويتطلب ذلك أن تحافظ هذه الدول على أعلى معايير ممكنة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبالإضافة إلى ذلك، فإن عضوية بلد ما في المجلس قد يتم تعليقها بغالبية ثلثي أعضاء المجلس في حال قيامها بارتكاب انتهاك جسيم ومنهجي لحقوق الإنسان. ويتم توزيع مقاعد العضوية على المجموعات الإقليمية على نحو المبادئ المعمول بها لاحترام التمثيل الجغرافي المتساوي<sup>(69)</sup>.

(68) بحلول العام 2003 كان هناك ما لا يقل عن 84 دولة قيد الفحص

(69) مجموعة الدول الأفريقية لها 13 مقعد. ومجموعة الدول الآسيوية لها 13 مقعد. ومجموعة دول شرق أوروبا لها 6 مقاعد. ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي لها 8 مقاعد. ومجموعة غرب أوروبا وغيرها لها 7 مقاعد في مجلس حقوق الإنسان.



وفي يونيو/حزيران 2007، أي بعد سنة من اجتماعه الأول، ووفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 60/251، تبنى مجلس حقوق الإنسان HRC في قراره رقم 5/1 جمعاً للعناصر المؤسسة لإجراءات واليات وبنية عمله المستقبلية، بما في ذلك وضع إجراءات جديدة للشكاوى، بهدف "التصدي للأنماط الشائعة للانتهاكات الجسيمة والموثقة لمختلف فئات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي بقعة من العالم، وفي ظل أي ظروف".

وبالنسبة للإجراءات الجديدة للشكاوى، والتي تتأسس على الإجراءات 1503، فقد تم تحسينها في الجوانب الضرورية لكفالة مواءمتها وموضوعيتها وكفائيتها بما يتناسب مع ظروف الضحايا وفي إطار زمني مقبول، وتحفظ بطبيعتها السرية، بالتوافق مع تطوير التعاون مع الدول المعنية.

ويوفر جدول أعمال المجلس وبرنامج عمله الفرصة لمناقشة كافة موضوعات حقوق الإنسان وأوضاعها التي تستدعي انتباه المجلس طوال العام، ويمارس مجلس حقوق الإنسان HRC كافة مهام وصلاحيات لجنة حقوق الإنسان، وبالإضافة إليها، بعضاً من المهام الأخرى الجديدة الهامة، بما في ذلك تنسيق وتدقيق كل حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة، ووضع التوصيات للجمعية العامة للتطوير المستقبلي للقانون الدولي في مجال حقوق الإنسان، وإعمال المراجعة الدورية الشاملة (انظر السؤال : 68).

وتم استبدال اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بلجنة استشارية، وذلك بهدف مساندة عمل المجلس، والعمل كمؤسسة بحوث، وتوفير اللجنة العديد من الخبرات، وتوفير النصص، وتتولى تنفيذ بحوث تطبيقية ودراسات في موضوعات حقوق الإنسان التي هي موضع اهتمام المجلس وبناء على طلبه.

## 64. ما هي المبادرات التي اتخذتها لجنة حقوق الإنسان CHR ومجلس حقوق الإنسان HRC للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان؟

بشكل تدريجي ومنذ العام 1979، تم تطوير العديد من الآليات الإشرافية، ولا تستمد هذه الآليات شرعيتها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولكن تملك كل منها الولاية الخاصة بها، والتي تأسست بقرار من لجنة حقوق الإنسان CHR، على النحو الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC. وبداية، استهدفت هذه الآليات والإجراءات الخاصة تعزيز التزام الحكومات بمعايير حقوق الإنسان، وتعرف هذه الآليات مجتمعة بـ "الإجراءات الخاصة" للجنة حقوق الإنسان، وحالياً مجلس حقوق الإنسان HRC، وتنقسم إلى مجموعتين: تعالج الأولى إحدى قضايا حقوق الإنسان من منطلق موضوعي على نطاق عالمي، أما الثانية فهي تركز على كافة فئات حقوق الإنسان في نطاق دولة معينة.<sup>(70)</sup>

(70) في العام 2008، فحص الفريق العامل المؤني 21 قضية مقدمة بمقتضى إجراءات التحرك العاجلة. كما راجع الفريق العامل أيضاً 505 قضية مقدمة حديثاً بشأن الاختفاء القسري

تحمل هذه الآليات أسماء مختلفة منها المقرر الخاص، والممثل الخاص، والخبير المستقل، والفريق العامل. ويعتبر أفراد الفرق العاملة والأفراد الذين يعينون في موقع مقررين أو ممثلين أو خبراء مستقلين، يؤدون وظائفهم بصفاتهم الشخصية، ولذا فهم لا يحصلون على أي مقابل. وبالإضافة إلى ما سبق، يطلب أحياناً من السكرتير العام للأمم المتحدة إعداد التقارير، والتي قد تركز على أساس موضوعي أو على أساس يخص دولة معينة.

## 65. ما هي «الإجراءات الخاصة» للجنة حقوق الإنسان CHR والتي يفترض الآن أنها لمجلس حقوق الإنسان HRC؟

إن كل الإجراءات الخاصة وعمل المقررين الخاصين والفرق العاملة المعنية، والتي أسستها لجنة حقوق الإنسان، صارت تابعة لمجلس حقوق الإنسان HRC، وكافة الإجراءات الخاصة بالموضوعات قد تم تجديدها، وتم إضافة إجراءات أخرى جديدة إليها، مثل الولاية بشأن مياه الشرب الآمنة والمرافق الصحية. تم تأسيس أولى الإجراءات الموضوعية في العام 1980، وأطلق عليها اسم الفريق العامل المعني بالاختفاء القسري أو غير الطوعي، وتمثل دوره الرئيسي في العمل كوسيط بين عائلات المفقودين والحكومات بهدف إجلاء مكان الأشخاص المختفين، وفي سبيل هذا الهدف، يعمل الفريق على تحليل حالات الأشخاص المختفين، وتلقي المعلومات من المصادر الحكومية وغير الحكومية، ونقل القضايا إلى الحكومات المعنية، مع طلب إجراء التحقيقات في هذا الشأن وإمداد عائلات الأشخاص المفقودين برودد الحكومات.

كما يقوم الفريق العامل بفحص الادعاءات ذات الطبيعة العامة ببلاد محددة، والتدخل لدى الحكومات في حالة تعرض أقارب المفقودين أو الأشخاص الذين تعاونوا مع الفريق إلى أي تهديدات أو أعمال انتقام نتيجة لتعاونهم، واعتبر أن الحصانة أحد أهم أسباب الاختفاء، مؤكداً بذلك على ضرورة محاسبة مرتكبي الجرائم على جرائمهم. ويقدم الفريق العامل خلاصات وتوصيات مفصلة في تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان HRC<sup>(71)</sup>، (انظر السؤال 63)، وفي العام 2008 جدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية الفريق العامل المعني لمدة ثلاث سنوات. كما تأسس الفريق العامل المعني بالتوقيف التعسفي في العام 1991 بقرار من لجنة حقوق الإنسان، ليقوم بمهمة التحقيق في حالات التوقيف التعسفي أو تلك التي لا تتسجم مع المعايير الدولية ذات الصلة التي أقرتها الدول المعنية. وتم توسيع ولاية الفريق العامل في العام 1997 ليشمل الاحتجاز الإداري الخاص بطالبي اللجوء السياسي ورعاية المهاجرين. ويستلم الفريق العامل القضايا

(71) بحلول 31 مايو/أيار 2009، كانت الولايات بشأن الدول على النحو التالي: بوروندي، كمبوديا، هايتي، كوريا الشعبية الديمقراطية، ميانمار، الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، الصومال، السودان.



ويدرسها ضمن إطار "آلية الشكاوى"، وبعد النظر، يتبنى الفريق "آراء" بشأن الحالات الفردية ويحيلها إلى الحكومات المعنية، فعندما يجد الفريق العامل أن الحالة تمثل توقيفا تعسفيا، فإنه يطلب من الحكومة المعنية اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح الوضع (انظر الجزء 2، المادة 9)، وفي العام 2007، جدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية الفريق المعني لثلاث سنوات.

وتم تأسيس ولاية المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية (انظر الجزء 2، المادة 3) في العام 1982، والمقرر الخاص المعني بالتعذيب في العام 1985 (انظر السؤال: 28). وتمتلك الآليات الأربعة السابق ذكرها إجراءات عمل طارئة تستطيع من خلالها اتخاذ ردود فعل سريعة حيال أية مشكلة وذلك بمطالبة الحكومات بالتحرك الفوري لتوضيح أو حل القضية.

وتتضمن "الإجراءات الخاصة" الأخرى المقرررين الخاصين (أو الممثلين الخاصين) بموضوعات النازحين داخليا (انظر السؤال: 58)، وبيع الأطفال واستخدامهم في البغاء أو في الأنشطة الإباحية (انظر السؤال: 44)، والأطفال في النزاعات المسلحة (انظر السؤال: 45)، واستقلال ونزاهة القضاة والمحامين (انظر الجزء 2، المادة 10)، والقضاء على العنف ضد النساء (انظر السؤال رقم 41)، والأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال عدم التسامح الأخرى (انظر الأسئلة 34 و35، والجزء 2، المادة 2)، وأشكال عدم التسامح الديني (انظر الجزء 2، المادة 18)، وحرية الرأي والتعبير (انظر الجزء 2، المادة 19)، والمدافعين عن حقوق الإنسان (انظر السؤال: 60)، والشعوب الأصلية (انظر السؤالين: 50-51). وكذا بشأن المرتزقة ودورهم في الحيلولة دون ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، وقضايا الأقليات، والأشكال المعاصرة للرق، وحقوق الإنسان والتضامن الدولي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، والاتجار في البشر، والقضايا الخاصة بالنساء والأطفال، وحقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسية وغيرها من مؤسسات الأعمال.

وهناك كذلك الولايات الموضوعية التي تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل الحق في التعليم، والحق في السكن، والحق في الغذاء، والحق في الصحة، والحق في التحرر من الفقر المدقع، بالإضافة إلى أمور أخرى كالحق في التنمية (انظر السؤالين: 114-115)، والتكيفات الهيكلية والدين الأجني، وفي كل حالة يتم التعامل مع الفكرتين الأخيرتين بالية ثنائية تتألف من خبير مستقل وفريق عامل حكومي دولي مفتوح لجميع الدول والمراقبين والمنظمات غير الحكومية. وفي العام 2008، وبالقرار رقم 7/4، قرر مجلس حقوق الإنسان HRC دمج هاتين الولايتين الأخيرتين في ولاية واحدة هي الخبير المستقل بشأن آثار الدين الأجني والتزامات الدول المالية العالمية الأخرى ذات الصلة على التمتع بكل فئات حقوق الإنسان، وبصفة خاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومنذ مايو/أيار 2009، تم بمقتضى ولايات الدول، فحص ثماني دول<sup>(72)</sup> من قبل المقررين الخاصين الذين يرفعون تقاريرهم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان HRC. وبالإضافة إلى ذلك، قام المقررون الخاصون بفحص الحالة في بعض الدول، والذين يرفعون تقاريرهم فقط إلى لجنة حقوق الإنسان، ولاحقاً إلى مجلس حقوق الإنسان HRC<sup>(73)</sup>.

## 66. ما هي منهجيات العمل المتعلقة «بالإجراءات الخاصة»؟

لجميع المخولين بتولي مهام الإجراءات الخاصة القيام بدراسة وفحص القضايا موضع الاهتمام، بالنظر في فعالية التطبيق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي سياق ذلك، يحق لهم أن يتلقوا المعلومات وأن يسعوا إليها من المصادر الحكومية وغير الحكومية، وكذا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ومطالبة الحكومات بالتعليق على المعلومات الواردة بشأن قضايا محددة. كما يحق لهم أن يقوموا بزيارات ميدانية بموافقة الدولة المعنية لضمان الفحص المستفيض لقضية معينة أو للاوضاع بشكل عام، ويهدف هذا العمل هؤلاء لإقامة حوار بناء مع الحكومات، وتقديم التوصيات إليهم بشأن طرق تحسين حماية حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك تتطلب بعض الولايات من مسئوليتها التعامل مع الكيانات غير الرسمية، وخاصة في الحالات التي مزقتها الصراعات السياسية، ويتم التعامل حالياً مع عدد متزايد من الولايات حالياً مع المؤسسات الدولية بهدف دراسة تأثير سياساتهم على حقوق الإنسان. وتكون ولايات العديد من المقررين الخاصين والفرق العاملة المعنية قابلة للتجديد (بحد أقصى ست سنوات)، وتتضمن تقاريرهم المفصلة المرفوعة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى مجلس حقوق الإنسان HRC خلاصات عامة تشير إلى طبيعة وخطورة أوضاع حقوق الإنسان التي تغطيها ولاياتهم، كما تتضمن التقارير توصيات بشأن الخطوات المقبلة المطلوبة. وقد يتم توظيف مسئولين ميدانيين للعمل مع بعض تلك الولايات.

وفي اجتماعهم السنوي الثاني عشر لأصحاب ولايات الإجراءات الخاصة والذي جرى في العام 2005، تم الاتفاق على تأسيس لجنة تنسيق، تكون مهمتها الرئيسية تنسيق العمل بين أصحاب الولايات، والعمل كجسر بينهم وبين مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR وكذا مع الإطار الواسع لعمل الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

(72) وهذه الحالات شملت غينيا الإستوائية، والأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين، وزائير، والحالات الأخرى التي جرى فحصها بواسطة الفريق العامل كانت جنوب أفريقيا، واللجنة الخاصة بالتحقيق في ممارسات إسرائيل التي تؤثّر على حقوق الإنسان للسكان في الأراضي العربية المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

(73) على سبيل المثال: كان منهم ستة مسئولين يعملون في زغرب. في كرواتيا في العام 1994 لمساعدة المقرر الخاص المعني بشؤون يوغسلافيا السابقة.

## 67. ما هي الأهمية التي تمثلها «الإجراءات الخاصة» في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟

تتمثل الأهمية الإجمالية للإجراءات الخاصة فيما تعكسه من تطور في نشاطات حقوق الإنسان، بدءاً من مرحلة التركيز على وضع المعايير ومروراً بمرحلة تطبيق المعايير الموضوعية والإذعان لها، ولذا فقد تم وضع إطار يضم إجراءات وآليات الحماية للتمتع بحقوق الإنسان وإدراكها، وعندما تصبح دولة ما موضع اهتمام أحد الإجراءات الخاصة، فهو مؤشر على وجود انتهاك خطير لحقوق الإنسان، ولذا تقوم الدول بتكثيف الضغط لتجنب الكشف عن هذا الانتهاك أمام الجمعية العامة وتفادي اللوم، حيث من الممكن أن يكون التدقيق من جانب الجمعية العامة في ممارسات الدولة وسوء معاملتها لمواطنيها في ذاته إجراءً وقائياً، يمنع وقوع إساءات أخرى وقد ينقذ أرواحاً، كما قد يحول إجراءات التحرك العاجل دون وقوع انتهاكات أخرى، فالضغط والرفض الدولي قد يؤدي إلى تحسن حالة حقوق الإنسان في الدول.

ويعتمد النجاح المطلق في هذا الشأن على مدى تجاوب الدول وحساسيتها للتدقيق من قبل الجمعية العامة، وعلى الإبقاء على البرنامج العام لمجلس حقوق الإنسان HRC والجمعية العامة.

## 68. كيف يمكن للمراجعة الدورية الشاملة أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان؟

تعد آلية المراجعة الدورية الشاملة ناتجاً حديثاً، ترافقت مع تأسيس مجلس حقوق الإنسان HRC، والتي بحسب وصف السكرتير العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، "لها إمكانات إيجابية محتملة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أكثر أركان العالم ظلمة"<sup>(74)</sup>، وتهدف إلى جذب انتباه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى مسؤولياتهم عن الاحترام والحماية الكاملة لحقوق الإنسان.

وتعد آلية المراجعة الدورية الشاملة أحد العناصر الأساسية في حزمة البناء المؤسسي<sup>(75)</sup> التي اعتمدها المجلس في 18 يونيو/حزيران 2007، وهي مراجعة تجري لسجل حقوق الإنسان في كافة الدول المائة واثنين وتسعين الأعضاء في الأمم المتحدة، بداية بالدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان HRC، ووفقاً لولاية مجلس حقوق الإنسان HRC، ينبغي على هذا الإجراء أن

(74) بيان صحفي للأمم المتحدة. في 12 مارس/آذار 2007. متاح على الرابط

<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=21834&Cr=rights&Cr1=council>

(75) قرار مجلس حقوق الإنسان A/HRC/RES/5/1 في 18 يونيو/حزيران 2007

يضمن التغطية العالمية والمعاملة المتساوية لكافة الدول<sup>(76)</sup>، والمراجعة الدورية الشاملة هي عملية لقياس أوضاع الدول في مجال حقوق الإنسان، وتحديد الانتهاكات لحقوق الإنسان، وتقديم المساعدة التقنية للدول بغرض تحسين قدراتها للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وتعريفها بأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان بين الدول وأصحاب المصلحة. ووفقاً لآلية المراجعة الدورية الشاملة، يتم مراجعة مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كل أربع سنوات (48 دولة في كل سنة)، كما تتم مراجعة مواقف الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان HRC تتم مراجعة موقفهم خلال فترة عضويتهم في المجلس. ويتولى مهمة المراجعة الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة، ولكل دولة الحق في الاستعانة بثلاثة دول أعضاء في مجلس حقوق الإنسان HRC يجري الإشارة إليهم بالترويك، والذين يقومون بمهمة المقررين.

وتجرى عملية المراجعة عبر مناقشات، وذلك خلال اجتماع للفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة، وتجيب خلاله الدولة المعنية على الأسئلة الموجهة إليها. وعقب انتهاء المناقشات، يجري عرض ملخصها في ورقة تقرير يتم إعداده بواسطة المقررين "الترويك" بالتشارك مع الدول المعنية بالمراجعة، وبمساعدة من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، وللدولة المعنية الفرصة للتعليق على التوصيات وعلى التقرير الختامي الذي يتم تبنيه في جلسة مختصة لمجلس حقوق الإنسان HRC. وتجرى المراجعات بناء على المعلومات المقدمة من الدولة المعنية بالمراجعة، وتقارير الإجراءات الخاصة (انظرالسؤال:66)، وتقارير اللجان التعاهدية للأمم المتحدة وغيرها من هيئات ووكالات الأمم المتحدة، وكذا وفقاً للمعلومات المقدمة من أصحاب المصالح، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. كما يحق للمنظمات غير الحكومية في سياق آلية المراجعة الدورية الشاملة تقديم تقارير ولعب دور في المناقشات خلال اجتماعات الفريق العامل المعني.

وجرى عقد أول اجتماع للفريق العامل المعني في أبريل/نيسان 2008. وحتى مايو/أيار 2009، جرى مراجعة موقف أكثر من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(76) قرار الجمعية العامة رقم 60/251 في 16 مارس/آذار 2006

## الدفاع عن حقوق الإنسان في أوقات النزاع المسلح، ورد الفعل تجاه الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

### 69. كيف يقوم القانون الدولي بدوره لحماية حقوق الإنسان في أوقات النزاع المسلح؟

تعد حماية الحقوق الإنسانية الأساسية للمدنيين والمقاتلين في أوقات النزاعات المسلحة أمراً ذا أهمية كبرى، وهذا هو مضمون القانون الإنساني الدولي. ويرتبط تاريخ القانون الإنساني الدولي على نحو وثيق مع تاريخ الصليب الأحمر. وقد انبثق الصليب الأحمر (الذي يعرف اليوم باللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ICRC)، عن عمل هنري دونانت، وهو ناشط سويسري في المجال الإنساني والذي عمل على تنظيم خدمات الإغاثة الطارئة في معركة سولفيرينو في العام 1859.

ولقد ألزمت اتفاقية جنيف للعام 1864، وهي الاتفاقية الأولى متعددة الأطراف في مجال القانون الإنساني، الحكومات بالعناية بجرحى الحرب، سواء أكانوا أصدقاء أو أعداء، ولقد تم توسيع هذه الاتفاقية بموجب اتفاقيتي لاهي للعام 1899 وللعام 1907، واتفاقيات جنيف في عامي 1906 و1929. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية التي شهدت إساءات ضخمة لمبادئ القانون الإنساني تم توسيع النصوص الموجودة آنذاك، وإضافة مجموعة أخرى لها، وتتألف الحماية القانونية للمقاتلين وغير المقاتلين من القواعد التي تحكم العمليات العسكرية، والمذكورة بشكل أساسي في اتفاقيات جنيف للعام 1949،<sup>(77)</sup> التي أصبحت غالبية دول العالم أطرافاً فيها، ويبدو التفريق اليوم بين قانون جنيف وقانون لاهي تفريقاً مفتعلاً، حيث أن البروتوكولين الإضافيين اللذين أحقا باتفاقيات جنيف في العام 1977 ويضمنان قواعد كلا النوعين.

ويتعلق البروتوكول الإضافي الأول<sup>(78)</sup> بحماية المدنيين والممتلكات المدنية خلال النزاعات الدولية المسلحة، بينما يتعلق البروتوكول الإضافي الثاني<sup>(79)</sup> بحماية المدنيين وممتلكاتهم في النزاعات الوطنية المسلحة.

(77) اتفاقية تحسين ظروف الجرحى والمرضى من القوات المسلحة. 2. اتفاقية تحسين ظروف الجرحى والمرضى والناجين من حطام السفن من أفراد القوات المسلحة في البحر. 3. اتفاقية معاملة أسرى الحرب. 4. الاتفاقية الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب. وقد تم تبني جميع الاتفاقيات في 12 أغسطس/آب 1949. ودخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر/تشرين أول 1950. (78) دخل البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف حيز التنفيذ في 7 ديسمبر/كانون أول 1978. وبحلول 31 مايو/أيار 2009. كانت قد انضمت 168 دولة إلى البروتوكول. للإصلاص على قائمة الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. حتى 31 مايو/أيار 2009 (ممتاحة على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)) (79) دخل البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية جنيف حيز التنفيذ في 7 ديسمبر/كانون أول 1978. وبحلول 31 مايو/أيار 2009. كانت قد انضمت 164 دولة إلى البروتوكول. للإصلاص على قائمة الدول الأطراف راجع الوثائق الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. الوضع القانوني. حتى 31 مايو/أيار 2009 (ممتاحة على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

ويعتبر مبدأ «النسبية» واحداً من أهم مبادئ القانون الإنساني الدولي، فعلى سبيل المثال، لا يجوز استخدام الأسلحة لتسبب معاناة مفرطة وغير ضرورية، أو استخدام الأسلحة في الحالات التي لا يمكن خلالها ضمان إصابة الهدف العسكري.

وتتضمن اتفاقية جنيف دونما تمييز القتل غير القانوني، والتعذيب، والمحاكمة غير العادلة، والعمالة الإجبارية خلال النزاعات الوطنية والدولية. كما تقضي الاتفاقية بضرورة احترام الجرحى والمرضى والناجين من المركبات المحطمة من أفراد القوات المسلحة وأسرى الحرب في أوقات النزاع الدولي المسلح، وتختص اتفاقية جنيف الرابعة بحماية المدنيين وقت الحرب، وتوسع البروتوكولات الإضافية من هذه الحماية لتشمل جميع الأشخاص الذين يتأثرون بالنزاعات المسلحة، وتحظر الهجوم على السكان المدنيين أو الأهداف المدنية للمقاتلين أو أي من أطراف النزاع.<sup>(80)</sup>

وناشد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (1993) كافة الدول التي لم تنضم لاتفاقيات جنيف الصادرة في 12 أغسطس/آب 1949 والبروتوكولين الملحقين بها أن تبادر لذلك، كما طالبتها باتخاذ جميع التدابير الوطنية اللازمة، بما فيها الإجراءات التشريعية لتطبيقها على نحو كامل.

وبصفتها وسيطاً حيادياً في النزاعات والاضطرابات المسلحة، تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC<sup>(81)</sup> على توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع المسلح الدولي والوطني، سواء بمبادرة منها أو بالاستناد على اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الملحقين.

## 70. ما هي مهمات المحاكم المختصة التي أقيمت للتعامل مع الانتهاكات الجسيمة والمكثفة للقانون الإنساني؟

تم تأسيس محكمة دولية بمقتضى قرار مجلس الأمن رقمي 808 و827 (1993) لملاحقة الأشخاص المسؤولين عن «الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في مناطق يوغوسلافيا السابقة منذ العام 1991»، وبمقتضى نظامها، تملك المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة ICTY السلطة لمحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب خروقات خطيرة لاتفاقيات جنيف 1949 (المادة 2)، وانتهاك لقوانين وتقاليد الحرب (المادة 3)، وجريمة الإبادة الجماعية (المادة 4) بحسب تعريف اتفاقية حظر والمعاقبة على جريمة الإبادة الجماعية (أنظر أيضاً السؤال رقم 25)، والجرائم ضد الإنسانية والتي تشمل العديد من الأفعال اللا

(80) بعض الخبراء يعتبر اتفاقية اليونسكو UNESCO لحماية الملكية الثقافية في النزاعات المسلحة. وأنظمة تنفيذ الاتفاقية. والبروتوكول الملحق بالاتفاقية وقرارات المؤتمر (1954) جزءاً من عناصر القانون الإنساني.

(81) اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي تأسست في العام 1863 مع اتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، التي حصلت على جائزة نوبل للسلام في الأعوام 1917، 1944، 1963.

إنسانية، (مثل: القتل، والتصفية، والاسترقاق، والترحيل، والحبس، والتعذيب، والاغتصاب، والملاحقة القضائية على أسس سياسية أو إثنية أو دينية) خلال الصراعات الدولية والوطنية المسلحة، وعندما تستهدف السكان المدنيين (المادة 5). وتهدف المحكمة الموجودة في لاهاي (هولندا) إلى محاكمة ومعاقبة الأشخاص المسؤولين عن مثل هذه الانتهاكات.

وتتألف المحكمة من أحد عشر قاضياً مستقلاً، ومدع عام مستقل، ويكون مسئولاً عن التحقيقات والادعاءات، ووحده يملك المدعي العام الحق في بدء إجراءات الملاحقة، ويحق للمدعي العام، بهدف بدء التحقيقات، سؤال المتهمين والضحايا والشهود بهدف جمع الأدلة والقيام بالتحقيق في موقع الأحداث، كما يحق له أن يجمع المعلومات ويتلقاها من أي مصدر.

وتلتزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعاون الكامل مع المحكمة، وفي مرحلة التحضير للقضية، بما يشمل تسليم المتهمين، وإرسال المعلومات، وتطبيق قرارات المحكمة. ويتمتع المتهم بجميع ضمانات المحكمة العادلة، ويكون السجن هو العقوبة التي تفرضها المحكمة الدولية في حال ثبتت إدانته بتهمة انتهاك القانون الإنساني الدولي، وينفذ الحكم على أراضي إحدى الدول الموافقة على الحكم، ولا تسمح تشريعات المحكمة الدولية باستخدام عقوبة الإعدام، وتتيح النصوص إجراءات الطعن بالاستئناف، وتقدم المحكمة تقريراً سنوياً عن نشاطاتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة.<sup>(82)</sup>

وجري تأسيس المحكمة الدولية على أسس التخصص، بما يعني بأنها ليست جهازاً دائماً، وأن عملها سينتهي في مرحلة ما، فوفقاً لاستراتيجية المحكمة لاختتام عملها، يجب استكمال كل المحاكمات الجارية في العام 2010، وأن كافة الاستئنافات على الأحكام ستختتم في العام 2011. ومنذ العام 2003، عملت المحكمة بتعاون وثيق وبأسلوب الشراكة مع القضاة المحليين والمحاكم في بلدان يوغوسلافيا السابقة، وباعتبار ذلك جزءاً من جهود المحكمة لتقوية القضاء المحلي.

وتعبيراً «عن قلقه إزاء التقارير التي تشير إلى وجود إبادة جماعية وانتشار انتهاكات وفظاعات منهجية للقانون الإنساني الدولي في رواندا»، فقد تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 955 في 8 نوفمبر/تشرين ثان 1994، والذي يؤسس المحكمة الدولية الجنائية لرواندا ICTR، والتي تمتد سلطتها لتشمل الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات في أراضي رواندا ويحق مواطنيها من إبادة جماعية، وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة أيضاً. وتشمل الأفعال المجرمة الإبادة الجماعية (المادة 2)، والجرائم ضد الإنسانية (المادة 3) وانتهاك المادة 3 من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق

(82) الاسم الكامل هو المحكمة الجنائية الدولية المختصة بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

بها. تقتصر السلطة القضائية الزمانية للمحكمة على الأفعال التي ارتكبت ما بين 1 يناير/كانون ثانٍ 1994 و31 ديسمبر/كانون أول 1994، وتتكون المحكمة من أحد عشر قاضياً مستقلاً ومدع عام، ويقع مقرها في أروشا بتنزانيا، ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1503 (2003)، فالمحكمة الدولية المختصة برواندا، كما المحكمة الدولية المختصة بيوغوسلافيا، لها استراتيجية لاختتام عملها، ووفقاً لهذه الإستراتيجية، يجب الانتهاء من التحقيقات بنهاية العام 2004، وأنشطة المحاكمات الجارية بنهاية 2008، وكافة جوانب العمل في العام 2010<sup>(83)</sup>.

وفي يونيو/حزيران 2000، طلبت حكومة سيراليون مساعدة الأمم المتحدة لتأسيس محكمة تختص بمحاكمة الأشخاص الذين شاركوا في ارتكاب أعمال فظائع خلال الحرب الأهلية في سيراليون، بدءاً من 30 نوفمبر/تشرين ثانٍ 1996. وتم توقيع النظام الخاص بمحكمة سيراليون، وفي سيراليون في 16 يناير/كانون ثانٍ 2002<sup>(84)</sup> من طرف الأمم المتحدة ودولة سيراليون، وقد تأسست المحكمة وبدأت عملها عقب إدماج نظام المحكمة الخاصة في القانون الوطني لسيراليون والمعروف باسم «قانون سيراليون» والمصادق عليه في 7 مارس/آذار 2002.

وتختلف المحكمة الخاصة لسيراليون عن المحكمة الجنائية الدولية المذكورة آنفاً في أنها تمتلك السلطة القضائية لمحاكمة الجرائم بموجب القانون المحلي والقانون الدولي على السواء، وتملك سلطة قضائية متزامنة مع المحاكم الوطنية وتعمل على محاكمة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني، بالإضافة إلى جرائم أخرى ارتكبت بالمخالفة للقانون المحلي وتعلق بإبذاء الفتيات والتدمير للممتلكات، بيد أن المحكمة لا تستطيع أن تنظر في أي جريمة ارتكبت بالمخالفة للقانون المحلي بعد 7 يوليو/تموز 1999 بحسب اتفاقية لومي للسلام، والتي منحت العفو العام لجميع المحاربين، باستثناء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني، وسيحمل كل من يقف أمام المحكمة مسؤوليته الفردية عن الأعمال التي ارتكبتها.

وتتكون المحكمة الخاصة من قاعات خاصة بالمحاكمة، وأخرى خاصة بالاستئناف، ومكتب المدعي العام المستقل، ومكتب المسجل، ويعمل فيها طاقم يضم موظفين دوليين، وموظفين محليين من سيراليون، وبحلول 31 مايو/أيار 2009، أنهت المحكمة نظر قضيتين، بما في ذلك الطعون بالاستئناف في كليهما، ويظل أحد عشر شخصاً موضع اتهام ونظر المحكمة.

## 71. ما هي مسؤوليات المحكمة الجنائية الدولية ICC؟

عُقد مؤتمر دولي في روما في 17 يوليو/تموز 1998 يضم 160 دولة، وتبنى هذا المؤتمر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ICC التي وضعت الإطار

(83) في خطاب مؤرخ 14 مايو/أيار، أخطر رئيس المحكمة مجلس الأمن بأن طاقة العمل في المحكمة خلال العام 2009 لن تسمح للمحكمة بالانتهاء من عملها وفقاً لاستراتيجية الانتهاء. وثيقة الأمم المتحدة 2009/247/s في 14 مايو/أيار 2009. متاحة على الرابط <http://69.94.11.53/ENGLISH/completionstrat/s-2009-247e.pdf>  
(84) قرار مجلس الأمن 1350، أغسطس/آب 2000.



القانوني للمحكمة العالمية الأولى الرئيسية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني، والجرائم بحق الإنسانية، والإبادة الجماعية، وجريمة العدوان، وتم تأسيس المحكمة في 1 يوليو/تموز 2002 بعد أن صادقت ستون دولة على الاتفاقية في 11 أبريل/نيسان 2002، وتتخذ من لاهاي مقراً لها (هولندا).

ويحق للمحكمة الجنائية الدولية ICC النظر في قضايا بحق أشخاص تبدأ أعمارهم من 18 سنة فأكثر من المتهمين بارتكاب أكثر الجرائم خطورة: الإبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، والعدوان، ويعرف النظام الجرائم الثلاث الأولى بشكل واضح، بينما تبقى هناك حاجة للتوصل إلى اتفاق في جمعية الدول الأطراف بشأن تعريف جريمة العدوان قبل أن تستطيع المحكمة أن تنظر في قضايا في هذا الشأن<sup>(85)</sup>، وتغطي «الإبادة الجماعية» لائحة من الأفعال التي ترتكب بقصد تدمير مجموعة قومية أو دينية أو إثنية بشكل كامل أو بشكل جزئي، وتغطي «الجرائم بحق الإنسانية» أيضاً أفعالاً محددة يمنعها القانون (مثل: القتل، التصفية، الاغتصاب، الاسترقاق الجنسي، والتعذيب) والتي ترتكب ضمن هجوم منهجي أو موسع ضد أي مجموعات سكانية مدنية، بينما تغطي «جرائم الحرب» الأفعال التي تتسبب في خرق اتفاقيات جنيف للعام 1949، بالإضافة إلى الأفعال التي تمثل انتهاكات لقوانين الحرب، والتي ترتكب على نطاق واسع خلال النزاعات المسلحة الداخلية والدولية. ويحدد النظام الحد الأعلى للعقوبة التي تستطيع أن تفرضها المحكمة بالسجن ثلاثين عاماً، ولها أن تحكم بتعويض الضحايا.

ويمكن طرح القضايا على المحكمة الدولية ICC لتحقيق فيها أو تجري المحاكمة فيها بعد أن تكون الدولة قد قدمتها للمدعي العام المستقل، ويستطيع المدعي العام أن يبدأ بالتحقيق في قضية ما بعد الحصول على تفويض من هيئة ما قبل المحاكمة، أو تحويل القضية عن طريق مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتمتلك المحكمة سلطة قضائية في الحالات التي يكون فيها المتهم مواطناً في إحدى الدول التي صادقت أو انضمت إلى الاتفاقية، أو إذا ارتكبت الجريمة على أراضيتها. وتستطيع الدول غير الأطراف في الاتفاقية أن تقبل السلطة القضائية للمحكمة على أساس الوفاء بغرض معين، وتنحصر السلطة القضائية للمحكمة الدولية في الجرائم التي ارتكبت بعد أن دخل النظام حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002، ولا تملك المحكمة أي سلطة على الانتهاكات التي ارتكبت قبل هذا التاريخ، وكذا لا تستطيع المحكمة أن تنظر في أي قضية أو أن تصدر حكماً فيها إلا إذا كانت الدولة المعنية غير راغبة أو غير قادرة على أن تفعل ذلك بنفسها، حيث تفقد المحكمة سلطتها القضائية في أي قضية إذا كانت الدولة المعنية قد قامت بتحقيق عادل وفصلت في القضية وبغض النظر عن نتائجها.

(85) تم تشكيل مجموعة عمل متخصصة بجريمة العدوان في العام 2002 بواسطة جمعية الدول الأطراف. لمناقشات بشأن تعريف عناصر ونطاق شروط تطبيق جريمة العدوان. وبحلول مايو/أيار 2008، تاريخ صدور آخر تقرير عن مجموعة العمل. لم يتم التوصل لتعريف جريمة العدوان. متاح على الرابط

<http://www.iccnw.org/?mod=aggression&lang=en>

وتتألف المحكمة ICC من الرئاسة، والغرف (الاستئناف، المحاكمة، وما قبل المحاكمة)، ومكتب المدعي العام، والمسجل، ويعمل في المحكمة ثمانية عشر قاضياً، يخدمون لفترة لا تقل عن تسع سنوات، ويعملون في ثلاث هيئات مختلفة بحسب خبراتهم، وينتخب ثلاثة من القضاة من أجل الرئاسة (رئيس، ونائب رئيس أول، ونائب رئيس ثان) وهم مسئولون عن الإدارة القضائية الصحيحة للمحكمة، ولا يشمل هذا مكتب المدعي العام الذي يجب أن يبقى مستقلاً. وتعد المحكمة مسئولة أمام جمعية الدول الأطراف، وتشرف الدول الأطراف على عمل المحكمة، وتوفر الإشراف الإداري فيما يخص الرئيس والمدعي العام والمسجل، وتتخذ القرارات فيما يخص الميزانية، كما تقرر فيما إذا كانت هناك ضرورة لتغيير عدد القضاة، وتنظر في أي أمور تتعلق بقلة التعاون بين دولة ما والمحكمة. وبحلول 31 مايو/أيار 2009، فتحت المحكمة ICC إجراءات تحقيق في أربع قضايا، وأصدرت مذكرات توقيف بحق اثني عشر شخصاً<sup>(86)</sup>، وبدأت أولى المحاكمات في 26 يناير/كانون ثان 2009.

## برامج وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة المنخصة التي نتعامل مع حقوق الإنسان

### 72. ما هو دور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان؟

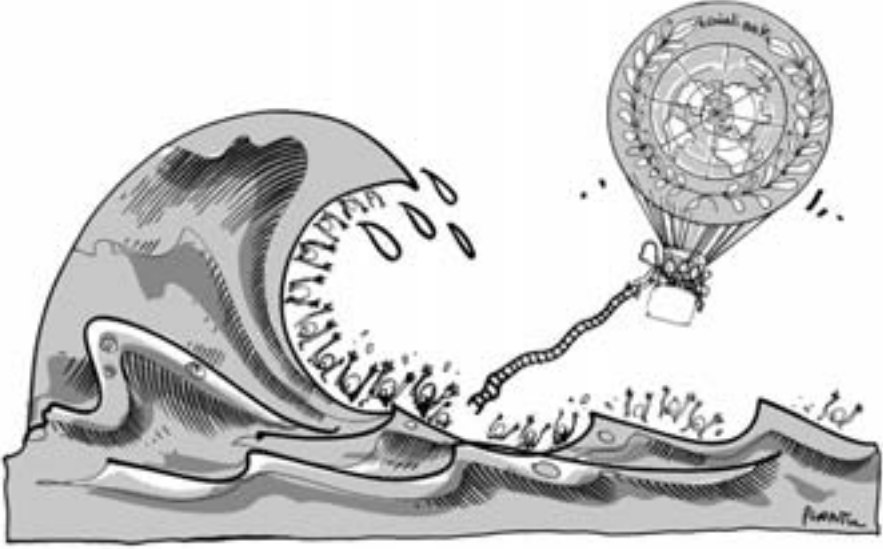
بناءً على توصية إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993)<sup>(87)</sup> تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع القرار رقم 48/141 في 20 ديسمبر/كانون أول 1993، بتأسيس موقع المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، وقد بدأ المفوض السامي الأول عمله في 5 أبريل/نيسان 1994، وهو بمثابة مسئول الأمم المتحدة الرئيسي في مجال حقوق الإنسان، وهو يخضع لمساءلة السكرتير العام للأمم المتحدة. يجب على المفوض السامي الذي يجري تعيينه لدورة مدتها أربع سنوات، قابلة للتجديد لدورة إضافية واحدة، يجب عليه أن يعمل ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الأخرى المتعلقة بتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، كما عليه أن يسترشد بالإقرار بأن جميع فئات حقوق الإنسان المدنية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، هي حقوق عالمية ومتراطة وتعتمد على بعضها البعض وغير قابلة للتجزئة، وأن تعزيزها وحمايتها هي هموم شرعية للمجتمع الدولي.

ومسؤوليات المفوض السامي هي: حماية وتعزيز التمتع الفعال للجميع بحقوقهم الإنسانية، وتيسيق تعزيز وحماية حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة،

(86) بحلول 31 مايو/أيار 2009، فتحت المحكمة حقيقات في أربعة من الحالات: شمال أوغندا، الكونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطى، ودارفور (السودان).

(87) إعلان وبرنامج عمل فيينا، الفقرة 18.

وتقديم المشورة للسكرتير العام للأمم المتحدة فيما يخص السياسات في مجال حقوق الإنسان، وينخرط المفوض السامي خلال مهامه في الحوار مع كل الحكومات من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان.



وتشمل مسؤولياته مجالات محددة: تعزيز وحماية الحق في التنمية، والتنسيق بين برامج الأمم المتحدة العاملة في التعليم والإعلام في مجال حقوق الإنسان، والعمل على إدراك وتبني وتقوية وتدفع العمل بما يمكن الأمم المتحدة من تطوير أثر وإفاعة عملها في مجال حقوق الإنسان، ويتولى المفوض السامي لحقوق الإنسان أيضا مسؤولية إدارة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، الذي يقدم الخدمات الاستشارية والمساعدات المالية والفنية لدعم البرامج والأنشطة في مجال حقوق الإنسان.

### 73. ما هي مهمة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR؟

إن المهمة الأساسية لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR هي العمل من أجل حماية حقوق الإنسان لكافة البشر، والمساعدة في تمكين البشر من إدراك حقوقهم، ومساعدة المسؤولين على الحفاظ على هذه الحقوق من أجل ضمان تطبيقها<sup>(88)</sup>.

(88) الخطة الاستراتيجية لمكتب المفوض السامي 2008-2009، متاحة على الرابط - <http://www.ohchr.org/Documents/Press/SMP2008-2009.pdf>

ويخدم مكتب المفوض السامي كنقطة ارتكاز لتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، حيث يقوم بدعم حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة الذي يتألف بشكل موسع من مجلس حقوق الإنسان HRC وآلياته (بما فيها آلية المراجعة الدورية الشاملة)، وصندوق دعم حقوق الإنسان، ونظام الآليات التعاقدية، وتتكون هذه الأخيرة من ثمان أجهزة لحقوق الإنسان تراقب تطبيق الصكوك التالية على المستوى الوطني: العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حماية جميع حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (انظر السؤال: 52)، واتفاقية ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر السؤال: 53)<sup>(89)</sup>.

كما يعمل المكتب على خدمة الصناديق الأربعة لحقوق الإنسان التي تعمل على توفير المساعدة لضحايا التعذيب، ومساندة الجهد في موضوع الأشكال المعاصرة للعبودية، وتقديم المساعدة لحقوق السكان الأصليين<sup>(90)</sup>.

وتتضمن الأنشطة واسعة النوعية التي يقوم بها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR تقديم المساعدة في إقامة مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وقيادة حملة عالمية لمكافحة العنصرية وكرهية الأجانب والتعصب (انظر السؤالين 34-35)، وتقديم الدعم المستمر للملتقى الدائم لقضايا السكان الأصليين (انظر السؤال: 51)، والمساعدة في تعريف احتياجات الأقاليم المختلفة في مجال حقوق الإنسان والاستراتيجيات اللازمة لمعالجة هذه الاحتياجات، مثل دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في مجال حقوق الإنسان، ومساعدة الدول من أجل المصادقة على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعة تطبيق موادها، ومساعدة المجتمعات في أوقات النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب المفوض السامي على تبني إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع أنشطته، وتدفع حقوق الإنسان في كل أنشطة ومهام الأمم المتحدة.

ويقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بالبحوث والدراسات في مجال حقوق الإنسان، وإعداد التقارير حول كيفية تطبيق هذه الدراسات، كما يقوم بتنسيق الارتباط مع المنظمات غير الحكومية وبالمثل مع وسائل الإعلام.

وبالإضافة إلى ذلك، يعمل مكتب المفوض على نشر المعلومات وإعداد الإصدارات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز التربية على حقوق الإنسان حول العالم. ويحمل المكتب مسؤولية تنسيق الأنشطة داخل إطار عقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (2004-1995)، (انظر الأسئلة: 110-108).

(89) سيتم إنشاء اللجنة التعاقدية التاسعة عقب دخول اتفاقية ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ.

(90) الصندوق الطوعي لضحايا التعذيب، والصندوق الطوعي للأشكال المعاصرة للرق، والصندوق الطوعي لحقوق السكان الأصليين، والصندوق الطوعي للتعاون التقني في مجال إدارة حقوق الإنسان. مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ولقد ركزت عدة قرارات للجمعية العامة للأمم المتحدة على إبراز أهمية أنشطة المكتب وضرورة ضمان الموارد البشرية والمالية الكافية لاستمرار عمله، ويتلقى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR جزءاً فقط من ميزانيته من ميزانية الأمم المتحدة العادية (119.2 مليون دولار أمريكي للعام 2008-2009)، ويمثل الجزء الأهم منها في المساهمات الطوعية والتي يبادر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بدعوة الدول إليها (95.7 مليون دولار أمريكي خلال 2007). وفي القمة العالمية خلال العام 2005، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمضاعفة نصيب مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR في موازنة الأمم المتحدة السنوية، وذلك في غضون خمس سنوات.

## 74. ما هو الهدف من برنامج التعاون الفني لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR؟

يعد برنامج التعاون التقني الجانب الأكثر عملية ووضوحاً في جهود مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، ويدعم هذا البرنامج جهود الدول في بناء نظم حماية وطنية، حيث يعتمد على أسس تقدير الاحتياجات المحلية ووضع برنامج مفصل للمساعدة التقنية، بهدف وضع إطار قانوني مؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحفاظ عليهما في ظل سيادة حكم القانون. ويعمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR أيضاً مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان. وقد عين المكتب ممثلين إقليميين في الأقاليم الجغرافية المختلفة للمساعدة في جهود التعاون التقني. وفي هذا السياق، يتم تقديم المساعدة لإدماج معايير حقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية، وبغرض بناء قدرات مستدامة لتطبيق هذه المعايير، وتقدم هذه المساعدة أيضاً على المستويات الإقليمية. وتشمل أنشطة الدعم تقديم المشورة فيما يتعلق باليات ضمان النظام الديمقراطي، مثل المساعدة في الانتخابات وتدريب القضاة وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الحكومة والقوات المسلحة، على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يحتوي البرنامج على العناصر التالية: التثقيف على حقوق الإنسان، وتقوية دور الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان، ونشاطات حقوق الإنسان من أجل دعم صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام، وتركز هذه الأخيرة على منع النزاعات وتقنيات الحل السلمي، ويتضمن هذا تدريب العاملين في الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وتزويدهم بالولاية اللازمة لحمايتهم وتأسيس مكاتب ميدانية.<sup>(91)</sup> ويقر هذا البرنامج بالدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والفئات المجتمعية الأخرى في بناء المجتمع المدني،

(91) تأسست مثل هذه المكاتب على سبيل المثال في: كمبوديا، كولومبيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية بونغوسلافيا الفيدرالية.

وبتوفير الدعم المباشر لمشاريعها، وفي القمة العالمية في العام 2005، تم التركيز على أهمية عمل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR، ومساهمته في جوانب المساعدة التقنية وبناء القدرات، وفقاً لما تنص عليه خطة عمل المكتب.<sup>(92)</sup>

## 75. ما هي مساهمة اليونسكو UNESCO في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؟

تأسست اليونسكو UNESCO (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة) في العام 1945، وهي إحدى الوكالات المتخصصة في نظام الأمم المتحدة، وتضم في عضائها 193 دولة عضواً و6 أعضاء شركاء، وتشكل الهيئات التي تحكم المنظمة من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي. ويمتضى دستورهما، يجب على اليونسكو UNESCO أن "تسهم في إحلال السلام والأمن عن طريق تعزيز التعاون بين الأمم من خلال التعليم والعلوم والثقافة لزيادة الاحترام العالمي للعدل، وسيادة حكم القانون، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية المؤكدة المكفولة لجميع شعوب العالم دون تفرقة على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، بحسب ميثاق الأمم المتحدة".

وتتحمل اليونسكو UNESCO مسؤولية بعض الجوانب بشكل خاص، وخاصة: الحق في التعليم، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وحرية الرأي والتعبير، بما فيها الحق في السعي للمعلومات وتلقيها ونقلها، والحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته، كما يشمل عمل اليونسكو UNESCO لتعزيز حقوق الإنسان العديد من الأنشطة لإرساء المعايير، وإجراء البحوث، ونشر المعرفة بحقوق الإنسان (انظر السؤال: 108).



(92) أنظر الوثيقة الختامية للجنة العالمية للعام 2005. قرار الجمعية العامة رقم A/RES/60/1 في 24 أكتوبر/ تشرين أول 2005

وتنص اتفاقية العام 1960 لمناهضة التمييز في التعليم على القضاء على جميع أشكال التمييز في التعليم (المادة 3)، كما تنص على تبني إجراءات لتعزيز المساواة في الفرص والمعاملة (المادة 4)، وقد أقرت القمة العالمية للعام 2005 بأهمية استراتيجية اليونسكو UNESCO للقضاء على الفقر، وخاصة الفقر المدقع، عبر مساندة التعليم في كافة برامجها، كأداة لإنجاز أهداف الألفية الإنمائية بشأن عالمية التعليم الأساسي بحلول العام 2015<sup>(93)</sup>.

ولقد كانت الحرب ضد العنصرية والتمييز العنصري من أولويات المنظمة، حيث عملت اليونسكو UNESCO منذ تأسيسها، عبر البحث والتعليم والإعلام على إثبات زيف نظرية التفوق العرقي، ولنشر روح التسامح والحوار بين الحضارات. ولقد توازت هذه الجهود مع الصكوك التي عملت على إرساء المعايير مثل الإعلان بشأن العرق والتحامل العرقي (1978) وإعلان بشأن مبادئ التسامح (1995)، ومنذ انعقاد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في ديربان بجنوب أفريقيا في العام 2001، منحت اليونسكو UNESCO اهتماماً خاصاً لمحاربة العنصرية على المستويات البلدية، ومن ثم، أطلقت في العام 2004 مبادرة من أجل تأسيس التحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية.

ولقد شجع مؤتمر ديربان الاستعراضي (ديربان 2) جهود منظمة اليونسكو UNESCO لتعبئة سلطات الحكم المحلي من أجل مناهضة العنصرية، ووضع استراتيجية متكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال التعصب وعدم التسامح ذات الصلة، وذلك على النحو الذي أشارت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر (الوثيقة الختامية لمؤتمر ديربان الاستعراضي، الفقرة 142، انظر السؤال: 35).

وقامت اليونسكو UNESCO بالعديد من المشاريع لتطوير حق المشاركة في الحياة الثقافية وتعزيز التنوع الثقافي، حيث يؤكد إعلان المبادئ بشأن التعاون الثقافي الدولي (1966) على أن "لكل ثقافة هويتها وقيمها التي يجب أن تحترم وتحفظ"، وأن "لجميع الناس الحق، بل ومن واجبهم العمل على تنمية ثقافتهم" (المادة 1). وتعرف التوصية بشأن "توسيع مشاركة الناس في الحياة الثقافية والمساهمة فيها" (1976) القدرة على الوصول إلى الحياة الثقافية كمجموعة فرص متوفرة للجميع للحصول على المعلومات والتدريب والمعرفة، وللتمتع بالقيم الثقافية، وخاصة من خلال توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناسبة.

وتبنى المؤتمر العام لليونسكو UNESCO في العام 2001 الإعلان العالمي للتنوع الثقافي، بما يؤكد على أن التنوع الثقافي هو الموروث الإنساني، وينادي الإعلان باحترام تعدد الثقافات بصفته أحد جذور التنمية وأحد أهم محددات السلام والاستقرار العالمي.

(93) أنظر الوثيقة الختامية للقمة العالمية للعام 2005، قرار الجمعية العامة رقم 1/60/RES/A في 24 أكتوبر/تشرين أول 2005

وبالإضافة إلى ذلك، تركز اليونسكو UNESCO على التطبيق الكامل لحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الثقافية التي تعتبر مطلباً أساسياً لتعزيز التنوع الثقافي، وتم تبني الاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تعبيرات التنوع الثقافي في العام 2005 (انظر السؤال 76).

وتم تبني عدد من الصكوك لحماية الأشخاص الذين يلعبون دوراً مهماً في تبني الحياة الثقافية والعلمية،<sup>(94)</sup> حيث انشغلت اليونسكو UNESCO بصفة خاصة منذ العام 1989 في تشجيع الدول الأعضاء ومساعدتهم على تصميم وتكييف الإعلام وقوانين الاتصالات والمعلومات بالتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان ومعايير الديمقراطية المعترف بها عالمياً.

وتعتبر البحوث المتنوعة التخصص التي تهدف إلى دراسة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الناتجة عن عملية العولمة والنموذج الجديد من التنمية، من أهم مجالات عمل اليونسكو UNESCO في العلوم الإنسانية، حيث كانت موضوعات الهجرة وحقوق المهاجرين، وتخفيف حدة الفقر، وحقوق الإنسان موضع العديد من المشاريع التطبيقية والأنشطة البحثية.

واستجابة للتحديات الجديدة الناتجة عن التقدم في البحث في مجال المعلومات الجينية البشرية وتطبيقاتها، وتبنت اليونسكو UNESCO الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان (1997)، ويحقق الإعلان توازناً بين الحفاظ على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبين الحاجة إلى ضمان حرية البحث. ويقرر الإعلان بأن البحث والمعالجة ستستمر في ظل الاحترام الكامل للكرامة الإنسانية، وأن أحداً لن يتعرض للتمييز على أساس الخصائص الجينية، وجاء الإعلان العالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان استجابة لحزمة واسعة من المعضلات الأخلاقية المعقدة التي برزت نتيجة التطورات في جوانب الطب ومجالات الحياة، ويتضمن الإعلان مبادئ أخلاقية متفق عليها عالمياً، تنبني على مبادئ حقوق الإنسان، وفي عمل ذلك، فإنها تقر بوضوح العلاقة المترابطة بين الأخلاق وحقوق الإنسان في مجالات محددة من أخلاقيات البيولوجيا.

## 76. ما هي آليات المراقبة الموجودة لدى اليونسكو UNESCO ؟

تتوافر الإجراءات التي تستطيع من خلالها منظمة اليونسكو UNESCO القيام بعملها في مجال تعزيز وضمن تفعيل حقوق الإنسان على نحو نسبي في المعاهدات والتوصيات التي تبنتها المنظمة، وتمثل المنهجية المستخدمة في آلية إعداد التقارير ونظام الشكاوى.

(94) التوصية المتعلقة بوضع الفنان (1980)، اتفاقية حقوق الطبع العالمية (1952). وجرت مراجعتها في (1972).  
التوصية الخاصة بوضع الباحثين العلميين (1974).



ودخلت اتفاقية اليونسكو UNESCO لمناهضة التمييز في التعليم حين النفاذ في العام 1962، وبحلول 31 مايو/أيار 2009، أصبحت 95 دولة أطرافاً في هذه الاتفاقية،<sup>(95)</sup> وتلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف بتبني السياسة الوطنية التي تعزز مبدأ تكافؤ الفرص والمعاملة في الأمور المتعلقة بالتعليم، وتتعهد الدول الأطراف، من خلال التشريعات، كلما كان ذلك لازماً، بعدم وجود تمييز في قبول الطلبة في معاهد التعليم، أو أي تمييز في معاملة الطلبة، كما يضمن حق الرعايا الأجانب في الحصول على نفس المستوى من التعليم. وتستند إجراءات التنفيذ على نظام من التقارير التي تقدمها الدول المشاركة، وتدققها لجنة الاتفاقيات الخاصة والتوصيات، ثم تقدم التقارير وملاحظات اللجنة إلى المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو UNESCO، وتنحصر الإجراءات الوحيدة الممكنة اتخاذها في شكل قرارات يمررها المؤتمر العام على أساس القضايا المطروحة.

ومن أجل استكمال وتقوية هذا النظام، تم تشكيل لجنة «للمصالحة والمساوي الحميذة» بمقتضى بروتوكول ملحق بهذه الاتفاقية<sup>(96)</sup> للتعامل مع الشكاوى المقدمة من الدول التي تدعي بأن دولة أخرى من الدول الأطراف لا تطبق أحكام وشروط الاتفاقية، وتتركز ولاية اللجنة على التوصل إلى حلول مرضية، وفي حال فشل ذلك، تقديم التوصيات التي يمكن أن تشمل على مطالبة محكمة العدل الدولية بإبداء الرأي (غير أن هذا الإجراء الأخير لم يجرى تطبيقه حتى الآن).

ومن الإجراءات الأخرى الموجودة لتطبيق وتنفيذ ما يرد في صكوك اليونسكو UNESCO والمتعلقة بمسائل مثل وضع المعلمين، فقد تأسست لجنة خبراء مشتركة من كل من منظمة العمل الدولية ILO واليونسكو UNESCO حول تطبيق توصيات تتعلق بوضع المعلمين (1966) وذلك في العام 1968 بقرار من المجلس التنفيذي لليونسكو ومجلس إدارة منظمة العمل الدولية ILO. وتتشكل اللجنة من 12 خبيراً مستقلاً، نصفهم من اختيار منظمة العمل الدولية بينما تقوم منظمة اليونسكو UNESCO باختيار النصف الآخر، وتجري النقاشات حول الحاجة إلى تحديث التوصيات وإدراج بعض النواحي الموجودة فيها من خلال وضع اتفاقية محتملة حول وضع المعلمين، ومع التسليم بحقيقة أن هذه اللجنة تراقب تطبيق ما يرد في كلا الصكوكين المعياريين، فقد قرر المجلس التنفيذي<sup>(97)</sup> أن يغير اسم اللجنة المشتركة إلى لجنة الخبراء المشتركة لمنظمة العمل الدولية ILO ومنظمة اليونسكو UNESCO لتطبيق التوصيات المتعلقة

(95) بحلول 31 مايو/أيار 2009، انضمت 95 دولة إلى اتفاقية منظمة اليونسكو UNESCO لمناهضة التمييز في التعليم. للحصول على أسماء الدول الأطراف، راجع الصكوك الدولية الرئيسية، ووضع الوثائق على حاله حتى 31 مايو/أيار 2009 (متاح على الرابط [www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf) أو [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)) (96) بروتوكول اليونسكو UNESCO الذي يؤسس لجنة للمصالحة والمساوي الحميذة منوط بها فض النزاعات التي تنشأ بين الدول الأطراف في 31 مايو/أيار 2009. كان هناك 34 عضواً في هذا البروتوكول. للحصول على أسماء الدول الأطراف، راجع الصكوك الدولية الرئيسية، ووضع الوثائق على حاله حتى 31 مايو/أيار 2009 (متاح على الرابط [www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf) أو [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)) (97) قرار المجلس التنفيذي رقم 2-2-3 في جلسته المائة والثانية والسنتين

بالمعلمين، وذلك بحسب مقترح من اللجنة المشتركة بهدف توسيع ولاية اللجنة بما يلي القرار<sup>(98)</sup>.

كما قامت اليونسكو UNESCO بجهود لحماية الملكية الثقافية باعتبار أن مثل هذا المجال مرتبط على نحو وثيق بالحقوق الثقافية، وتوجد ثلاث اتفاقيات لمنظمة اليونسكو UNESCO تعالج قضية الملكية الثقافية وهي: اتفاقية حماية الملكية الثقافية في حالة حدوث نزاع مسلح (معاهدة لاهاي)، بالإضافة إلى قوانين لتنفيذ الاتفاقية، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية وقرارات المؤتمر (1954)، والاتفاقية بشأن سبل حظر ومنع الاستيراد والتصدير غير القانونيين ونقل الملكية الثقافية (1970)، والاتفاقية الخاصة بحماية التراث الطبيعي والثقافي العالمي (1972).

وفي أكتوبر/تشرين أول 2005، تبنى المؤتمر العام لليونسكو UNESCO الاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تعبيرات التنوع الثقافي، ويرسي هذا الصك تعريف دائرة من الحقوق والالتزامات للدول الأطراف في تعزيز وحماية تعبيرات التنوع الثقافي، وتنشئ جهازين، وهما: «مؤتمر الأطراف» والذي يعد هيئة استطلاعية ورئيسية للاتفاقية، و«اللجنة الحكومية الدولية»<sup>(99)</sup>، والتي يقع على عاتقها مسئولية تعزيز أغراض ومقاصد الاتفاقية وتشجيع ومراقبة تطبيقها، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 18 مارس/آذار 2007، وصودق عليها من قبل 98 دولة ومن قبل المجتمع الأوروبي (100) بحلول 31 مايو/أيار 2009.

وقد تم البحث في تحسين فعالية هذه الآليات في جلسات عدة للمجلس التنفيذي، وقام كل من المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC في أكتوبر/تشرين أول 2001 بتأسيس مجموعة الخبراء المشتركة لمراقبة الحق في الحصول على التعليم، وقد منحت هذه المجموعة ولاية النظر في احتمالات تقليص عبء إعداد التقارير في الدول، واحتمالية زيادة فعالية الإجراءات القائمة، وقد دعا المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين في أكتوبر/تشرين أول 2003 إلى تنظيم تقارير الدول المتعلقة بالاتفاقيات والتوصيات على أساس موضوعي، كما دعا إلى أخذ المعلومات التي تجمعها الآليات التعاقدية للأمم المتحدة في الحسبان.

(98) قرار المجلس التنفيذي رقم 3-6 في جلسته المائة والسابعة والخمسين

(99) كما هو منصوص عليه في المادة رقم 23. فاللجنة الحكومية الدولية للاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تنوع التعبير الثقافي سيتم إنشائها بعد أن يتجاوز عدد الدول المصادقة الخمسين دولة. وسوف تتشكل من مثلي 24 دولة طرفاً في الاتفاقية. وتنتخب بدورة ممتدتها أربع سنوات بواسطة مؤتمر الأطراف. ويمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن اللجنة الحكومية الدولية على الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو [www.unesco.org](http://www.unesco.org)

(100) بحلول 31 مايو/أيار 2009. صادق على الاتفاقية بشأن حماية وتعزيز تنوع التعبير الثقافي 95 دولة والمجتمع الأوروبي. للحصول على أسماء الدول الأطراف، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. حتى 31 مايو/أيار 2009.

متاح على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

## 77. هل تستطيع منظمة اليونسكو UNESCO تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات مدعاة لحقوق الإنسان؟

لنظمة اليونسكو UNESCO إجراء مجدد للتعامل مع الشكاوى المقدمة من ضحية أو شخص معين أو مجموعة من الأشخاص أو منظمة وطنية أو دولية غير حكومية، ممن لديهم معرفة موثقة حول الادعاء بوقوع انتهاك لحقوق الإنسان في مجالات اختصاص المنظمة، أي التعليم والعلوم والثقافة والاتصال، وإذا ما وافق مقدم الشكاوى على نشر اسمه، يتم إعلام الحكومة المعنية ومطالباتها بتقديم ملاحظاتها الخطية بخصوص الشكاوى، ويشار إلى هذه الملاحظات بأنها "المراسلات"، ويتم فحص هذه المراسلات والردود المقدمة من الحكومة، إن توافرت، بواسطة لجنة المجلس التنفيذي للاتفاقيات والتوصيات في جلسة مصورة، ويمكن لممثلي الحكومات المعنية أن يحضروا اجتماعات اللجنة لتقديم معلومات إضافية أو للإجابة على أسئلة معينة يطرحها أعضاء اللجنة.

وتقوم اللجنة بداية بدراسة إمكانية قبول المراسلة، وبعد أن يتم إعلان قبولها، والنظر فيما إذا كانت تحتاج إلى مزيد من الإجراءات، وتحرص اللجنة على أن تساعد هذه المعلومة في التوصل إلى حل ودي بهدف تعزيز التقدم في حقوق الإنسان ضمن جوانب اختصاص اليونسكو UNESCO، وتمثل الخطوة الثانية في تقديم تقرير سرّي للمجلس التنفيذي لليونسكو والذي ينظر في اتخاذ الإجراء الذي يراه مناسباً.

ولا يتعلق هذا الإجراء فحسب بالأفراد أو القضايا الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان، بل وبالقضايا المتعلقة بالانتهاكات الجماعية والمنهجية والصارخة، وتبقى القضية موضع نظر عندما تتراكم حالات فردية تشكل معاً نمطاً ثابتاً من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو من سياسة تناهض حقوق الإنسان المطبقة وفقاً للقانون أو الواقع الفعلي في الدولة، ويمكن النظر في المراسلات المتعلقة بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء اجتماعات المجلس التنفيذي أو المؤتمر العام، غير أنه لم يتم تطبيق هذا الإجراء حتى الآن.

وتخضع إجراءات اليونسكو UNESCO في بعض نواحيها إلى شروط مسبقة أقل تشدداً بالمقارنة ببعض الإجراءات الدولية والإقليمية لمعالجة الادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لا تحتاج هذه الإجراءات لاستنفاد الحلول الداخلية، وتحتاج فقط لدليل على المحاولة لاستنفاد هذه الحلول، كما أن فحص القضية بواسطة إحدى المنظمات الدولية الأخرى لا يحول دون فحصها وفقاً لإجراءات اليونسكو UNESCO.

ومنذ العام 1978 وحتى العام 2007، بلغ عدد المراسلات التي نظرتها لجنة الاتفاقيات والتوصيات وتم حلها على نحو مرض 344 شكوى، وذلك بالأساس عبر الحوار بين اللجنة والدول المعنية. وتبقى التقارير والقضايا التي تفحصها

اللجنة في إطار من السرية، ولكن وفقاً لقواعد إجراءات المجلس التنفيذي الصادرة في العام 2005 (بناء على القاعدة رقم 29) يتم السماح بالاطلاع العام على وثائق المجلس الخاصة بعد فترة عشرين عاماً<sup>(101)</sup>.

## 78. ما هي المساهمة التي تقدمها منظمة العمل الدولية ILO في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؟

تأسست منظمة العمل الدولية ILO في العام 1919، وأصبحت وكالة متخصصة في نظام الأمم المتحدة في العام 1946، وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال أنشطتها في المجالات الاجتماعية والعمالية، ويُعرف هذا الهدف بالعمل من أجل تحقيق "العمل اللائق"، والأساس لعمل منظمة العمل الدولية ILO في حقوق الإنسان هو وضع معايير دولية للعمل والإشراف على تطبيقها بواسطة الدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك تقديم المساعدة التقنية للدول وغيرها من أجل وضع هذه المعايير والمبادئ موضع التنفيذ الفعلي.<sup>(102)</sup>

ومنظمة العمل الدولية ILO هي منظمة ثلاثية التكوين، بما يعني أن كافة الهيئات المشرعة في المنظمة تتألف من ممثلين للحكومات وأرباب العمل والعمال، والذين يشاركون بالتساوي في صناعة القرارات ومراقبة إجراءات المنظمة.

ويتم تبني معايير العمل الدولية بواسطة هيئة رئيسية في المنظمة وهي "مؤتمر العمل الدولي"، وذلك في صورة اتفاقيات وتوصيات، وتتعلم هذه الاتفاقيات بحقوق الإنسان الأساسية ضمن جوانب اختصاص منظمة العمل الدولية ILO، ومن ذلك اتفاقية الحريات النقابية وحظر العمل القسري، والتحرر من التمييز في العمل والتوظيف وعماله الأطفال... إلخ. كما تضع هذه الاتفاقيات المعايير في مجالات شروط العمل، والسلامة والصحة المهنية، والضمان الاجتماعي، والعلاقات الصناعية، وسياسات التوظيف والإرشاد المهني، وتوفير الحماية للجماعات الخاصة كالنساء والمهاجرين والسكان الأصليين وأبناء القبائل.

## 79. ما هي إجراءات المراقبة في منظمة العمل الدولية ILO؟

توجد عدة إجراءات للمراقبة والإشراف على تنفيذ معايير منظمة العمل الدولية ILO، فعندما تصادق دولة على الاتفاقيات، فإنها تتعهد بتقديم تقارير دورية بشأن الإجراءات المتخذة لتفعيل أحكام الاتفاقية، تقوم الحكومات بإرسالها إلى تنظيمات العمال وأرباب العمل في كل بلد، والذين يمكنهم أن يتقدموا بملاحظات وتعليقات عليها، ثم تقوم لجنة مستقلة مكونة من عشرين عضواً من الخبراء في

(101) قواعد وإجراءات المجلس التنفيذي لليونسكو. إصدار 2005. متاح على الرابط <http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001390/139080e.pdf>

(102) نالت منظمة العمل الدولية ILO جائزة نوبل للسلام في العام 1969.

تطبيق الاتفاقيات والتوصيات بفحص هذه التقارير والملاحظات المتعلقة بمدى التزام الحكومات بها، وفي تقييمها لهذه التقارير، تتيح اللجنة بعض المرونة محددة في تنفيذ الاتفاقيات، دون أن يعني ذلك أن الاختلافات في الأنظمة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تغير من طبيعة التزامات الحكومات، وخصوصاً فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية.

وتقدم اللجنة تقريراً عن عملها إلى مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد سنوياً، وتقوم لجنة المؤتمر المختصة بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات بفحص هذا التقرير، وهذه اللجنة ثلاثية الأطراف وتتكون من ممثلين للحكومات والعمال وأرباب العمل. وعلى مر السنوات، كان لوضع المعايير والأنشطة الإشرافية التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية ILO نفوذاً ملموساً في تغيير التشريعات الاجتماعية وتشريعات العمل لدى الدول الأعضاء، كما ساعد في تحسين ظروف ومعيشة العمال.

وعندما تظهر صعوبات في الالتزام بالاتفاقيات، تقدم منظمة العمل الدولية ILO المساعدة إلى الدول المعنية للعثور على الحلول المناسبة، ويتم ذلك من خلال شبكة من المستشارين الفنيين عبر العالم، ومن خلال مجموعة متنوعة من الوسائل الأخرى، وتستند المساعدة الفنية من منظمة العمل الدولية ILO في كافة الجوانب إلى معايير المنظمة، كما يُطلب من الدول الأعضاء إعداد تقرير عن العوائق التي تقف أمام المصادقة على اتفاقيات منظمة العمل الدولية ILO.

## 80. هل يمكن لمنظمة العمل الدولية ILO أن تتلقى شكاوى حول ادعاءات بانتهاكات لحقوق الإنسان؟

علاوة على الوظيفة الإشرافية الاعتيادية لمنظمة العمل الدولية ILO التي تقوم على التقارير التي تقدمها الحكومات، وبموجب دستور منظمة العمل الدولية ILO، هناك إجراءان للشكاوى بهدف تفعيل معايير العمل، الأول يسمح لأي أرباب عمل أو تنظيمات عمالية بالتقدم بعروض لادعاء وقائع محددة تبين أن إحدى الدول الأعضاء قد أخفقت في الوفاء بالتزاماتها في الاتفاقية التي صادقت عليها، وتقوم لجنة ثلاثية خاصة من الهيئة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ILO بفحص هذه القضية لتحديد مدى جدية الالتزام بتطبيق الاتفاقية المعنية.

أما الإجراء الثاني فيسمح لإحدى الدول الأعضاء بتقديم شكوى ضد دولة عضو أخرى إذا اعتبرت أنها لا تضمن التقيد بتطبيق اتفاقية صادقت عليها الدولتين. كما يمكن للهيئة الإدارية أن تقدم شكوى، بمبادرة منها أو بتلقيها شكوى من وفد معين في مؤتمر العمل الدولي السنوي، ويمكن للهيئة الإدارية أن تشكل لجنة تحقيق، وإذا لم تقبل الحكومة المعنية بنتائج اللجنة، فإن لها الحق في أن تحيل القضية إلى محكمة العدل الدولية، وهو ما لم يحدث حتى الآن، لأن نتائج لجنة التحقيق عموماً كانت موضع قبول الحكومات المعنية.

ومؤخراً قامت منظمة العمل الدولية ILO بالاحتجاج بمادة من دستورها تسمح باتخاذ إجراءات أخرى تضمن متابعة الشكاوى بالشكل الملائم، وتستعين في ذلك بمنظمات دولية وحكومات أخرى. ولم يتم تقديم سوى عدد محدود نسبياً من عروض الوقائع والشكاوى، لكن هذا العدد كان متعلقاً بقضايا هامة، خصوصاً تلك المرتبطة بحقوق نقابات العمال والتمييز والعمل القسري.

## 81. ما هي إجراءات منظمة العمل الدولية ILO المتوافرة لحماية حقوق نقابات العمال؟

في العام 1950 قامت منظمة العمل الدولية ILO بإعداد إجراء خاص لفحص شكاوى انتهاكات حقوق نقابات العمال وحقوق منظمات أرباب العمل، وهو إجراء مكمل للإجراءات الإشرافية العامة للاتفاقيات، ويجوز لتنظيمات العمال أو أرباب العمل أو الحكومات أن تقدم مثل هذه الشكاوى. وعلى أرض الواقع، يتم تقديم معظم هذه الشكاوى من قبل نقابات العمال الوطنية أو الدولية، وقد تخص هذه الشكاوى جميع حقوق نقابات العمال، بما في ذلك الحقوق غير المدرجة في الاتفاقيتين الأساسيتين: الاتفاقية رقم 78 حول الحريات النقابية وحماية الحق في التنظيم (1948)، والاتفاقية رقم 98 حول تطبيق مبادئ الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية (1949).

ويمكن تقديم الشكاوى ضد أية حكومة، سواء صادقت على الاتفاقيات أم لا، وتقوم على إثرها اللجنة الثلاثية للحرية النقابية في الهيئة الإدارية بفحص كافة هذه الادعاءات، وقد تحيلها لمزيد من التحقيق إلى مفوضية تقصي الحقائق والصلح للحرية النقابية. ومن الناحية العملية، قامت اللجنة ذاتها بفحص معظم الشكاوى التي تلقتها، وقد عززت توصيات اللجنة القيام بإجراءات مستعجلة، والتي تفاوت بين إلغاء أو تعديل تشريع ما وإعادة العمال المفصولين إلى عملهم، وإطلاق سراح النقيبين المسجونين، وفي بعض الحالات، جرى تخفيف عقوبات بالإعدام بحق أعضاء نقابات عمالية. وبين عامي 1952 و2000، تلقت اللجنة وفحصت أكثر من 2000 شكاوى.

## 82. ما هي المعايير التي تبنتها منظمة العمل الدولية ILO بشأن آثار العولمة على حماية حقوق العمل؟

تبنت منظمة العمل الدولية ILO في يونيو/حزيران 1998 "إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعتها"، ويقر الإعلان بالتحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة وتحرير التجارة في الصراع من أجل حقوق العمال، وغالباً ما تؤدي إزالة حواجز التجارة إلى إضعاف المعايير المحلية التي ترسيها الحكومات، وذلك كوسيلة لكفالة منافسة أكبر في العمل والصناعات المحلية، وكان من الضروري

إعادة التأكيد على السياسات الاجتماعية، ويهدف الإعلان إلى ضمان التقدم الاجتماعي بالتوازن مع التنمية الاقتصادية.

وفي سبيل تحقيق ذلك، يعيد الإعلان التأكيد على ضرورة التزام المجتمع الدولي، وجميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ILO -وبنية حسنة- بالعمل على احترام وتعزيز وإدراك أربعة من المبادئ التي تم إقرارها في الاتفاقيات الأساسية الثماني لمنظمة العمل الدولية ILO، وهي: حق العمال وأرباب العمل في الحريات النقابية والاعتراف الفاعل بحق المفاوضة الجماعية (الاتفاقيتان 87 و98)، وحظر كافة أشكال العمل القسري والإجباري (الاتفاقيتان 29 و105)، والإلغاء الفاعل لعمالة الأطفال (الاتفاقيتان 138 و182)، وإلغاء التمييز في العمل والتوظيف (الاتفاقيتان 100 و111)، ويحظر الإعلان استخدام معايير العمل لأغراض الحماية التجارية، وفي الوقت ذاته يؤكد أن الفائدة التنافسية لأي دولة في إنتاج البضائع والخدمات يجب أن لا تتأثر بالإعلان ومتابعته.

وتلتزم الدول بحماية هذه المبادئ في تشريعاتها المحلية في الممارسة، ويقر الإعلان بالتزام منظمة العمل الدولية ILO بمساعدة الدول الأعضاء في تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستخدام الكامل للمناخ الدستورية والعملية والموازنات المالية لتعزيز الاتفاقيات الأساسية لتوفير مناخ مناسب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينص الإعلان على إجراء متابعة لأغراض التعزيز باتجاه تفعيل هذه الأهداف، والتي تركز على أداتين من أدوات تعزيز التقارير لمنظمة العمل الدولية ILO: المراجعة السنوية، والتقارير العالمي. وهناك برنامج كبير للمساعدة الفنية في سبيل تفعيل هذه الحقوق لاستكمال البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال.



أما المراجعة السنوية فتتمثل في تقارير تقدمها الحكومات لوصف الجهود المتخذة لاحترام المبادئ والحقوق المتعلقة بالاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ILO التي لم تكن موضع مصادقتها، وكذلك مراجعة ملاحظات تنظيمات العمال ومنظمات أرباب العمل. وتقدم هذه التقارير خط أساس للمواجهة، يمكن للدول أن تقيس من خلاله مدى تقدمها، بينما التقرير العالمي، والذي يقدمه المدير العام لمنظمة العمل الدولية ILO سنوياً إلى مؤتمر العمل الدولي، فهو يدرس الوضع في ضوء أحدث فئات المبادئ والحقوق الأربعة، وبالتالي يتم تغطية ومراجعة الفئات الأربع كل أربع سنوات، وبما يوفر الأساس لتحديد الأولويات المستقبلية حتى تتمكن منظمة العمل الدولية ILO، من خلال نشاطات المساعدة التقنية، مساعدة أعضائها في تفعيل المبادئ والحقوق الأساسية.

وفي الوثيقة النهائية للقمّة الدولية للتنمية الاجتماعية في يوليو/تموز 2000، التزمت الدول الاعضاء بتحسين جودة العمل في سياق العولمة، بما يشمل تعزيز ذلك وغيره من مبادرات منظمة العمل الدولية ILO، كما تشارك منظمة العمل الدولية ILO في عدد من المبادرات الأخرى التي ترتبط بشكل وثيق بمعاييرها ومبادئها، ومن ذلك الميثاق العالمي للأمم المتحدة (المبادئ التسعة التي تعكس حقوق العمال)، ومقاربات الأوراق الإستراتيجية للقضاء على الفقر.

### 83. ما هي المبادرات الأخرى التي تبنتها منظمة العمل الدولية ILO للتعامل مع البعد الاجتماعي للعولمة؟

أسست منظمة العمل الدولية ILO لجنة عالمية حول البعد الاجتماعي للعولمة للنظر في التداعيات الاجتماعية للعولمة. وترأس هذه اللجنة، التي عقدت أول اجتماعاتها في مارس/آذار 2002، رئيسا دولتين، وكان أعضاؤها من جميع مناطق العالم، وكان الهدف الاسمي لها كان إيجاد طرق تساهم من خلالها العولمة في خفض مستويات الفقر والبطالة، وفي تسريع النمو والتنمية المستدامة، كما هدفت هذه اللجنة إلى صياغة خطوات راسخة لإرشاد وتشكيل مسار العولمة في سبيل تعزيز المشاركة العادلة في فوائدها.

وقدمت اللجنة تقريرها الختامي في العام 2004، ودعت «لعولمة عادلة، توفر الفرص للجميع»، وفي تقريرها هذا، تقدمت اللجنة باقتراح إستراتيجية للتحديات التي تؤثر في العولمة عبر سلسلة من التوصيات<sup>(103)</sup>. وكان من الخطوات المهمة والدافعة إلى الامام، تبني منظمة العمل الدولية ILO للإعلان بشأن العدالة الاجتماعية والعولمة العادلة، وذلك في جلستها الـ 97

(103) بشأن تقرير اللجنة العالمية للبعد الاجتماعي للعولمة. أنظر

[www.ilo.org/fairglobalization/report/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/fairglobalization/report/lang--en/index.htm)



في 10 يونيو/حزيران 2008، ويعبر الإعلان عن الرؤية المعاصرة لولاية منظمة العمل الدولية ILO في عصر العولمة، وفي هذه الوثيقة، أبرز ممثلو الحكومات وأرباب الأعمال والتنظيمات العمالية من الدول الأعضاء الـ 182، الدور المحوري للمنظمة في المساعدة لتحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية في سياق العولمة. ولقد التزمت الدول الأعضاء بالعمل على تقوية قدرات منظمة العمل الدولية ILO للتقدم في إحراز هذه الأهداف، من خلال برنامج للعمل اللائق<sup>(104)</sup>، ويؤسس الإعلان لمفهوم العمل اللائق الذي تطوره منظمة العمل الدولية ILO منذ العام 1999، وتضعه في قلب سياسات المنظمة.

## 84. ما هي مساهمة منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؟

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) FAO وكالة متخصصة في نظام الأمم المتحدة، وقد تأسست هذه المنظمة في العام 1945 بولاية تنص على رفع مستويات التغذية وتحسين الإنتاج الزراعي وتحسين ظروف معيشة سكان الريف، وتسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى تخفيف حدة الفقر والجوع بتعزيز التنمية الزراعية وتحسين التغذية والأمن الغذائي، وهدفها الاسمي هو تلبية حاجات أجيال الحاضر والمستقبل عبر تعزيز التنمية التي لا تؤثر سلباً في البيئة، وأن تكون مناسبة فنياً ومجدية اقتصادياً ومقبولة اجتماعياً. وتتكون الهيئة الإدارية لمنظمة الأغذية والزراعة من مؤتمر الدول الأعضاء والذي يعقد كل سنتين لمراجعة عمل المنظمة وإقرار برنامج العمل والموازنة للدورة التالية. ويقوم دور منظمة الأغذية والزراعة FAO في مجال حقوق الإنسان بشكل رئيسي على تنظيم قمة الغذاء العالمية والتي عقدت في العام 1996. ووفقاً للهدف رقم (4/7) من برنامج عمل القمة، وتشمل استراتيجية الإطار لعمل منظمة الأغذية والزراعة FAO للسنوات 2000-2015 على مقارنة الأمن الغذائي بالاستناد إلى حقوق الإنسان، وبالإضافة لذلك، فقد استضافت منظمة الأغذية والزراعة FAO في العام 2002 "قمة الغذاء العالمية: خمس سنوات أخرى"، والتي تبنت إعلاناً يعيد التأكيد على "حق كل فرد في الحصول على طعام آمن ومغذٍ".

(104) برنامج العمل اللائق هو مفهوم مطور ضمن إطار عمل منظمة العمل الدولية ILO ومبني على التشغيل والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي والثلاثية والمبادئ الأساسية وحقوق العمل. للمعلومات إضافية عن المفهوم أنظر [http://www.ilo.org/global/About\\_the\\_ILO/Media\\_and\\_public\\_information/Press\\_releases/lang-en/WCMS\\_094186/index.htm](http://www.ilo.org/global/About_the_ILO/Media_and_public_information/Press_releases/lang-en/WCMS_094186/index.htm).

## 85. ما هي مساهمة منظمة الصحة العالمية WHO في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؟

تأسست منظمة الصحة العالمية WHO، وهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الصحة، في 7 أبريل/نيسان 1948، وتهدف منظمة الصحة العالمية WHO إلى بلوغ كافة الشعوب أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية، ووفقاً لدستورها يتم التأكيد على الصحة كحق أساسي، وهو ما أعيد التأكيد عليه في الإعلان العالمي للصحة في العام 1998. وتشكل الهيئة الإدارية لمنظمة الصحة العالمية من جمعية الصحة العالمية والتي تتألف من ممثلي 193 دولة عضواً، ومهمتها الأساسية لجمعية الصحة العالمية هي إقرار برنامج منظمة الصحة العالمية WHO وميزانيتها كل سنتين، واتخاذ القرار في قضايا سياسة المنظمة الرئيسية. وتعمل منظمة الصحة العالمية بصفتها السلطة الموجهة والمنسقة لنشاطات الصحة العالمية، وتقوم المنظمة بنشر قرارات سياستها بخصوص قضايا الصحة الدولية، وتعزيز عقد الاتفاقات الدولية بشأن سياسات الصحة، وتحفيز ترشيد حشد الموارد لخدمة الصحة ومساندة الدول النامية من خلال تحديد احتياجاتها من الموارد الخارجية.

وأقرت جمعية الصحة العالمية قواعد متعددة صُممت لمنع الانتشار الدولي للأمراض، وقرارات عدة في موضوعات متعلقة بإدراك الحقوق المكفولة في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومن ذلك الحق في الغذاء، والصحة الأسرية، والبحث الطبي. وقد تم تنظيم عدد من أنشطة البحث والتدريب حول الصحة وحقوق الإنسان، بما في ذلك تدريب الطواقم الصحية، وبالمثل إعداد بيبلوغرافيا مرجعية، وقاعدة بيانات عن المؤسسات، وخطوط عريضة حول التعامل مع داء السل انطلاقاً من منهجية حقوق الإنسان، وتصدر منظمة الصحة العالمية WHO تقريراً سنوياً عن الصحة العالمية، وقد ركز تقرير العام 2008 على الحاجة لتعزيز الرعاية الصحية والأساسية.

## 86. ما هي مساهمة صندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» UNICEF في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؟

يتولى صندوق الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» UNICEF حماية حقوق الأطفال والمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع فرصهم في إفراز كامل طاقاتهم وقدراتهم.

وتستلهم اليونيسيف UNICEF أحكام ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين الملحقين بها، وبمقتضى ولاية اليونيسيف للعمل على

تعزيز المساواة في الحقوق للنساء والفتيات، ولذلك تعتبر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة مركزية في عمل هذه المنظمة، بجانب المعايير الدولية الأخرى لحقوق الإنسان التي توجه مسار العمل الواقعي لليونيسيف هي اتفاقيتي منظمة العمل الدولية ILO رقم 138 ورقم 182 واتفاقية لاهاي بشأن التبني عبر حدود الدول.

وتعمل مكاتب اليونيسيف UNICEF مع شركاء محليين لتحديد المناهج القائمة على حقوق الإنسان لمعالجة المشكلات المعقدة التي تعيق كفاءة حقوق الإنسان مثل: وفيات السيدات الحوامل، والإيدز، وعمالة الأطفال، وسوء التغذية، والعنف ضد الأطفال، وحق الإناث في التعليم، وذلك بهدف المساهمة في خلق عالم ملائم للأطفال.

وتؤكد اليونيسيف على الصلة الوثيقة بين تعزيز حقوق الأطفال والنساء وبين الإنجاز المستمر والمستدام لأهداف التنمية البشرية.

## 87. ما هي مساهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؟

تم تأسيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في العام 1965 ويهدف إلى تعزيز التقدم الفني والاقتصادي في الدول النامية، وتبني المنظمة حماية حقوق الإنسان في مجالات الحكم الديمقراطي، وخفض معدلات الفقر، ومنع الأزمات والتعافي منها، والطاقة والبيئة، وتقنية المعلومات والاتصال، والإيدز.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP مع 174 حكومة من خلال شبكة مؤلفة من 146 مكتباً حول العالم وعدداً آخر من البرامج، وتتقرر البرامج الرئيسية وقرارات السياسات بواسطة مجلس تنفيذي مكون من 36 عضواً ويضم ممثلين لكل من الدول المتقدمة والنامية.

ويقوم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP على مساعدة الدول ومشاركتها الحلول من خلال شبكة عالمية، ومن خلال هذا النوع من التنسيق وضمان التوظيف الأكثر فعالية للأمم المتحدة وموارد المساعدة الدولية، وفي كل سنة منذ العام 1990 يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريراً للتنمية البشرية، يهدف إلى وضع الناس في قلب المسار التنموي من حيث المجادلة والسياسة والحماية الاقتصادية وتجاوز معيار دخل الأفراد نحو تقييم مستوى رفاه الشعوب على المدى البعيد.

ومنذ إعداد التقرير الأول، تم تطوير أربع مؤشرات متكاملة للتنمية البشرية - جدول التنمية البشرية، وجدول التنمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ومقياس تمكين النوع الاجتماعي (نوع الجنس)، وجدول الفقر البشري، وكل تقرير يركز على موضوع محدد في جدال التنمية الحالي، بما يوفر تحليل مثمر وتوصيات في مجال السياسات العامة.

وتم تبني رسائل التقرير وأدوات تفعيلها بواسطة شعوب العالم على النحو الذي تثبته التقارير الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الدول في أكثر من 140 دولة، وتقرير التنمية البشرية هو تقرير مستقل، فهو من إنتاج فريق مختار من علماء بارزين ومختصين في التنمية وأعضاء من مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وتتم ترجمة التقرير إلى أكثر من ستة لغات، وتوفره في أكثر من 100 دولة كل سنة.

## 88. كيف تتصل أنشطة كل من البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF ومنظمة التجارة العالمية بحقوق الإنسان؟

تعرض كل من البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF لتحدي القول بعدم المبادرة إلى تطوير سياسة وأجندة عمل متماسكة لحقوق الإنسان، وقد أصبح البنك الدولي أكثر وضوحاً في السنوات الأخيرة في تحديد سياسة الإقراض التي يتبعها على صلة بقضايا حقوق الإنسان والأمور المرتبطة بها، مثل الحد من الفقر ومؤخراً، قام البنك الدولي بالتركيز على الأمن الغذائي، وأسس برنامج الاستجابة للآزمة العالمية للغذاء، بهدف إبراز الإشكاليات ذات الصلة بآزمة الغذاء العالمية، وهذا البرنامج هو جزء من مجموعة البنك الدولي للمعالجة الجديدة لسياسات الغذاء، والتي وضعتها 150 دولة.

ويحلول فبراير/شباط 2009، تم توزيع 497 مليون دولار أمريكي في 30 بلداً، بميزانية إجمالية قدرها 866 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض، كما شارك البنك في الاجتماع رفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي (مدير/إسبانيا - يناير/كانون ثان 2009).

ولا يزال الجدل قائماً حول مدى ملائمة دور البنك الدولي كمصلح سياسي أو أخلاقي، ولاي مدى في ضوء ولايته القانونية يمكنه التعامل مع اعتبارات حقوق الإنسان بدلاً من الاعتبارات الاقتصادية الصرفة، وكيف يمكنه الانخراط في قضايا حقوق الإنسان.

وهناك جدل مماثل فيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، وفي حالة صندوق النقد الدولي فإن السياسات المبنية على الاشتراط (والتي تتطلب خفض إنفاق الحكومة والقطاع العام) تثير تبايناً متصلاً، وقد جادلت العديد من قطاعات المجتمع المدني بأن هذه السياسات قادت إلى خفض الإنفاق على جوانب اجتماعية حرجية كالتيعليم والصحة، وجعلت موقف فقراء الريف بوجه خاص أكثر خطورة.

وكانت منظمة التجارة العالمية موضع العديد من الجدالات الحادة بشأن حقوق الإنسان والتنمية البشرية، وقد ركز أحد أوجه الجدل الرئيسية على مقارنة النواحي الاجتماعية، والتي تجمع حقوق الإنسان ومعايير العمل ضمن الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة في العام 1994.

وفي مؤتمر الدوحة الوزاري، وكذا في المؤتمر الوزاري السابق الذي عقد في سنغافورة، أعاد الوزراء التأكيد على أن منظمة العمل الدولية ILO هي الهيئة المختصة والمفوضة دولياً للتعامل مع معايير العمل الجوهرية.

وفي قلب هذا الجدال جاءت قضية القيود التجارية وما إذا كان فرضها على البضائع وتمثل انتهاكاً للمعايير الجوهرية للعمل وحقوق الإنسان، وقد اختلفت الآراء حول هذه القضية باتساع كبير، وما زال الجدال في هذا الشأن نشطاً، بتحول التركيز من مقارنة واضحة لإعادة تفسير الاتفاقية من أجل تلبية معايير العمل وحقوق الإنسان واعتباراتها ضمن نظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية. ومن قضايا الجدال أيضاً، المشاكل التي تواجه الدول النامية في تفعيل التزاماتها بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وخاصة ما يتعلق بالزراعة (الامن الغذائي)، والملكية الفكرية (الحصول على الدواء والتنوع البيولوجي).

وقد اتفق الوزراء في مؤتمر الدوحة الوزاري على تبني خمسين قراراً لتوضيح التزامات الدول النامية بشأن عدد من الأمور، وبشأن برنامج العمل المستقبلي لعلاج عدد من بواعث القلق الأخرى والتي لم يتم تسويتها في المؤتمر.

وعقب اجتماع الدوحة، عقدت اجتماعات وزارية في كانون (2003)، وهونج كونج (2005)، وجرت مفاوضات ذات صلة في جنيف (2004)، وباريس (2008)، وبوتسدام (2007). وبحلول مايو/أيار 2009، لم تنته جولات التفاوض بعد.

## الصكوك والإجراءات الإقليمية لحقوق الإنسان

### 89. كيف يقوم مجلس أوروبا بحماية الحقوق المدنية والسياسية؟

قام مجلس أوروبا، الذي أنشئ في العام 1949 ومقره في ستراسبورج، بتأسيس آلية لحماية حقوق الإنسان في العام 1950 وذلك بمقتضى الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ( والمعروفة بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول في 3 سبتمبر/أيلول 1953. وتتناول الاتفاقية بشكل أساسي الحقوق المدنية والسياسية، وتنص في التمهيد على أن حكومات الدول الأوروبية قد صممت على منح الأولوية للتفعيل الجماعي لعدد من الحقوق المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتضمن الدول الأطراف الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، ليس فقط لمواطنيها ولكن أيضاً لكل الأشخاص ضمن نطاق سلطتها.

وقد توسع عدد أعضاء مجلس أوروبا ليصبح 47 عضواً<sup>(105)</sup> وتلتزم كافة الدول الأعضاء في مجلس أوروبا بالمصادقة على الاتفاقية وقبول الحق في تقديم الالتماسات

(105) ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، هولندا، البرتغال، جمهورية مولدافيا، رومانيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، هولندا، البرتغال، جمهورية مولدافيا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، جمهورية سلوفاكيا، سلوفاكيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، الجمهورية اليوغوسلافية السابقة لمقدونيا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة.

الفردية والاعتراف بسلطة المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وتم تفصيلها في أربعة عشر بروتوكولا في الأمور الموضوعية والتطبيقية بشأن مهام المحكمة.

والآليات المتخصصة لضمان تطبيق الحقوق المحمية بمقتضى الاتفاقية الأوروبية تتمثل في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في الوقت الحالي، وتشرف لجنة وزراء مجلس أوروبا على تطبيق أحكام المحكمة، ويمتد اختصاص هذه المؤسسات إلى القضايا بين الدول والطلبات الفردية، والتي تشمل تلك المقدمة من مجموعات من الأفراد أو المنظمات غير الحكومية.

وتعتبر أحكام المحكمة ملزمة قانوناً وبالتالي تلتزم الدول الأطراف بما تخلص إليه المحكمة، وعادة ما يؤدي ذلك إلى قيام الدول بتعديل التشريعات أو إجراء التعديلات العامة الأخرى (عادة لمنع تكرار الانتهاكات) بما يمثل الاستجابة لأحكام المحكمة حول قضايا محددة. وكأمثلة على ذلك، قامت كل من النمسا وألمانيا وتركيا بتعديل قوانينها المتعلقة بالاحتجاز قبل المحاكمة، كما قامت المملكة المتحدة بتغيير قواعد السجن للالتزام بالحكم المتعلق بالحق في المحاكمة، وأدخلت هولندا تعديلات جديدة بخصوص النظام العسكري، وقامت بلغاريا بإجراء إصلاح هام في الإجراءات الجنائية، وغيرت فرنسا الإجراءات التأديبية بحق هيئات مهنية محددة، بحيث أصبح يتم نظرها بشكل علني، كما تطلب المحكمة عادة من الدول دفع التكاليف والتعويضات للشخص أو الأشخاص الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك.

وحتى العام 2008، أصدرت المحكمة 1545 حكماً، ومن خلالها، ثبت وقوع انتهاكات للاتفاقية في 1543 قضية، وسوف يدخل البروتوكول الملحق بالاتفاقية رقم 14 حيز النفاذ على إثر اكتمال تصديقات كافة الدول الأطراف في الاتفاقية عليه<sup>(106)</sup>، وهو مخصص لضمان فعالية المحكمة طويلة الأجل. ويوفر مجلس أوروبا برنامجاً مكثفاً من المساعدة العملية في مجال حقوق الإنسان، وهو برنامج يهدف إلى تقوية الانتقال إلى الديمقراطية لدى الدول الأعضاء الجدد بقصد تسهيل اندماج هذه الدول في مجلس أوروبا.

## 90. كيف يقوم مجلس أوروبا بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

تم الاعتراف بهذه الحقوق في ميثاق أوروبا الاجتماعي (1961)، والذي تم مراجعته في العام 1996، ودخل ميثاق أوروبا الاجتماعي المراجع حيز النفاذ

(106) بحلول 31 مايو/أيار 2009، صادقت 46 دولة على البروتوكول رقم 14 الملحق بالاتفاقية الخاصة بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والذي يعدل نظام الاتفاقية. للاطلاع على قائمة الدول الأطراف. راجع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. حتى 31 مايو/أيار 2009. متاح على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights) أو [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf)

في العام 1999، واتفق الأطراف المتعاقدون<sup>(107)</sup> على كفالة الحقوق في السكن والصحة والتعليم والعمل والحماية الاجتماعية وحرية التنقل بدون تمييز على أساس العرق، والجنس، والعمر، واللون، واللغة، والدين، والآراء، والأصول القومية، والخلفية الاجتماعية، والحالة الصحية، أو الالتحاق بأقلية قومية ما.

كما أسس الميثاق اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، والتي تراقب تفعيل الميثاق، ويتعين على كل طرف متعاقد تقديم تقرير سنوي إلى اللجنة يشير إلى كيفية قيام كل طرف بتفعيل أحكام الميثاق في القانون والممارسة، وتقوم اللجنة بفحص التقارير ونشر خلاصات سنوية حول أداء الدول الأعضاء.

وبمقتضى البروتوكول الذي دخل حيز النفاذ في العام 1998، يمكن تقديم الشكاوى الجماعية حول انتهاكات أحكام الميثاق إلى اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، وهذه الشكاوى الجماعية يمكن أن يتقدم بها العمال وأرباب العمل الأوروبيين، أو الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال، أو كونفيدرالية أرباب العمل والصناعة في أوروبا، أو المنظمة الدولية لأرباب العمل (IOE) أو المنظمات غير الحكومية الأوروبية التي لها الصفة الاستشارية في مجلس أوروبا ومنظمات أرباب العمل الوطنية، ونقابات العمال والمنظمات غير الحكومية الوطنية، بشرط تصريح الدولة المعنية بقبول حق هذه المنظمات في القيام بذلك.

وإذا ما قامت الدولة بالامتناع في تنفيذ قرار صادر عن اللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، يحق للجنة الوزارية إصدار توصية لهذه الدولة، ومطالبتها بتغيير موقعها في القانون والممارسة.

والهدف من إجراء الشكاوى الجماعية هو زيادة مشاركة العمال وأرباب العمل والمنظمات غير الحكومية، وهو كذلك مثال من الإجراءات العديدة المرسومة لتحسين أعمال الحقوق الاجتماعية التي يكفلها الميثاق، وفي أول شكوى جماعية قدمت من قبل لجنة الحقوقيين الدوليين ضد البرتغال حول الحماية الخاصة للأطفال ضد الأذى الجسدي والاختلاقي (المادة 7)، تبين للجنة أن البرتغال قد انتهكت التزاماتها بمقتضى الميثاق.

## 91. ماهي المعايير والآليات والأنشطة الأخرى التي أنشأها مجلس أوروبا؟

تنص الاتفاقية الأوروبية لحظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية والمهينة على قيام الأجهزة الوقائية غير القضائية بحماية المحرومين من حريتهم، ويعتمد ذلك على المراقبة المنهجية وزيارات التحقيق التي يقوم بها خبراء مستقلين ينتمون إلى لجنة حظر التعذيب (انظر السؤال: 29)، وعندئذ تقدم

(107) بحلول 31 31 مايو/أيار 2009، انضمت 27 دولة إلى ميثاق أوروبا الاجتماعي و 25 دولة أخرى في ميثاق أوروبا الاجتماعي المعدل للاطلاع على أسماء هذه الدول الأعضاء راجع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. حتى بحلول 31 يناير/كانون ثان 2009، متاح على الرابط [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf) أو [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

اللجنة توصياتها (والتي قد تقوم في الأساس على إصدار بيان علني) وتقدم تقاريرها السنوية إلى اللجنة الوزارية.

كما يولي مجلس أوروبا أهمية كبرى لقضية المساواة بين النساء والرجال ومكافحة العنصرية وعدم التسامح، وقامت اللجنة التيسيرية للمساواة بين النساء والرجال باتخاذ إجراءات حول قضايا مثل العنف ضد المرأة والبالغاء، كما صاغت مقترحات راسخة بعد تحليل معمق ومؤتمرات عدة، وفي العام 1994، جرى إطلاق مفهوم الديمقراطية المتكافئة، وذلك بهدف مشاركة النساء والرجال في عملية صناعة القرار على أساس من المساواة المتناصفة، وتهدف اللجنة الأوروبية ضد العنصرية وعدم التسامح والتي تأسست في العام 1994، إلى تقييم كفاءة مؤشرات القياس الوطنية والدولية في مكافحة العنصرية وعدم التسامح، وتنتظر اللجنة في حالات الفشل في تفعيل وجمع وتعميم أفضل الممارسات بين الدول، والعمل مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية في جلسات زيادة الوعي.

كما ينخرط مجلس أوروبا في مجال الإعلام، وذلك بهدف تقوية وتحسين حرية التعبير والمعلومات والحق في البحث عن المعلومات وتلقيها وإتاحتها. وخلال اعوام التسعينيات، تبنى مجلس أوروبا صكين في مجال حماية حقوق الأقليات، وهما الميثاق الأوروبي حول اللغات الإقليمية ولغات الأقليات (1992)، واتفاقية إطار العمل لحماية الأقليات الوطنية (1995) (انظر السؤال: 49).

وتراقب اللجنة الاستشارية، التي تأسست بمقتضى اتفاقية الإطار لحماية الأقليات الوطنية، تفعيل الاتفاقية في الدول الأطراف، وتبني الآراء الخاصة بكل دولة، والتي تقدمها اللجنة الوزارية، وتتكون اللجنة الاستشارية من 18 خبيراً مستقلاً، وتقوم بفحص تقارير الدول، كما قامت بتطوير آلية للزيارات المنتظمة للدول.

وتبنى مجلس أوروبا في العام 2005 الاتفاقية بشأن التحرك لمناهضة الإتجار في البشر، والتي دخلت حيز النفاذ في فبراير/شباط 2008، وتوفر الاتفاقية آلية مراقبة تتكون من هئتين هما: «مجموعة الخبراء للتحرك لمناهضة الإتجار في البشر»، وهي جهاز فني، يتكون من خبراء مستقلين، و«لجنة الأطراف» وهي جهاز سياسي يتكون من ممثلي الأطراف في الاتفاقية في اللجنة الوزارية وممثلي الدول التي تكون أطرافاً في الاتفاقية، وانتخبت لجنة الأطراف أعضاء «مجموعة الخبراء للتحرك لمناهضة الإتجار في البشر» في أول اجتماع لها عقد في ستراسبورج في الفترة من 5 إلى 8 ديسمبر/كانون أول 2008<sup>(108)</sup>.

وتعد اللجنة الأوروبية للديمقراطية عبر القانون والمعروفة باسم «لجنة فينيسيا»، بمثابة الجهاز الاستشاري لمجلس أوروبا في المسائل الدستورية، ومنذ تأسيسها في العام 1990، تهدف «لجنة فينيسيا» للحفاظ على مبادئ

(108) ستعقد مجموعة الخبراء للتحرك لمناهضة الإتجار في البشر أول اجتماعاتها في فبراير/شباط 2009. انظر

[http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/trafficking/Docs/Monitoring/GRETA\\_en.asp](http://www.coe.int/t/dghl/monitoring/trafficking/Docs/Monitoring/GRETA_en.asp)



الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون، وتعمل اللجنة في مجالات تقديم الإرشاد القانوني للدول الأطراف، والمساعدة في التشريعات الانتخابية ومراقبة الانتخابات، والتعاون مع المحاكم الدستورية، والتحسين المستمر لاداء المؤسسات الديمقراطية.

وفي العام 1999، أسست اللجنة الوزارية موقع مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان، والذي يعمل كمؤسسة مستقلة وله الولاية للعمل على تعزيز الوعي والاحترام لحقوق الإنسان بين الدول الاعضاء في مجلس أوروبا، ويقوم بزيارات للبلدان ويصدر التقارير عن حالة حقوق الإنسان والتي تعرض على اللجنة الوزارية وعلى الجمعية البرلمانية، كما يصدر توصيات موضوعية في العديد من شئون حقوق الإنسان، وتهدف لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتمكين وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدول الاعضاء.

## 92. هل تعزيز وحماية حقوق الإنسان مشمولين في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي؟

تأسس الاتحاد الأوروبي في 1 نوفمبر/تشرين ثان 1993، وذلك بعد تفعيل معاهدة الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت)، وحتى توقيع معاهدة ماستريخت، يعتبر «المجتمع الأوروبي»، والذي كان يعرف في السابق بالمجتمع الاقتصادي الأوروبي، والذي أنشئ بموجب معاهدة روما عام 1957، وحتى توقيع معاهدة ماستريخت، أكبر هيكل للاتحاد الأوروبي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي سقف لاعمة ثلاثة، أولها هو المجتمع الأوروبي، وثانيها السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وثالثها التعاون القضائي والشؤون الداخلية.

ولم تشر المعاهدة التي أسست «المجتمع الأوروبي» بشكل واضح إلى حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إلا أن السياسات التي تبنتها مؤسسات هذا المجتمع ورؤساء الدول الاعضاء تعكس الاعتراف بمبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وهي مشتركة بين كافة الدول الاعضاء، وقد قامت محكمة العدل بالاتحاد الأوروبي على نحو خاص بالإقرار بهذه المبادئ كجزء من قانون المجتمع، وبالتالي تضمن الاعتبار الكامل لحقوق الإنسان في إدارة العدالة.

وفي العام 1987، تم إدراج حقوق الإنسان في المعاهدات، وذلك لأول مرة ضمن الفقرات التمهيدية للقانون الأوروبي المنفرد. وقد تضمنت معاهدة ماستريخت (التي أقرت في العام 1992) هذه المبادئ ضمن الأحكام الواردة في نص المعاهدة، وتعتبر المعاهدة أن أحد أهداف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي هو العمل على تطوير وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (المادة 11، معاهدة الاتحاد الأوروبي).

وفي الوقت ذاته تضمن إعلان جديد حول التعاون في التنمية الإشارة المباشرة الثانية إلى حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية ونصت على أن تسهم السياسة في هذا المجال في الهدف العام المتمثل في تطوير وتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، (المادة 177، المجتمع الأوروبي).

وتؤكد معاهدة أمستردام والتي دخلت حيز النفاذ في 1 مايو/آيار 1999، في مادتها رقم 6 على أن الاتحاد الأوروبي يستند إلى مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة حكم القانون، وهي مبادئ مشتركة عند جميع الدول الأطراف.

كما تؤكد المادة 49 من المعاهدة على أن احترام هذه المبادئ مطلوب من الدول التي تتقدم لعضوية الاتحاد الأوروبي، وتنص المادة 7 من المعاهدة على ضرورة وجود آلية لفرض عقوبات على الخروقات الجدية والمتواصلة لحقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد ترسخ هذا الشرط من خلال معاهدة نيس في 1 ديسمبر/كانون أول 2000.

وتتضمن معاهدة أمستردام فقرة عامة حول مكافحة التمييز ونصوص وإجراءات اللجوء السياسي واللاجئين والهجرة وتخصصات محددة في مجال التوظيف وظروف العمل والحماية الاجتماعية. وفي 1 مارس/أذار 2007، نشأت وكالة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان وتتخذ من فيينا مقراً لها، ويقوم هذا الجهاز التابع للاتحاد الأوروبي بهدف تقديم المساعدة والخبرة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى مؤسسات الاتحاد والسلطات التابعة له وكذا للدول الأعضاء في الاتحاد.

## 93. ماهي المكونات الأساسية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية في مجال حقوق الإنسان؟

تعتمد مبادرات الاتحاد الأوروبي الرئيسية في مجال حقوق الإنسان فيما يتصل بدول العالم الثالث على إجراءات تقوم بها المفوضية الأوروبية، وهي تعد العمود الأول في ناحية، والسياسة الأجنبية والأمنية المشتركة، وهي العمود الثاني في ناحية أخرى.

ومنذ العام 1992 أدرجت المفوضية الأوروبية، والتي تشكل أحد أهم أعمدة الاتحاد الأوروبي، في اتفاقياتها الثنائية للتجارة والتعاون مع دول العالم الثالث ما يسمى بشرط حقوق الإنسان، والتي تنص على أن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية يمثل عنصراً أساسياً في الاتفاقيات، وفي حال وجود أي خرق يمكن تجميد العمل بالاتفاقية.

غير أن التركيز يقع على تعزيز الحوار والتدابير الإيجابية بدلاً من إيقاع الإجراءات العقابية، ومن أمثلة الاتفاقيات التي تتضمن هذا الشرط اتفاقات الاتحاد

الأورومتوسطي، واتفاقية (كوتونو) (معاهدة لومي السابقة) والموقعة مع دول أفريقيا ودول الكاريبي والمحيط الهادي في يونيو/حزيران 2000.

وبمقتضى «الميثاق الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان» (والذي حل مكان المبادرة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان في العام 2006)، تم تخصيص أموال لمساندة الإجراءات في جوانب حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي ومنع النزاعات. ويشكل الميثاق الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان الأداة المالية الرئيسية في الفترة الزمنية 2007 - 2013، بميزانية تقدر بـ 1.104 مليون يورو، تدار بواسطة المفوضية الأوروبية بمساعدة لجنة حقوق الإنسان والديمقراطية<sup>(109)</sup>.

ويستهدف الميثاق الأوروبي بهذه المبادرة تحديد المنظمات غير الحكومية، وذلك اعترافاً بإسهامها الهام في تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، كما تعتبر هذه المبادرة مكملًا لإبرامج المساعدة الخارجية التابعة للمفوضية الأوروبية والتي تنفذها الحكومات، لأنه يمكن تنفيذها مع شركاء متنوعين، خصوصاً مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، ومن دون قبول الحكومة المضيفة.

وتعتبر الاستراتيجيات والمواقف والإجراءات المشتركة هي الأدوات القانونية الرئيسية في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ويركز عدد كبير منها على حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي أو على احتواء جوانب جوهرية لحقوق الإنسان، ومنذ العام 2003، قام الاتحاد الأوروبي بتطوير ممارسة إفاد بعثات ضمن السياسة الأوروبية الأمنية والدفاعية، وهذه البعثات التي تعمل في مناطق متنوعة من العالم وتهدف إلى تعزيز الأمن العالمي، تسترشد بوثيقة «المجلس بشأن تدفق حقوق الإنسان عبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وغيرها من سياسات الاتحاد الأوروبي» (والتي تم تبنيها في 13 نوفمبر/ تشرين ثان 2006<sup>(110)</sup>). وحالياً، يتم إفاد مكاتب وخبراء حقوق الإنسان ضمن البعثات بهدف التأكيد على تعزيز برنامج الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان.

ويعرض التقرير السنوي لحقوق الإنسان الصادر عن الاتحاد الأوروبي السياسات العملية لحقوق الإنسان ومواقف الاتحاد الأوروبي، ويستخدم كأساس لتعزيز فعالية وتماسك سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان أكثر فاعلية وتماسكاً، ويعطي نظرة شاملة حول كافة الاستراتيجيات المشتركة المتعلقة بحقوق الإنسان، وكذا المواقف والإجراءات المشتركة. وبالإضافة على ذلك، تبنى الاتحاد الأوروبي خطوطاً إرشادية لأشكال الحوار المتعلق بحقوق الإنسان في ديسمبر/ كانون أول 2001، حيث التزم الاتحاد الأوروبي بطرح قضايا حقوق الإنسان

(109) بشأن إنشاء الميثاق التمويلي لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، (الائحة المفوضية الأوروبية رقم 2006/1889 في البرلمان الأوروبي والمجلس في 20 ديسمبر/كانون أول 2006). أنظر [http://eurlex.europa.eu/smartapi/cgi/sga\\_doc?smartapi!celexplus!prod!DocNumber&lg=en&type=doc&Regulation&an\\_doc=2006&nu\\_doc=1889](http://eurlex.europa.eu/smartapi/cgi/sga_doc?smartapi!celexplus!prod!DocNumber&lg=en&type=doc&Regulation&an_doc=2006&nu_doc=1889)

(110) الاتحاد الأوروبي EU. مجلس الأخاء. تدفق حقوق الإنسان عبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وغيرها من سياسات الأخاء الأوروبي EU، يونيو/حزيران 2006، (06/010076)، متاح على الرابط [http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms\\_Data/docs/hr/news66.pdf](http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/hr/news66.pdf)

والديمقراطية وسيادة حكم القانون في كافة اجتماعاته مع دول العالم الثالث، ووضع شروط لسلك حوارات محددة بشأن حقوق الإنسان. ومنذ ذلك الوقت، أصدر مجلس الاتحاد الأوروبي سلسلة من الخطوط الإرشادية لحقوق الإنسان والتي توفر الإطار لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في دول العالم الثالث. وفي العام 2008، أصدر المجلس خطوطاً إرشادية بشأن العنف ضد النساء والفتيات ومكافحة كافة أشكال التمييز ضدهن، وبشأن عقوبة الإعدام، وبشأن التعذيب، وبشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مساع لدى سلطات دول العالم الثالث والتي عادة ما تجرى بشكل سري، وتستخدم للتعبير عن القلق بشأن قضايا حقوق الإنسان، ويمكن للاتحاد الأوروبي توجيه مناشدات عامة يطالب فيها حكومة أو أطراف أخرى باحترام حقوق الإنسان أو بيانات للترحيب بالتطورات الإيجابية.

## 94. ما هو الهدف من ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية؟

استناداً إلى الطلب الذي وجهته مجالس أوروبا لرؤساء الدول والحكومات في كولونيا وإتامبير في يونيو/حزيران وأكتوبر/تشرين أول 1999، تم إعداد ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي وإعلانه بشكل رسمي في مجلس أوروبا في نيس في أكتوبر/تشرين أول 2000، ويهدف الميثاق إلى توجيه عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، ولجعل هذه الحقوق ملموسة أكثر ومن أجل تعزيز وعي المواطنين بحقوقهم، ويتحدد نطاق الميثاق في المادة 51 (1)، وهي «موجهة إلى مؤسسات وأجهزة الاتحاد مع مراعاة مبدأ التراتبية، وكذلك مراعاة وضع الدول الأعضاء عندما يقومون بتطبيق قانون الاتحاد الأوروبي»، ولا يلزم الميثاق قانوناً الدول الأعضاء في جوانب تقع ضمن نطاق اختصاصاتهم الوطنية. ويتناسب الميثاق إلى حد بعيد مع أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحتوي على سبعة فصول، يشمل الفصل الأول (الكرامة) الحقوق المتعلقة بحياة ونزاهة الأشخاص، ومن ذلك حظر أساليب التعذيب، ويتناول الفصل الثاني (الحريات) حق احترام الحياة الخاصة، وحق حرية التعبير والدين وتكوين الجمعيات، والحق في التعليم والملكية وطلب اللجوء السياسي. أما الفصل الثالث (المساواة) فيشمل أحكام عدم التمييز، والتنوع الثقافي والمساواة بين الرجال والنساء وحقوق الأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، ويتناول الفصل الرابع (التضامن) حق الحصول على المعلومات وحقوق العمل المختلفة، وبالمثل الأحكام المتعلقة بالرعاية الصحية والحماية البيئية، ويشمل الفصل الخامس (حقوق المواطن) حقوق الانتخاب والحقوق الإدارية، والفصل السادس (العادلة) ويشمل الحق في المحاكمة العادلة والتعويض القانوني للمموس، وأخيراً، يتضمن الفصل السابع أحكام عامة تخص وضع ونطاق عمل الميثاق.

ويكتسب الميثاق في الوقت الحالي وضع «الإعلان»، وهو ما يعني أن الميثاق لا يمتلك قوة ملزمة قانوناً حتى الآن، وفي العام 2008، لم يتم التصديق على تعديلات اتفاقية لشبونة، وحتى مايو/أيار 2009، لم تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، لكن يبدو أن إعلان الميثاق كان ذا تأثير في أحكام محكمة العدل الأوروبية، بالإضافة إلى سياسات مؤسسة الاتحاد الأوروبي.

## 95. ما هي صكوك حقوق الإنسان التي تبنتها منظمة الوحدة الأفريقية، وتبناها لاحقاً الاتحاد الإفريقي؟

تبنى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في منظمة الوحدة الأفريقية الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 26 يونيو/حزيران 1981، وقد دخل الميثاق حيز التنفيذ في أكتوبر/تشرين أول 1986، وبحلول 31 مايو/أيار 2009، فقد صادق على الميثاق كافة الدول الثلاثة والخمسين الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، ومن وثائق حقوق الإنسان التي أقرتها منظمة الوحدة الأفريقية، يوجد الميثاق الحاكم للنواحي المحددة بشأن مشاكل اللاجئين في أفريقيا، والذي تم تبنيه في العام 1969 ودخل حيز التنفيذ في العام 1974، والميثاق الإفريقي حول حقوق ورفاه الطفل، والذي تم تبنيه في العام 1990 ودخل حيز التنفيذ في العام 1999. وفي شهر يوليو/تموز 2003، تبنى الاتحاد الإفريقي بروتوكولاً بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، ويعد البروتوكول خطوة مميزة في الجهود الهادفة إلى تعزيز احترام حقوق المرأة، فهو يدعو، ضمن أمور أخرى، إلى القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة في أفريقيا وتعزيز المساواة بين النساء والرجال. وفي اجتماع رؤساء الدول الأفريقية الـ 53 في 11 يوليو/تموز 2000، تم الاتفاق على القانون الدستوري للاتحاد الإفريقي، وهو الذي جاء بالاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية ودخل حيز التنفيذ في يوليو/تموز 2002<sup>(111)</sup>. وفي العام 2007، تبنى الاتحاد الإفريقي الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد، في إطار المحاولة لتعزيز مبدأ الديمقراطية عبر القارة، ولم يدخل الميثاق حيز التنفيذ حتى 31 مايو/أيار 2009<sup>(112)</sup>. ومن الصكوك الأخرى الهامة، الميثاق الإفريقي للشباب والذي جرى تبنيه في العام 2006، (ولم يدخل حيز التنفيذ حتى 31 مايو/أيار 2009)، ويوفر الميثاق الإفريقي للشباب إطار عمل قانوني ملزم للحكومات لتطوير سياسات وبرامج للمساعدة والدعم للشباب<sup>(113)</sup>.

(111) بحلول 31 مايو/أيار 2009، صادقت 53 دولة على القانون الدستوري للاتحاد الإفريقي. للاطلاع على قائمة الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009. متاح على الرابط [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf) or [www.unhcr.org/human\\_rights/](http://www.unhcr.org/human_rights/)

(112) بحلول 31 مايو/أيار 2009، صادقت كل من أنغويلا وموريتانيا على الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد. للاطلاع على قائمة الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009. متاح على الرابط <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> or [www.unhcr.org/human\\_rights/](http://www.unhcr.org/human_rights/)

(113) بحلول 31 مايو/أيار 2009، صادقت 13 دولة على الميثاق الإفريقي للشباب. للاطلاع على قائمة الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009. متاح على الرابط [www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf](http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf) or [www.unhcr.org/human\\_rights/](http://www.unhcr.org/human_rights/)

## 96. ما هي الحقوق التي يحميها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؟

استوحى هذا الميثاق أفكاره من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويتضمن عدة عناصر تميزه عن غيره من وثائق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، حيث ينفرد الميثاق بتغطيته للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى الحقوق المدنية والسياسة مؤكداً على أن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة وتكمل بعضها بعضاً.

كما يعزز الميثاق حقوق الشعوب، أي الحقوق الجماعية للناس كمجموعة واحدة، وبارتباط مع مبدأ حقوق الشعوب، يعزز الميثاق الاعتقاد بأن البشر يمكنهم إدراك وتحقيق كامل طاقاتهم عندما يشعرون بأنهم أعضاء في المجتمع، وهكذا لا يكون للبشر حقوقاً فقط، بل ومسؤوليات تجاه مجتمعاتهم، كالواجب تجاه الأسرة والمجتمع والدولة والمجتمع الدولي، ويؤكد هذا الميثاق للدول الأطراف واجب كفالة ممارسة الحق في التنمية.

## 97. ما هي الآليات التي تم تأسيسها لتفعيل الميثاق الأفريقي؟

تم تشكيل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في العام 1987 بمقتضى الميثاق، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وكفالة حمايتها في أفريقيا، وتتكون هذه اللجنة التي تتخذ من بانجول (جامبيا) مقراً لها، من أحد عشر عضواً، يتم اختيارهم على أساس النزاهة والكفاءة، ويعملون بصفتهم الشخصية ولا يمثلون حكوماتهم، ولهذه اللجنة عدد من الوظائف بما في ذلك حماية الحقوق التي ينص عليها الميثاق وتعزيز الحوار وتطوير الحقوق.

وتقوم اللجنة الأفريقية بدراسة تقرير دوري من الدول الأطراف حول مدى التزامهم بأحكام الميثاق، كما تقوم هذه اللجنة بإقامة حوار مع ممثلي الدول بهدف تشجيع الدول على تنفيذ التزامات حقوق الإنسان المترتبة عليهم. ويتولى مفوضون على نحو فردي القيام بالزيارات إلى الدول الأعضاء بهدف تعزيز حقوق الإنسان، كما تصدر اللجنة بيانات تفسيرية حول أحكام محددة في الميثاق بهدف حل المشاكل القانونية المتعلقة بالإنسان والشعوب والحريات الأساسية التي قد تستند الحكومات الأفريقية إليها في إقرار التشريعات، وقد صدرت بيانات حول قضايا مثل الحق في المحاكمة العادلة واحترام القانون الإنساني، وتعقد الجلستان السنويتان للجنة، ليس في المقر الرئيسي فحسب، بل وفي دول أفريقية أخرى حتى يصبح عمل اللجنة معروفاً على نطاق أوسع.

وقد عينت اللجنة مقررین خاصین حول الإعدام خارج نطاق القضاء، وظروف السجون ومراكز الاحتجاز، وحقوق المرأة، وحرية التعبير، والمدافعين عن حقوق الإنسان، واللجوء والنازحين، كما أسست فرقا عاملة في الموضوعات التالية: السكان الاصليين، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعقوبة الإعدام، الخطوط الإرشادية لجزيرة روبن بشأن قضايا محددة، وأوفدت اللجنة بعثات تحقيق لمراقبة وصنع الدول الأطراف كلما كان لديها أوضاع حقوق إنسان تبعث على القلق.

ودخل بروتوكول تأسيس المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي تم تبنيه في العام 1998 حيز النفاذ في العام 2004 عقب اكتمال التصديقات وتم تأسيس المحكمة، وفي يناير/كانون ثانٍ 2006، انتخب المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي القضاة الأحد عشر الأوائل للمحكمة، ويجوز للأفراد، كما يجوز للمنظمات غير الحكومية التي لها صفة المراقب لدى اللجنة، الحق في جلب القضايا لنظر المحكمة بشأن انتهاكات للحقوق المنصوص عليها في الميثاق، وبشأن انتهاكات لصكوك حقوق الإنسان الأخرى التي تكون قد صادقت عليها الدولة موضع المساءلة.

وفي العام 2008، وبواسطة بروتوكول بشأن نظام محكمة العدل وحقوق الإنسان الأفريقية، والذي يقضي باندماج المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع محكمة العدل الأفريقية، وحتى 31 مايو/أيار 2009، لم يدخل البروتوكول حيز النفاذ<sup>(114)</sup>.

## 98. هل يمكن للدول و/أو الأفراد تقديم شكاوى إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان؟

ينفرد هذا الميثاق بأنه ينص على أنه يتعين على جميع الدول الأطراف بتعين عليهم التسليم تلقائياً بصلاحيات اللجنة في استقبال الشكاوى حول الانتهاكات المدعاة للحقوق المدرجة في الميثاق، والتي يمكن تقديمها من قبل الدول الأعضاء والأفراد والمنظمات غير الحكومية بشرط أن يكون الطرف المخالف المدعي عليه قد صادق على الميثاق، وتكون العملية بأكملها سرية، ولكن يتم نشر ملخص بالقضايا التي تم النظر فيها في التقرير السنوي للجنة<sup>(115)</sup>. وتعد اللجنة تقريراً حول حقائقها ونتائجها وتوصياتها، ويرسل التقرير إلى الدول المعنية ومؤتمر رؤساء الدول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وقد يقرر هذا المؤتمر إعلان النتائج<sup>(116)</sup>.

(114) بحلول 31 مايو/أيار 2009. لم يدخل البروتوكول حيز النفاذ. انظر

<http://www.africa-union.org/root/AU/Documents/Treaties/text/Protocol%20on%20the%20Merged%20Court%20-%2020EN.pdf>

(115) لمزيد من المعلومات انظر الرابط [www.achpr.org](http://www.achpr.org)

(116) وقعت حالة واحدة فقط في العام 1994 عندما تبين ارتكاب انتهاك في دولة مالاوي.

ويقدم هذا الإجراء أيضاً إجراءات انتقالية (الاستثنافات العاجلة) ليتم توجيهها إلى الدولة المعنية، وبهدف التصدي لمنع الأضرار غير القابلة للتعويض بحق الضحايا والتي قد تسببها انتهاكات الميثاق، وذلك بانتظار نظر اللجنة لتفاصيل الشكوى.

## 99. ماهي صكوك حقوق الإنسان التي تم وضعها من قبل منظمة الدول الأمريكية؟

تعتبر منظمة الدول الأمريكية<sup>(117)</sup>، التي تأسست في العام 1948، أقدم منظمة إقليمية في العالم، وتتألف من 53 دولة عضو، أي كافة الدول المستقلة في النصف الغربي من الكرة الأرضية من كندا شمالاً إلى تشيلي جنوباً. وفي العام 1948، تم تبني الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، وعلى الرغم من أن هذا الإعلان غير ملزم قانوناً بالمقارنة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد أصبحت معظم الأحكام والشروط ملزمة كقانون عرفي دولي.

ورغم أن ميثاق منظمة الدول الأمريكية والإعلان الأمريكي قد أقرّا تشكيل تأسيس لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، إلا أنها لم تتأسس قبل العام 1959 بهدف «تعزيز احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها»، وفي البداية، لم يسمح للجنة النظر في شكاوى الأفراد، ولكن في العام 1965 تم توسيع ولاية عمل اللجنة وصلاحياتها لتشمل شكاوى الأفراد.

وفي العام 1969، تم إقرار الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، ودخلت حيز النفاذ في يوليو/تموز 1978،<sup>(118)</sup> وقد حددت الاتفاقية الأمريكية جهازين للإشراف: اللجنة الأمريكية القائمة لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وبما أن اللجنة الأمريكية قد تأسست وفقاً لميثاق منظمة الدول الأمريكية، فيجوز للجنة النظر في الشكاوى المتعلقة بالدول غير الأطراف في الاتفاقية حول الانتهاكات المدعاة للحقوق المنصوص عليها في الإعلان الأمريكي.

كما تم تبني بروتوكولين إضافيين إلى الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، أحدهما في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعروف ببروتوكول سان سلفادور، ويتعلق البروتوكول الثاني بإلغاء عقوبة الإعدام، وقد دخلا حيز النفاذ في 16 نوفمبر/تشرين ثان 1999 و28 أغسطس/آب 1991 على التوالي. ومن بين معاهدات حقوق الإنسان المقررة من قبل الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، الاتفاقية الأمريكية لحظر التعذيب والمعاقبة عليه والتي دخلت حيز

(117) تأسست المنظمة في العام 1890 باسم الإخاد الدولي للجمهوريات الأمريكية وعدلت اسمها إلى منظمة الدول الأمريكية في العام 1948.

(118) بحلول 31 مايو/أيار 2009، صادقت 24 دولة من الدول الأعضاء على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. للاطلاع على أسماء الدول الأعضاء، راجع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009. متاح على الرابط <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf> أو [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)



النفاز في 28 فبراير/شباط 1987، والاتفاقية الأمريكية بشأن الأشخاص المختلفين قسرياً، والتي دخلت حيز التنفيذ في 28 مارس/أذار 1996، والاتفاقية الأمريكية للقضاء على كافة أشكال التمييز بحق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي دخلت حيز التنفيذ في 14 سبتمبر/أيلول 2001، والاتفاقية الأمريكية لحظر العنف ضد المرأة والقضاء عليه وإيقاع العقوبة على ممارسته، والتي تعرف باتفاقية «بيليم دو بورا» على اسم المدينة البرازيلية والتي تم تبنيها في 9 يونيو/حزيران 1994. وكانت هاتان المعاهدتان الأخيرتان أول معاهدتين دوليتين لحقوق الإنسان تتناولان هذه القضايا.

## 100. ما هي ولاية اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان؟

تتألف اللجنة، التي تأسست بمقتضى ميثاق منظمة الدول الأمريكية، من سبعة أعضاء وتقع في مقر منظمة الدول الأمريكية في مدينة واشنطن، وتقوم هذه اللجنة بمهمتين رئيسيتين: 1- فحص واتخاذ قرارات بشأن الالتماسات التي تزعم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء، والتي هي الدول الأطراف في الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، وبموجب الإعلان الأمريكي لحقوق وإيجابيات الإنسان فيما يخص الدول الأعضاء التي لم توقع على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، و-2 القيام بزيارات ميدانية للدول الأعضاء عند الاقتضاء، وإعداد تقارير عن تلك الزيارات.

ونظراً للتغيرات السياسية في المنطقة، اتجهت طبيعة القضايا التي تقدم للجنة للتركيز على عدم توازن أنظمة الدول الأعضاء أكثر من التركيز على أنماط الانتهاكات المنهجية والجسيمة التي هيمنت على الماضي، بينما يهيمن على جدول الأعمال الحالي مسائل الإجراءات القانونية، وحقوق التقاضي، وحرية التعبير، والإخفاق في التحقيق والمحاكمة والعقاب.

وبالتبعية، وللتعامل مع مسائل تعتبرها اللجنة جديرة بالانتباه الخاص، فقد قامت اللجنة بتأسيس ولايات عدد من المقررين حول حرية التعبير، بالإضافة إلى أن أعضاء اللجنة يعملون كمقررين للمسائل الأخرى المهمة مثل حقوق المرأة، والأطفال، والسكان الأصليين، والعمال المهاجرين والنازحين داخلياً والسجناء.

ويحضر المقررون مؤتمرات، ويقومون بزيارات ميدانية، و يرفعون تقارير للجلسة العامة حول الموضوعات محل الاختصاص، كما تم تأسيس وحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان في مقر أمانة اللجنة.

وفي العام 2007، نشط مقرر اللجنة في الموضوعات التالية: حقوق السكان الأصليين، وحقوق المرأة، وحقوق الأطفال، وحقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم في الأمريكتين، وحقوق ذوي الأصول الأفريقية وحظر التمييز العنصري، وحقوق العمال المهاجرين وأسراهم. وإذا لم تلتزم الدولة بقرار

اللجنة، فإن اللجنة تحيل القضية إلى المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، ما لم يصوت أغلبية أعضاء اللجنة ضد هذه الإحالة، وفي تلك الحالة، تقوم اللجنة بتمثيل المدعي، ونتيجة لقيامها بتقديم تقارير متواصلة لهيئات منظمة الدول الأمريكية حول انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكومات غير ديمقراطية، فقد لعبت اللجنة دوراً هاماً في قيام الدول الأعضاء بإدانة هذه الممارسات. وحتى العام 2007، تلقت اللجنة 1456 شكوى بشأن انتهاكات لحقوق منصوص عليها في الاتفاقية، وأحالت 11 طلباً إلى المحكمة.

## 101. ما هو دور المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان؟

تم تأسيس المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، والمكونة من سبعة أعضاء، كنتيجة لدخول الاتفاقية الأمريكية حيز النفاذ، وكان لهذه المحكمة مقراً في سان جوزيه في كوستاريكا. وبحلول 31 مايو/أيار 2009، أصبحت الدول الأطراف في الاتفاقية 24 دولة، أقرت 21 منها بالولاية الإلزامية للمحكمة.<sup>(119)</sup> وقد وضع كل من اللجنة والمحكمة في السنوات الأخيرة تشريعاً مهماً بشأن عدم تناسب قوانين «العفو» مع التزامات الدول بمقتضى الاتفاقية، حيث كانت العديد من الدول قد تبنت قوانين للعفو بهدف منع الملاحقة القضائية لأفراد القوات الأمنية أو أعضاء الحكومات على انتهاكات حقوق الإنسان خلال فترات الدكتاتوريات العسكرية، وقد نتج عن الأساليب المضادة لحالات التمرد التي اتبعتها أفراد قوى الأمن خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، حالات اختفاء أو تعذيب أو اعتقال تعسفي لآلاف الأشخاص، وعلى سبيل المثال، فقد استخدمت المحاكم في الأرجنتين نموذج نظام التشريع في نظام الدول الأمريكية في إلغاء قوانين العفو الخاصة بها.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أصدرت اللجنة والمحكمة قرارات مهمة بشأن حق جماعات الشعوب الأصلية في نيكاراغوا في الملكية الجماعية لممتلكاتهم، وحق «أطفال شوارع» جواتيمالا في الحياة، وحق المدنيين في بيرو في عدم المثل أمام محاكم عسكرية، وكذلك حق المشتبه فيهم بالإرهاب في المحاكمات التي تتوافر فيها جميع الضمانات المطلوبة للمحاكمة القانونية.

كما أسست المحكمة للحق في تلقي التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، ولا يشمل هذا فقط الحق في التعويضات المالية مقابل الأضرار المادية والمعنوية والتكاليف والنفقات، وإنما يشمل كذلك الحق في إجراء الدولة للتحقيق والمحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن الانتهاكات لحقوقهم.

(119) للاطلاع على أسماء الدول الأطراف، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان حتى 31 مايو/أيار 2009.

محتاج على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights)

## 102. كيف تسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟

بدأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنشطتها في حقبة السبعينات تحت اسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصفة منتدى متعدد الأطراف للحوار والتفاوض بين الشرق والغرب، وأعيد تسمية المؤتمر في العام 1995. وفي القانون الختامي لهلسنكي، والذي جرى توقيعه في العام 1975، اتفقت الدول المشاركة<sup>(120)</sup> على المبادئ الأساسية للسلوك بين الدول بعضها البعض، ومن الحكومات تجاه مواطنيها، كما اتفقت الدول كذلك على مزيد من التطوير لعمل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ثلاثة مجالات رئيسية: الاسئلة المتعلقة بالأمن في أوروبا، والتعاون في مجالات الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، والتعاون في المجالات الإنسانية والمجالات الأخرى.

وخلال اجتماعات متعاقبة للمتابعة، التزمت الدول الأعضاء بمعايير وقواعد حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي تتراوح بين التعامل مع الأقليات إلى حظر التعذيب، وقضايا النوع الاجتماعي، وحماية حرية التعبير وإلغاء عقوبة الإعدام.

والياً، فإن مسائل حقوق الإنسان التي يجري تعزيزها وإبرازها بواسطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تأتي في سياق «البعد الإنساني للأمن»، وكجزء من مفهوم عمل المنظمة المتكامل في الأمن.

وبالإضافة لذلك، ذكرت الوثيقة الختامية لمؤتمر موسكو 1991 حول البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأن الالتزامات الواقعة بمقتضى البعد الإنساني للمنظمة هي موضع اهتمام مباشر ومشروع لكافة الدول المشاركة، ولا تقع بشكل حصري ضمن المسائل الداخلية للدولة المعنية. وقد تم التأكيد على هذا الالتزام في التعهدات اللاحقة.

وتتخذ القرارات ضمن منظمة الأمن والتعاون على أساس التوافق في الآراء (وباستثناء واضح في حالات الانتهاك الواضحة والجسيمة للالتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتصل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومن أمثلة ذلك استبعاد يوغوسلافيا من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في العام 1992). وتتمتع كافة الدول المشاركة بوضع متساو وتكون القرارات ملزمة سياسياً.

وقد أصدر كل من الاجتماع السنوي للمجلس الوزاري والمجلس الدائم للمنظمة سلسلة من القرارات في شئون حقوق الإنسان، مثل مناهضة الإبحار في البشر، وتقوية سيادة حكم القانون في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

(120) في العام 1975 بلغ عدد الدول المشاركة 35 دولة. وبحلول 31 مايو/أيار 2009، بلغ عدد الدول 56. انظر [www.osce.org](http://www.osce.org).

وتعزيز حقوق «روما سينتي» والمكافحة ضد التمييز. ولقد أثبتت الاجتماعات السنوية للبعد الإنساني دورها الثابت في معالجة قضايا حقوق الإنسان. وعند الحاجة، تقدم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الدعم النشط لتعزيز الديمقراطية وسيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان في نطاق ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولها كذلك نشاطات مكثفة في كافة مراحل النزاع، وفي ميادين أخرى ضمن نطاقها.

### 103. ما هي أنشطة حقوق الإنسان التي تنفذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؟

يهتم المفوض السامي للأقليات الوطنية، الذي أسسته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في المراحل الأولى مع التوترات العرقية التي يمكن أن تتطور إلى صراع داخل منطقة عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتكمن مهمة المفوض السامي في محاولة حصر وتقليل مثل هذا التوتر وإخطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهذه التطورات، ويعمل المفوض بشكل مستقل وبنزاهة والحفاظ على السرية في كافة الأوقات، ويشكل هذا العمل مشاركة أساسية في السياسة الوقائية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان السلام والاستقرار في أوروبا. كما يعمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة حكم القانون من خلال توفير منتدى يتناول سبل تفعيل الدول الأعضاء لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ويقدم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إطاراً لتبادل المعلومات حول بناء مؤسسات ديمقراطية وتنسيق مراقبة الانتخابات وتقديم النصح والمساعدة في هذا الشأن. وقد يقوم رئيس المكتب، المسئول عن العمل التنفيذي في منظمة الأمن والتعاون، بإيفاد ممثلين شخصيين للتحقيق في قضايا محددة لحقوق الإنسان. وفي العام 1998، تم تعيين ممثل بشأن حرية وسائل الإعلام بهدف مساعدة الدول المشاركة في إدراك إعلام أكثر حرية واستقلال وتعددية.

وتشكل محاولة حل تسوية الإشكاليات في حالات النزاع أو النزاع المحتمل وإعادة التأهيل ما بعد النزاع جانباً مهماً في مجال عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وينعكس ذلك في عملياتها الميدانية، وقد تتفاوت الولايات والتكوينات وحجم عمليات البعثات طويلة الأمد والأنشطة الميدانية الأخرى، فيما تبقى المهمة المركزية لكل البعثات هي قضايا البعد الإنساني والديمقراطية وبناء سيادة حكم القانون.

وفي الوقت الحالي، توجد البعثات الرئيسية في كوسوفو، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، والبنانيا، وبالموازة، تتواجد بعثات المنظمة وتقوم بأنشطة ميدانية أخرى متنوعة في عدد من المناطق، مثل أوروبا الشرقية ودول البلطيق وآسيا الوسطى ومناطق القوقاز.

## 104. هل توجد أية مبادرات أخرى لتأسيس أنظمة إقليمية أخرى في مجال حقوق الإنسان؟

منذ العام 1993، تصدر قضية تأسيس جهاز إقليمي مناسب لحقوق الإنسان القضايا المطروحة على أجندة الاجتماع الوزاري لتجمع دول جنوب شرق آسيا، وبموازاة ذلك يوجد فريق عمل أسسه عدد من ممثلي المجتمع المدني كالية لضمان حقوق الإنسان في هذا التجمع، وللعمل على تعزيز هذه الآلية، تقدم الفريق بمشروع اتفاقية مقترحة في صيغة ورقة عمل إلى وزراء خارجية تجمع دول جنوب شرق آسيا «الآسيان» في العام 2000.

والمادة 14 من ميثاق «الآسيان» والذي تم تبنيه في نوفمبر/تشرين ثان 2007، تدعو لإيجاد جهاز لحقوق الإنسان لتجمع دول جنوب شرق آسيا لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وقد تشكل الفريق رفيع المستوى لتأسيس هذا الجهاز، وعقد جلسته الأولى خلال الجلسة الحادية والأربعين لاجتماع وزراء الآسيان في سنغافورة في يوليو/تموز 2008، وفي 11 سبتمبر/أيلول 2008، قدم فريق العمل المعني إلى الفريق رفيع المستوى توصياته بشأن ولاية وسلطة جهاز حقوق الإنسان المزمع، ودخل ميثاق الآسيان حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون أول 2008.

وقد اعتمدت جامعة الدول العربية الميثاق العربي لحقوق الإنسان بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول 1994<sup>(121)</sup> ولم يتم التصديق على نص الميثاق وبقي خارج نطاق العمل، وفي 22 مايو/أيار 2004، تم تبني ميثاق عربي جديد لحقوق الإنسان، عقب الانتهاء من مراجعة الميثاق السابق، وتم تبنيه من قبل جامعة الدول العربية، ودخل حيز التنفيذ في 15 مارس/آذار 2008.

كما تبنت منظمة المؤتمر الإسلامي إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام بتاريخ 5 أغسطس/آب 1990.

## دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال حقوق الإنسان

### 105. ما هو الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان؟

لقد بات دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني موضع اعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع، وتساهم المنظمات غير الحكومية بشكل ملموس في برنامج الأمم المتحدة لحقوق

(121) الدول الأعضاء الاثنى والعشرين في جامعة الدول العربية هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر وجيبوتي والمملكة العربية السعودية والسودان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق وعمان وفلسطين وقطر وجزر القمر والكويت ولبنان والجمهورية العربية الليبية ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

الإنسان، كما أنها تشارك بفاعلية في مؤتمرات رئيسية في مجال حقوق الإنسان، وتعتبر مصدراً فريداً للمعلومات، وتساعد في تحديد وصياغة المعايير الدولية الجديدة، وتسعى للحصول على تعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كما تلعب دوراً هاماً في تعزيز التربية على حقوق الإنسان، وخصوصاً على المستوى غير الرسمي.

وتعتبر العديد من المنظمات غير الحكومية، الدولية والوطنية، نشطة جداً في مجال حقوق الإنسان، ويحق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC أن يتشاور مع المنظمات غير الحكومية التي تتعامل في مجالات اختصاصه، وحتى 31 مايو/أيار 2009، هناك 3172 منظمة غير حكومية حاصلة على الصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(122)</sup>، كذلك وبحلول 31 مايو/أيار 2009، تحوز من 310 منظمة حكومية دولية و19 مؤسسة علاقات رسمية مع منظمة اليونسكو UNESCO، بينما تملك 200 منظمة غير حكومية الصفة الاستشارية لدى منظمة العمل الدولية ILO.



وقد اعترف المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (1993) بأهمية دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز مختلف حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وعبر المؤتمر بشكل خاص عن تقديره لمساهمة

(122) لمزيد من المعلومات. أنظرحتى (31 يناير/كانون ثان 2009) <http://www.un.org/esa/coordination/ngo>

المنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي العام بقضايا حقوق الإنسان، والحق في التعليم والتدريب والبحث في هذا المجال، وعملية إعداد وتحديد المعايير، وأشار المؤتمر كذلك إلى أن أنشطة المنظمات غير الحكومية يجب ألا تتناقض مع مقاصد الأمم المتحدة، وللمنظمات غير الحكومية الحق في القيام بأنشطة حقوق الإنسان بدون أي تدخل من طرف آخر على أن يتم القيام بذلك في نطاق القانون الوطني، ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(123)</sup>.

وأبرزت القمة العالمية في العام 2005 أهمية إسهام المنظمات غير الحكومية في تعزيز وتفعيل التنمية وبرامج حقوق الإنسان (الوثيقة الختامية للقمة العالمية 2005، قرار الجمعية العامة رقم 60/1 في 24 أكتوبر/تشرين أول 2005). واعترف مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بالمساهمات الجادة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من قبل المنظمات غير الحكومية، كما أكد أن المدافعين عن حقوق الإنسان "هم شركاء أساسيون في تفعيل برنامج عمل حقوق الإنسان العالمي".

وأسس مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR موقع منسق المنظمات غير الحكومية لتسهيل انخراط هذه المنظمات مع المكتب (2004)، وأصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان الكتاب الإرشادي للفاعلين في المجتمع المدني بغرض تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (2008).

## 106. ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الإنسان؟

اكتسب إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ولا يزال، أولوية متزايدة في ضوء مساهمتها الهامة في التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقد تأكد الدور الهام والبناء لهذه المؤسسات في إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي أقره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في العام 1993.

وقد قدمت ورشة عمل دولية أقيمت في باريس في أكتوبر/تشرين أول 1991 مجموعة من التوصيات حول دور وتكوين ونظم ووظائف المؤسسات الوطنية، والمعروفة بمبادئ باريس، وقد تم إقرارها بعد ذلك من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (الملحق بقرار 134/48 بتاريخ 20 ديسمبر/كانون أول 1993)، وقد أصبحت هذه المبادئ مرجع إنشاء وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ووفقاً لتلك المبادئ، تكون ولاية المؤسسة الوطنية، سواء المشكّلة من خلال دستور أو نص تشريعي، موسعة بالقدر الممكن، بل ويجب أن تمتد، ضمن

(123) أنظر إعلان وبرنامج عمل فيينا (الفقرة 38).

أمور أخرى، إلى القيام بالمسؤوليات التالية: تقديم الآراء والتوصيات والمقترحات والتقارير إلى الحكومات أو البرلمانات أو أية جهة مختصة من أجل تعزيز التوافق بين التشريعات والقوانين والممارسات الوطنية ضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وللمساهمة في إعداد تقارير عن الدول الأعضاء إلى أجهزة الأمم المتحدة، وللعمل على نشر المعلومات ذات الصلة بحقوق الإنسان والإسهام في التوعية على حقوق الإنسان.

ويمكن منح هذه المؤسسات الولاية للاستماع إلى الشكاوى والالتماسات بشأن الحالات الفردية والنظر فيها، وإيلاء اهتمام خاص بتعددية وإستقلالية تكوين المؤسسات الوطنية والتي ترتبط على نحو وثيق بعملية اختيار أعضائها، واستقرارية ولايتها ومنهجات عملها بما في ذلك منحها سلطات التحقيق الكافية، فضلاً عن البنية الأساسية والموارد المتاحة لهذه المؤسسات.

ويمكن لأغلبية المؤسسات الوطنية الموجودة أن تصنف في فئتين واسعتين: لجان حقوق الإنسان ودواوين المظالم، وهناك تصنيف أقل انتشاراً، بيد أنه ليس أقل أهمية، ويشمل تنوعات المؤسسات الوطنية المتخصصة التي تقوم بحماية حقوق جماعات هشة محددة كالأقليات العرقية واللغوية والسكان الأصليين والأطفال واللاجئين والنساء.

وتلعب الأمم المتحدة وخصوصاً مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان OHCHR دوراً محفزاً في مساعدة الدول لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتوفير المساندة لعمل هذه المؤسسات.

وفي العام 1993، تم إنشاء «اللجنة التنسيقية الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان» بغرض دعم تأسيس وتقوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تماشياً مع مبادئ باريس، وتعزيز التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الوطنية والتنسيق مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR في الأمم المتحدة وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

وفي العام 1998، طورت اللجنة التنسيقية الدولية من قواعدها وإجراءاتها ووسعت عضويتها إلى 16 عضواً، وتشرف اللجنة الفرعية المعنية بالتصديق على العضوية في اللجنة التنسيقية الدولية على مهمة التصديق على عضوية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى وضع التوصيات الخاصة باستكمال تبنيهم لمبادئ باريس. وحتى ديسمبر/كانون أول 2008، فقد تمت المصادقة على عضوية 64 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بالمرتبة (أ).

وعقد المؤتمر الدولي التاسع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في نيروبي في أكتوبر/تشرين أول 2008، وباشتراك أكثر من 120 ممثلاً عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.



## 107. هل يترتب على الشركات التزامات بحقوق الإنسان ؟

من ناحية تقليدية، كان القانون الدولي لحقوق الإنسان معنياً بمسؤولية الدول الاعضاء في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وحيث أن العولمة والبحث عن مزايا تنافسية أديا إلى تقوية دور وسلطة وقوة بعض الشركات المتعددة الجنسية بالمقارنة مع الدول، إلا أنه ينبغي ألا تتم ممارسة سلطة الشركات المتعددة الجنسية دون اهتمام بحقوق الإنسان.

وقد طرحت هذه القضايا في منتديات دولية، حيث أكد كل من إعلان ريو وإعلان كوينهاجن<sup>(124)</sup> على مسؤوليات الشركات المتعددة الجنسية بشأن التنمية وحماية البيئة. وقد بات أكثر وضوحاً أن هذه الشركات لها دور مهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا تعتبر مبادرة «الميثاق العالمي» التي اقترحها السكرتير العام للأمم المتحدة في يناير/كانون ثان 1999 صكاً نظامياً أو مدونة سلوك، ولكن إطاراً يقوم على احترام القيم وهو مصمم لتعزيز تحسين الممارسات التي تستند على المبادئ العالمية.

ويشتمل الميثاق على تسع مبادئ مأخوذة من الصكوك الدولية، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية لمنظمة العمل الدولية ILO حول حقوق العمل، ومبادئ ريو حول البيئة والتنمية<sup>(125)</sup>، وتشجع هذه المبادئ الدول على تعزيز واحترام حماية حقوق الإنسان الدولية ضمن نطاق نفوذهم، وكفالة منع تورط شركاتهم في انتهاكات لحقوق الإنسان، والسماح بالحريات النقابية والاعتراف بالفاعل بحق المفاوضة الجماعية، والقضاء على كافة أشكال العمل القسري والإجباري، وضمان الحظر الفاعل لعمالة الأطفال، وإلغاء التمييز في التوظيف والمهنة، ومساندة النهج الوقائي في تحديات البيئة، واتخاذ مبادرات لتعزيز مسؤولية أكبر تجاه البيئة، وتشجيع تطوير ونشر تقنيات صديقة للبيئة، وهي تمثل خطوة هامة نحو تحقيق التعاون الطوعي بين القطاع الخاص والأمم المتحدة لتوخي تحقيق أثر ملموس للتمتع بحقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات (كتلك العاملة في صناعة الملابس) تبني على نحو متزايد مدونات السلوك الطوعية أو الدخول في شراكات مع منظمات غير حكومية ومجموعات أخرى لتطوير مدونات السلوك ومبادئ المراقبة، وإبراز حقوق الإنسان وحقوق العمال والقضايا البيئية.

وبمقتضى «الميثاق العالمي» تم تأسيس «إطار عمل الحكم الرشيد» لتعزيز مبادئ الميثاق، والتي جرى تحديثها في أغسطس/آب 2005، وبمقتضى هذا الإطار،

(124) إعلان المبادئ: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو 14-3 يونيو/حزيران 1992، وإعلان وخطة عمل كوينهاجن للتنمية الاجتماعية مارس/آذار 1995.

(125) إعلان المبادئ: مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بتاريخ يونيو/حزيران 1992.

تكونت الاجهزة التالية : قمة قادة الميثاق العالمي، الشبكات المحلية، ومنتدى الشبكات المحلية السنوي، ومجلس ومكتب الميثاق العالمي، وفريق العمل المشترك بين الوكالات، ومجموعة المانحين.

وفي العام 2005، قدمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان CHR بشأن مسؤوليات الشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات الأعمال ذات الصلة فيما يتصل بحقوق الإنسان (الوثيقة CN/E 91/2005/4 المؤرخة 15 فبراير/شباط 2005)، وفي فبراير/شباط 2005، وجهت اللجنة التي حل محلها مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2006، طلباً إلى السكرتير العام للام المتحدة لتعيين ممثل خاص في قضايا حقوق الإنسان والشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات الأعمال ذات الصلة لمدة أولية تبلغ العامين.

وشملت مسئوليات الممثل الخاص تعريف وتوضيح معايير مسئولية الشركات ومحاسبة الشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات الأعمال ذات الصلة فيما يتعلق بحقوق الإنسان ووضع التفاصيل بشأن دور الدول في التنظيم والفصل الفاعل لدور الشركات المتعددة الجنسية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وإعداد البحوث والتوضيحات لتداعيات الشركات المتعددة الجنسية ومؤسسات الأعمال الأخرى على المفاهيم مثل "التواطؤ" و"مجال النفوذ والتأثير"، ولهدف تطوير المواد والمنهجيات لإجراء قياسات موضوعية لتداعياتها على حقوق الإنسان في ضوء أنشطة هذه الشركات المتعددة الجنسية وغيرها من مؤسسات الأعمال. وفي العام 2008، قرر مجلس حقوق الإنسان HRC تجديد ولاية الممثل الخاص لثلاث سنوات أخرى.

## التربية على حقوق الإنسان

### 108. ما هو الدور الذي تلعبه التربية على حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان؟

يُعد وعي الشخص بحقوقه وحقوق الآخرين شرطاً أساسياً لا غنى عنه في التطبيق الفعال لحقوق الإنسان، وتمكن معرفة معايير وآليات حماية حقوق الإنسان الأشخاص من المطالبة والإصرار على حقوقهم، وبالمثل على حقوق الآخرين.

وتم التأكيد على أهمية التربية الهادفة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتقوية السلام في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث نص على أنه يجب أن توجه التربية للإتفاء الكامل لشخصية الإنسان وتقوية الاحترام لحقوق الإنسان

والحريات الأساسية (المادة 26)، وبناء على هذا الحكم وأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تتناول التربية على حقوق الإنسان، جرى وضع خطة العمل لعقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004) وعرفت فيه التربية على حقوق الإنسان «بالتدريب لنشر المعلومات التي تهدف إلى بناء ثقافة عالية لحقوق الإنسان وذلك بالتعبير عن المعرفة والمهارات وتشكيل السلوكيات.

وبالإضافة إلى ذلك، فالتربية على حقوق الإنسان يجب أن تكون على اتساق مع مبادئ عدم قابليتها للتجزئة، واعتمادها المتبادل على بعضها البعض، وترابطها، والأهمية المتساوية لمختلف فئات حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.<sup>(126)</sup>

ويؤكد كل من البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان (2005) والذي لا يزال متواصلاً) والعام الدولي لتعليم حقوق الإنسان (2009) على الأهمية المتزايدة للتربية على حقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان (أنظر السؤال:109).

## 109. ما هي التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لتعزيز التربية على حقوق الإنسان؟

أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في سياق اعترافها بأهمية تحسين المعرفة العامة في مجال حقوق الإنسان، في 10 ديسمبر/كانون أول 1988 الحملة الدولية للمعلومات العامة لحقوق الإنسان (القرار 43/128)، واستهدفت هذه الحملة تطوير برامج التربية والتعليم والمعلومات في مجال حقوق الإنسان بشكل عملي تأسيلي وعلى المستوى الدولي، ومن أهداف الحملة إنتاج ونشر مواد مطبوعة عن حقوق الإنسان، تتناسب مع المتطلبات الإقليمية والوطنية، وكذا تنظيم ورشات عمل ومننديات، وتقديم منح دراسية، وبناء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وقد تم منح اهتمام خاص لوسائل الإعلام بهدف زيادة الوعي العام بحقوق الإنسان. وتبني خطة العمل الدولية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية<sup>(127)</sup>، والتي أخذها إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) في الحسبان، يجري تشجيع الدول للسعي من أجل القضاء على الأمية، وإدراج حقوق الإنسان والقانون الإنساني والديمقراطية وسيادة حكم القانون في مناهج التعليم الرسمية وغير الرسمية، وكذلك تطوير برامج لضمان نشر المعلومات العامة في أوسع نطاق ممكن.

(126) الوثيقة A/51/506/إضافة. 12 ديسمبر/كانون أول 1996، الفقرة 2.

(127) تبناها المؤتمر الدولي حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، الذي عقد المؤتمر في مونتريال بكندا من 8 إلى 11 مارس/آذار 1993 برعاية اليونسكو UNESCO و مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وبالتعاون مع اللجنة الكندية لليونسكو.

ويتوقع من الدول مراعاة حاجات حقوق الإنسان المحددة بالنسبة للنساء والأطفال والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات والسكان الأصليين والمهاجرين وكبار السن، ويعتبر التثقيف في حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من بعض عمليات إحلال سلام محددة تتولاها الأمم المتحدة، مثل السلفادور وكمبوديا.

واستناداً إلى القرار رقم 184/49، والذي تم إقراره في 21 ديسمبر/كانون أول 1994، أعلنت الجمعية العامة العشر سنوات الواقعة بين 1 يناير/كانون ثان 1995 وإلى نهاية العام 2004، كعقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004).

وتضمنت أهداف خطة عمل العقد التي أقرتها الجمعية العامة (فقرة 10)

ما يلي:

1. تقييم الحاجات وصياغة الاستراتيجيات الفعالة لتطوير التربية على حقوق الإنسان في كافة مراحل التعليم المدرسي وفي التدريب المهني، وكذا في التعلم الرسمي وغير الرسمي.
2. بناء وتقوية البرامج والقدرات في مجال التربية على حقوق الإنسان على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.
3. التطوير المنسق للمواد المتعلقة بالتربية على حقوق الإنسان.
4. تقوية دور وقدرة وسائل الإعلام في تطوير التربية على حقوق الإنسان.
5. النشر العالمي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأكثر عدد ممكن من اللغات، والأشكال الأخرى الملائمة للمستويات المختلفة في القراءة والكتابة، وكذا لذوي الاحتياجات الخاصة.

وقد ناشدت الجمعية العامة كافة الحكومات للمساهمة في تطبيق خطة العمل، وتكثيف جهودها للقضاء على الأمية، وتوجيه الثقافة، بهدف الإنماء الكامل لشخصية الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما حثت الأجهزة التربوية "الحكومية وغير الحكومية" لتكثيف جهودها لإعداد وتفعيل برامج تربوية حول حقوق الإنسان، وخصوصاً بإعداد وتفعيل خطط وطنية في هذا الشأن.

وقد طلب من أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، وخصوصاً منظمة اليونسكو/UNESCO، أن تتعاون مع بعضها البعض بشكل مكثف، ومع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان OHCHR، وأن تساهم، ضمن اختصاصاتها المعنية، في تطبيق خطة العمل.

ودعت الجمعية العامة المنظمات غير الحكومية الدولية والإقليمية والوطنية، وخصوصاً تلك المعنية بالنساء والعمل والتنمية والبيئة وكافة جماعات العدل الاجتماعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان والتربويين والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام، إلى زيادة المشاركة في التثقيف الرسمي وغير الرسمي حول حقوق الإنسان.

وكان الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر/كانون أول 1998)، محطة عكست الزخم الهام في هذا العقد، وفي العام 2000، قام مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بالاشتراك مع منظمة اليونسكو UNESCO بإجراء دراسة تقييم دولي نصفي للعقد، ووفرت هذه الدراسة نظرة عامة حول التقدم المحرز، وساعدت في تحديد العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق خطة عمل "العقد".

وفي تقريرها للتقييم النصفي للعقد، شددت المفوضة السامية لحقوق الإنسان على أهمية العقد كالية وحيدة للتعبئة العالمية لاستراتيجيات التربية على حقوق الإنسان، وكدافع إلى الحاجة لدوام الاستمرارية بعد انتهاء العقد.<sup>(128)</sup> وفي 10 ديسمبر/كانون أول 2004، تبنت الجمعية العامة البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان، والذي يهدف إلى التقدم في تنفيذ التربية على حقوق الإنسان في البرامج التربوية في مختلف القطاعات، وبدأ البرنامج عمله في العام 2005، ولا يزال العمل متواصلاً بحلول 31 مايو/أيار 2009 بالاعتماد على الإنجازات التي تحققت في فترة العقد (1995-2004)، ويهدف البرنامج العالمي لتعزيز التفاهم المشترك بشأن المبادئ الأساسية والمنهجيات في مجال التربية على حقوق الإنسان.

وبني البرنامج على مراحل، وأولها تغطي الفترة من 2005 إلى 2009 وتركز على نظامي التعليم الأساسي والثانوي، وتقرّر خطة عمل المرحلة الأولى استراتيجية متينة وأفكاراً تطبيقية لتفعيل التربية على حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وفي القمة العالمية للعام 2005، عبرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مساندتها لتعزيز التربية على حقوق الإنسان وتعليمها على كافة المستويات، بما في ذلك من خلال البرنامج العالمي، كما قامت بتشجيع مختلف الدول لتطوير مبادرات في مجال التربية على حقوق الإنسان (الوثيقة الختامية للقمة العالمية 2005، القرار 1/60، الفقرة 131، في 24 أكتوبر/تشرين أول 2005).

وفي ديسمبر/كانون أول 2007، تبنت الجمعية العامة إعلان العام الدولي للتربية على حقوق الإنسان (القرار 62/171، في 18 ديسمبر/كانون أول 2007) والذي بدأ في 10 ديسمبر/كانون أول 2008، ويهدف إلى تحسين المعرفة بمختلف فئات حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وطالب كل من مجلس حقوق الإنسان HRC والمفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ووكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة لتعزيز التربية على حقوق الإنسان على كافة مستويات المجتمع.

(128) تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن التقييم النصفي العالمي للتقدم في إنجاز أهداف عقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004) الوثيقة A/360/55 في 7 سبتمبر/أيلول 2000  
<http://deccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N00/640/37/PDF/N0064037.PDF?OpenElement>



## 110. ماهي المبادرات التي اتخذتها منظمة اليونسكو UNESCO في مجال التربية على حقوق الإنسان؟

تتمتع منظمة اليونسكو UNESCO بخبرة طويلة في مجال التثقيف حول حقوق الإنسان، والمنظمة بحكم ولايتها تنشط في هذا المجال منذ نشأتها في العام 1945، وقد أبرزت الاتفاقية بشأن مناهضة التمييز في التعليم 1960 (المادة

5) موضوع التربية على حقوق الإنسان، وكان هذا الموضوع محور التوصية المتعلقة بالتعليم للتوصل إلى التفاهم الدولي عموماً والتعاون والسلام والتربية على حقوق الإنسان والحريات الأساسية (1987)، كما تؤسس هذه التوصية مبادئ إرشادية لسياسات التربية الوطنية، وتناقش النواحي الثقافية والعرقية والحضارية للتعليم والتدريب، وتضع مقترحات مادية ملموسة للعمل على تعزيز التربية على حقوق الإنسان.

ومن الصكوك الهامة الأخرى التي تستكمل الإطار المعايير للتربية على حقوق الإنسان، "خطة العمل الدولية للتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية" التي أقرها المؤتمر العالمي للتربية على حقوق الإنسان والإعلان الناتج عنه (1994)، والإطار المتكامل للحركة في التثقيف حول السلام وحقوق الإنسان والديمقراطية (1995)،<sup>(129)</sup> وتقدم الدول الأعضاء لمنظمة اليونسكو UNESCO تقارير دورية بشأن التقدم المحرز في تطبيق هذه الوثائق.

ومنذ العام 1995 وحتى العام 2004، جرى تضمين أنشطة اليونسكو UNESCO في مجال التربية على حقوق الإنسان في إطار عقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان (1995-2004) وخطة العمل المعنية. ونالت المنظمة بحكم خبرتها وتجاربها الاعتراف بها كفاعل مركزي في هذا الشأن، وأوكل إلى اليونسكو UNESCO، جنباً إلى جنب مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مهمة تنسيق نشاطات "العقد"، وذلك لتحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل (انظر السؤال: 109)، وعلى وجه الخصوص، فقد عقدت المنظمة بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خمس مؤتمرات حول التربية على حقوق الإنسان<sup>(130)</sup>، وكان الهدف منها إعطاء قوة دفع لأنشطة التربية على حقوق الإنسان في كل منطقة من خلال تعزيز الاستراتيجيات الإقليمية المتخصصة في التربية على حقوق الإنسان.

وتبرز استراتيجية اليونسكو UNESCO لحقوق الإنسان، والتي تم تبنيها في العام 2003، التربية على حقوق الإنسان كناحية ذات أولوية لليونسكو وتحركاتها في مجال حقوق الإنسان (استراتيجية اليونسكو UNESCO في مجال حقوق الإنسان، أكتوبر/تشرين أول 2003، القسم الثاني، الفقرات من 24 إلى 29)<sup>(131)</sup>.

(129) تم تبني الإعلان في الجلسة الرابعة والأربعين للمؤتمر الدولي للتعليم والتي عقدت في جنيف بسويسرا في العام 1994. وتم تبني الإطار المتكامل في الجلسة الثامنة والعشرين من مؤتمر اليونسكو UNESCO العام الذي عقد في باريس بفرنسا في العام 1995.

(130) أوروبا (توركو، فنلندا، 1997)، وأفريقيا (داكار، السنغال، 1998)، آسيا والباسيفيك (بوني، الهند، 1999)، والدول العربية (الرباط، المغرب، 1999)، وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي (مكسيكو، المكسيك، 2001).

(131) أنظر استراتيجية اليونسكو UNESCO في مجال حقوق الإنسان للعام 2003 على الرابط

<http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001457/145734e.pdf>





وعقب انتهاء عقد الأمم المتحدة للتربية على حقوق الإنسان، فقد أطرت اليونسكو UNESCO استراتيجيتها في مجال التربية على حقوق الإنسان ضمن برنامج الأمم المتحدة العالمي للتربية على حقوق الإنسان، وتلعب دوراً نشطاً من حيث تنسيق الجهود الدولية (مع كل من اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR الذي يعد المسئول الرئيسي عن البرنامج).

وتشجع منظمة اليونسكو UNESCO تبني مقاربة شاملة في التربية على حقوق الإنسان، ووفقاً لليونسكو، تعد التربية على حقوق الإنسان "جزءاً لا يتجزأ من الحق في التعليم وتكتسب على نحو متزايد الاعتراف بها كحق من حقوق الإنسان في حد ذاته"<sup>(132)</sup>، وفي هذا السياق، يتم تطبيق حقوق الإنسان في كافة المستويات من النظام التعليمي، ويتم تدريس هذه الحقوق من خلال النقل والخبرات، ولا تشمل هذه المقاربة محتوى المناهج فقط، بل وتمتد إلى العمليات التربوية والثقافية والبيئية التي يجري التعليم من خلالها، بما في ذلك إدارة المدرسة، وبالتالي يجب أن تشكل هذه المقاربة الشاملة للتربية على حقوق الإنسان أساس تطوير العمل الديمقراطي للأنظمة التربوية في سياق الإصلاحات التعليمية الوطنية، مع النظر إلى التكامل في تعلم وممارسة حقوق الإنسان.

وتطبق اليونسكو UNESCO مشاريع تجريبية وطنية وشبه إقليمية في عدد من المناطق، باعتبار دمج تدفق التربية على حقوق الإنسان ضمن النظام التعليمي، وتركز هذه المشاريع بشكل أساسي على مراجعة المناهج والكتب، وتدريب المدرسين، والتربويين والطاقم الإداري في النظام التعليمي، وإنتاج المواد التعليمية لتدريب الطلبة والمدرسين.

وفي مجال التعليم غير الرسمي، كانت الأساليب الابتكارية للتربية على حقوق الإنسان تخضع لاختبارات من خلال سلسلة من المشاريع المتحركة والتي تدمج حقوق الإنسان مع التنمية المحلية، كما أنتجت اليونسكو UNESCO عدة وثائق وأدلة وإصدارات متعلقة بحقوق الإنسان، وبالتربية على حقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعو اليونسكو UNESCO إلى التربية على حقوق الإنسان من خلال المؤتمرات الدولية والإقليمية، ومن خلال تنظيم المنتديات وورش العمل الوطنية، ولليونسكو عدد من الشبكات في مجال التربية على حقوق الإنسان، مثل شبكة مشروعات المدارس المشتركة، وشبكة مقاعد منظمة اليونسكو UNESCO، وشبكة مؤسسات البحوث والتدريب، وهي الشبكة الإلكترونية للتربية على حقوق الإنسان في أمريكا اللاتينية، وبرنامج اليونسكو UNESCO التعليمي لثقافة الحقوق المدنية والتربية على حقوق الإنسان في جنوب شرق أوروبا.

(132) لمزيد من المعلومات في هذا الشأن. انظر

[http://portal.unesco.org/education/en/ev.phpURL\\_ID=57292&URL\\_DO=DO\\_TOPIC&URL\\_SECTION=201.html](http://portal.unesco.org/education/en/ev.phpURL_ID=57292&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html)

## التحديات المعاصرة

### 111. ما هي التحديات التي تفرزها العولمة في وجه إدراك حقوق الإنسان؟

بينما قادت العولمة إلى تحقيق الثروة والرفاه غير المسبوقين، فقد صاحبها كذلك المزيد من الفقر وعدم المساواة والإقصاء للعديد من الدول والجماعات والأفراد على حد سواء، وبكلمات السكرتير العام السابق للأمم المتحدة «كوفي أنان»، «إن السعي من أجل التطور والانخراط في العولمة وإدارة التغيير هو ضمان لحقوق الإنسان وليس العكس»<sup>(133)</sup> وقد جلبت العولمة اتساعاً في المقاربة التقليدية لحقوق الإنسان من خلال عدد من الطرق.

أولاً: تجري متابعة التنمية والفقر على نحو متزايد من منظور دولي لحقوق الإنسان، ولذلك أصبحت أمور مثل المساعدة الأجنبية والدين وتداعيات النظام الاقتصادي الدولي على السياسات الاجتماعية المحلية موضع جدل من زاوية شروط حقوق الإنسان، كما تشير مقاربة حقوق الإنسان إلى التزام ومساءلة الدول المانحة في هذا.

ثانياً: يتوسع التركيز على قانون حقوق الإنسان من المفاهيم التقليدية لمسؤولية الدولة المحصورة إلى شمول التزامات ومسؤوليات الفاعلين غير الحكوميين (مثل المؤسسات المالية الدولية والشركات) في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وبناء على ذلك، لا يمكن الاستغناء عن الفهم الأصلي لدور مختلف المؤسسات الدولية المعنية والمؤسسات الرئيسية الثلاثة التي يجب النظر فيها في هذا الشأن هي: البنك الدولي، وهي منظمة حكومية دولية وأكبر مصدر للمساعدة الإنمائية في العالم، وصندوق النقد الدولي الذي يمارس مراقبة سياسات أسعار الصرف لأعضائه من خلال تقييم السياسات الاقتصادية والمالية لكل دولة، كما يقوم الصندوق بربط متطلبات سياسية محددة بشروط منح القرض لأي من الدول، ومنظمة التجارة العالمية وهي منظمة دولية حكومية تتعامل مع قواعد التجارة بين الأمم.

ولقد أثرت الأزمات المالية والاقتصادية الحالية على حياة الناس في كافة أنحاء العالم، وقادت الأزمة إلى زيادة الفقر والتراجع في تعزيز التنمية، خاصة في إطار العمل لإنجاز أهداف الألفية الإنمائية (انظر السؤال: 113).

وقد تم الاعتراف بالتداعيات وبخطورة الأزمة العالمية على التمتع بحقوق الإنسان من قبل مجلس حقوق الإنسان HRC (انظر السؤال: 112) ومن قبل نظام الأمم المتحدة بشكل عام. وفي كافة الأحوال، فإن هذا الوضع الحرج يحمل في طياته الفرصة للمجتمع الدولي لإبراز ضعف النظام الحالي، وفي الوقت نفسه، إعادة

(133) الأمم المتحدة، الوثيقة A/54/1 (1999) - الفقرة 275.

النظر في هيكلته وقيمته، فحقوق الإنسان تحتاج للحماية الآن أكثر من ذي قبل، كما تحتاج لعناية خاصة في مجال الحاجة للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المناطق الإقليمية الأكثر تضرراً.

## 112. كيف يتم تناول قضايا العولمة والأزميتين المالية والاقتصادية العالمية وحقوق الإنسان ضمن نظام الأمم المتحدة؟

شهدت السنوات الأخيرة ظهور دعوات ملحة من الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان CHR (والتي حل محلها مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2006) واللجنة الفرعية لحقوق الإنسان لاستكشاف أبعاد العولمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وفي العام 1999، أقرت لجنة حقوق الإنسان CHR بأن العولمة ليست عملية اقتصادية فقط، بل وتشمل أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية وقانونية تؤثر على حقوق الإنسان، وقد تختلف من دولة إلى أخرى.

واستناداً إلى ذلك، قامت اللجنة الفرعية بتعيين مقررين خاصين لدراسة قضية العولمة وأثرها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وتم تقديم تقرير أولي يطالب بإعادة تاطير مفهوم سياسات وصكوك التجارة الدولية والاستثمار والتمويل.

كما أسست لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2000 ولاية الخبير المستقل بشأن آثار الدين الأجنبي وغيرها من التزامات الدول المالية الدولية ذات الصلة على التمتع بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي العام 2008، تم تجديد ولاية المقرر من قبل مجلس حقوق الإنسان HRC ولمدة ثلاث سنوات.

وأقامت اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان قبل انعقاد جلستها في يوليو/تموز 2002 منتدى حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعروف باسم "المنتدى الاجتماعي"، يهدف إلى مناقشة معظم القضايا الهامة التي تؤثر في تنمية العالم المعاصر، وخصوصاً تلك المتعلقة بالعولمة وأثرها على الناس، والفقر والتنمية والتعاون والتمتع الكامل بالحقوق الفردية.

ومنذ ذلك الوقت، تم عقد أربعة منتديات اجتماعية، وعقد منتدى العام 2008، في سبتمبر/أيلول 2008، وذلك بمقتضى قرار مجلس حقوق الإنسان HRC رقم 6/13.

وناقشت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 11 مايو/آيار 1998 أثر العولمة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتخصيصها يوم للمناقشة العامة بعنوان «العولمة وأثرها في التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية»، وخلصت اللجنة إلى أن العولمة قادت إلى تغييرات أساسية في كافة المجتمعات، ورغم أنها ليست متناقضة مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنها يجب أن تستكمل بمعايير حقوق الإنسان لضمان عدم تعرض هذه الحقوق للتجاهل.

وبتاريخ 17 ديسمبر/كانون أول 1998، قررت الجمعية العامة عقد قمة الألفية للأمم المتحدة، وطلبت من السكرتير العام تقديم تقرير حول العولمة وأثرها على التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان،<sup>(134)</sup> وشكل هذا التقرير دراسة شاملة لأثر العولمة وجرى تقديمه إلى الجلسة الخامسة والخمسين (أغسطس/آب 2000) للجمعية العامة، ويخلص إلى أنه بينما توفر العولمة إمكانية تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال التنمية الاقتصادية، والثروة المتزايدة، والتفاعل الأكبر بين الشعوب والثقافات، والفرص الجديدة للتنمية، إلا أن التمتع بهذه الحقوق لا يتم على قدم المساواة. كما تذكر الدراسة أنه في الوقت الذي صيغت فيه الأهداف والبرامج للتعامل بشكل ملائم مع المشكلة، فإن استراتيجية تحقيق الأهداف تكمن في الاعتراف بأن مبادئ ومعايير حقوق الإنسان يجب تبنيها كإطار للعولمة لا يمكن الاستغناء عنه. واعترف مجلس حقوق الإنسان HRC بثقل الأزميتين المالية والاقتصادية العالميتين، والمخاطر المحتملة المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان، وعقد جلسة خاصة لهذا الموضوع في الفترة من 20 إلى 23 فبراير/شباط 2009، وأصدر قراراً (S-10/1)، في 21 فبراير/شباط 2009 بشأن تداعيات الأزميتين المالية والاقتصادية العالميتين على الإدراك العالمي والفاعل للتمتع بحقوق الإنسان<sup>(135)</sup>، وفي قراره هذا، عبر المجلس عن عميق قلق أعضائه بتأثر مبادرات حقوق الإنسان والتنمية بالازميتين، ودعا أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة للنظر في آثار الازمة على حقوق الإنسان وتقديم تقاريرهم في هذا الشأن، وخاصة فيما يخص آثارها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ووفقاً لمجالات وإلياتهم (الفقرة 9)، كما طالب الآليات التعاقدية للأمم المتحدة بالنظر في آثار الأزميتين وتقديم توصيات في هذا الشأن (الفقرة 10).

وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد مؤتمر رفيع المستوى (يونيو/حزيران 2009) بشأن الأزميتين المالية والاقتصادية العالميتين وأثرهما على التنمية، والذي أثار انتباه كافة وكالات وأجهزة الأمم المتحدة بشأن الموقف الحالي، فقامت بعقد اجتماعات ومنتديات وإعداد تقارير، مثل تقرير منظمة الصحة العالمية الاستشاري رفيع المستوى بشأن الأزمات المالية والصحية العالمية.

## 113. ما هي الأهداف الرئيسية لإعلان الأمم المتحدة للألفية ؟

في ختام قمة الأمم المتحدة للألفية التي عقدت من 6 إلى 8 من سبتمبر/أيلول 2000، تبنت الجمعية العامة<sup>(136)</sup> إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي أقره أكبر تجمع لقادة العالم، ويؤكد الإعلان دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام وحقوق الإنسان، كما يعرف قواعد العولمة كجزء لا يتجزأ من هذا المسار، ويذكر بأن التحديات الرئيسية تكمن اليوم في كفاءة أن تصبح العولمة قوة ايجابية لكافة شعوب العالم.

(134) قرار الجمعية العامة 1998، A/RES/53/202.

(135) قرار مجلس حقوق الإنسان 10/1، A/HRC/S-10/L.1 في 23 فبراير/شباط 2009.

(136) قرار الجمعية العامة 2000 A/RES/55/2.

ولتحقيق ذلك، يضع الإعلان القيم الأساسية الضرورية لعالم جديد معولم، وهذه القيم هي الحرية والمساواة والتسامح والتضامن واحترام الطبيعة والمسؤولية المشتركة، ويعطي الإعلان أهمية لجوانب الأهداف الرئيسية في تفسير معنى هذه القيم الأساسية: السلام والأمن، التنمية والقضاء على الفقر، حماية البيئة المشتركة، وحقوق الإنسان، الديمقراطية والحكم الرشيد، حماية المستضعفين، تلبية الحاجات الخاصة لأفريقيا، تقوية الأمم المتحدة، ويخلص الإعلان إلى ضرورة إدماج هذه الأمور في كافة مظاهر عمل الأمم المتحدة، وأن تفعيل هذه الأهداف ضمن إطار عمل حقوق الإنسان هو الجدير بضمان تأثيرها على أكثر الفئات ضعفاً في المجتمعات، وسيوفر ذلك أيضاً فرصة هامة للتدفق الموضوعي لحقوق الإنسان.

والتزم رؤساء الدول والحكومات بتحقيق ما بات يعرف بأهداف الألفية الإنمائية MDGs، والتي تعكس أهداف الحد من الفقر وتحسين معيشة الناس، وتشمل أهدافاً يجب إنجازها بحلول العام 2015، مثل خفض نسب الفقر المدقع والجوع إلى النصف، وكفالة التعليم الأساسي عالمياً، وإقامة شراكات عالمية للتنمية، وكذلك أهداف بشأن المساعدة والتجارة والتخلص من الديون.

ويعكس تقرير أهداف الألفية الإنمائية للعام 2008 قدراً من التقدم الذي تحقق، وخاصة في مجال الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ومؤشرات المساواة بين الجنسين في التعليم، والوصول إلى مياه الشرب الآمنة، ومكافحة أمراض الملاريا والإيدز والسل.<sup>(137)</sup>

## 114. ما هو المقصود بالحق في التنمية؟

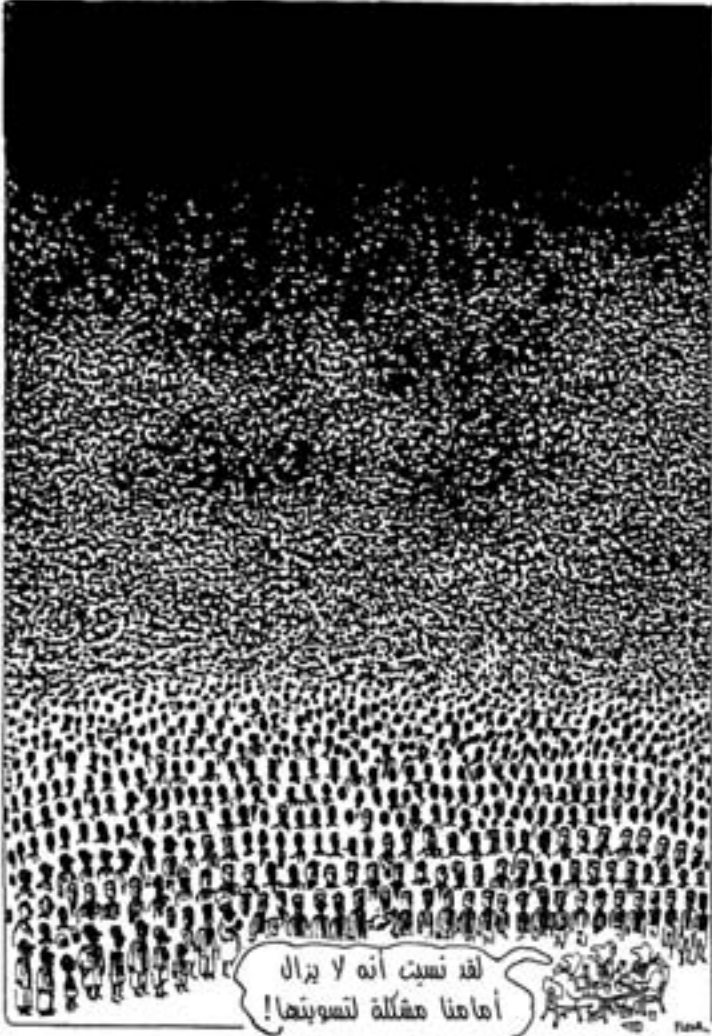
تم الاعتراف بالحق في التنمية لأول مرة من قبل لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 1977، ولاحقاً نال تعريفاً آخر في العام 1986 عندما اعتمدت الجمعية العامة "إعلان الحق في التنمية"<sup>(138)</sup>، والذي ينص بأنه حق «لا يمكن التخلي عنه ويحق بمقتضاه لكل إنسان ولكافة الشعوب المشاركة والمساهمة والتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يمكن من خلالها تحقيق مختلف حقوق الإنسان والحريات الأساسية»، كما يشمل الحق في السيادة الكاملة على الموارد الطبيعية، والحق في تقرير المصير، والمشاركة الشعبية في التنمية، وتكافؤ الفرص، ويشدد على المسؤولية الرئيسية للدولة، بيد أنه يؤكد أيضاً على المسؤولية الجماعية لكافة الدول في توفير ظروف دولية مواتية لإدراك الحق وتعزيز نظام دولي جديد يقوم على الاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة.

وكان قد اقترح أن الحق في التنمية يتطلب تقديم المساعدة للدول النامية، وتصفية أعباء الديون شديدة التأثير، والتي تعطل ضمان تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يزال هذا الأمر موضع جدل.

(137) تقرير التقدم في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية 2008. الأمم المتحدة. نيويورك 2008. متاح على الرابط <http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/The%20Millennium%20Development%20Goals%20Report%202008.pdf>

(138) قرار الجمعية العامة A/RES/41/2 في 4 ديسمبر/كانون أول 1986.

وأعاد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في العام 1993، التأكيد على الطبيعة العالمية والثابتة للحق في التنمية، كما أقر المؤتمر أن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية مترابطة وتعزز بعضها بعضاً، ووضع إعلان ريو للبيئة والتنمية (1992) «الإنسان في مركز اهتمام التنمية المستدامة»، وربط القضايا البيئية بعملية التنمية، وقد دعمت القمم الدولية للتنمية الاجتماعية (في كوبنهاجن، 1995، وجوهانسبرج، 2002) هذه الروابط بشكل أكبر (راجع الجزء الثاني، المادة 28).



## 115. ما هي الأنشطة الرئيسية لنظام الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية والتنمية المستدامة؟

في العام 1998، تم إعداد آلية ثنائية من قبل لجنة حقوق الإنسان، التي كلفت بالقرار رقم 269 من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة لإجراء استكشاف اعمق لسبل تفعيل الحق في التنمية، ولهذا الغرض، تم تشكيل الفريق العمل رفيع المستوى لتفعيل الحق في التنمية في العام 2004، كما جرى تعيين خبير مستقل للحق في التنمية.

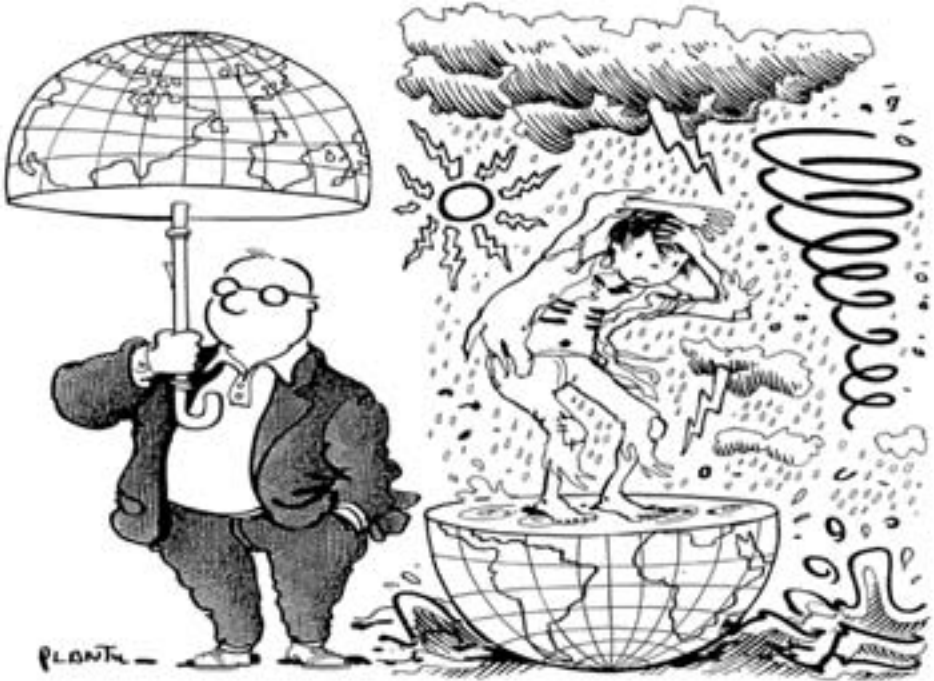
وقد انتهت ولاية الخبير المستقل للحق في التنمية في العام 2005، وجرى تأسيس ولاية الخبير المستقل لحقوق الإنسان والتضامن الدولي في العام 2005، (وحدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولايته في العام 2008 لثلاث سنوات أخرى)، وهو يتعامل، ضمن أمور أخرى، مع مسألة التنمية. ويضطلع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان HCHR بالمسؤولية عن تعزيز الحق في التنمية وتحسين الدعم المقدم من الاجهزة المعنية في نظام الامم المتحدة لهذا الغرض.

وفي جدول أعماله الخاص بإصلاح الأمم المتحدة<sup>(139)</sup>، اعتبر السكرتير العام حقوق الإنسان قضية شاملة، ويجب إدراجها في كافة نواحي نشاطات الأمم المتحدة، ووفقا لهذا الجدول، فقد كلف مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان HCHR بالحرص على تدفق حقوق الإنسان في برامج التنمية، وقام المكتب بتبني العديد من المبادرات لهذا الهدف.

وكما وضع القادة أهداف الالفية الإنمائية، فقد توقف المؤتمر الدولي لتمويل المشاريع التنموية، الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في العام 2002، أمام تحديات تمويل التنمية، واتفق رؤساء الدول على تعبئة الموارد المالية وتوفير الظروف الوطنية والدولية المطلوبة لتحقيق الاهداف التنموية الدولية المتفق عليها، بما في ذلك، الاهداف المدرجة في إعلان أهداف الالفية MDGs، كما اتفق الرؤساء كذلك على تقوية عمل الامم المتحدة بصفتها المنظمة الرئيسية لإعادة بناء النظام المالي الدولي، والعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وفي القمة الدولية للتنمية المستدامة والتي عقدت في جوهانسبرج 2002، أعادت الحكومات التأكيد على حزمة كبيرة من الالتزامات وأهداف العمل الملموسة للتحرك لتحقيق المزيد من العمل الفعال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكان لآراء ممثلي المجتمع المدني أهمية بارزة في القمة، وذلك اعترافا بدور المجتمع المدني في تفعيل النتائج وتعزيز مبادرات الشراكة.

(139) تقرير السكرتير العام، «جديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح، A/51/950 في 1997



وبعد ذلك قامت الجمعية العامة بإقرار إعلان جوهانسبرج للتنمية المستدامة وخطة التفعيل (ديسمبر/كانون أول 2002)، وأقرت التنمية المستدامة كعنصر أساسي لتوسيع نطاق أنشطة الأمم المتحدة، وخصوصاً الأنشطة المعنية بتحقيق أهداف الألفية الإنمائية المتفق عليها دولياً مثل إعلان الأمم المتحدة للألفية. وفي جولة المتابعة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والتي عقدت في الدوحة في نوفمبر/تشرين ثان وديسمبر/كانون أول 2008، أجريت المراجعة لتفعيل توافقات مونتيري، وصدر عن جولة الدوحة إعلان بشأن التمويل والتنمية (A/CONF.212/L.1/REV 1 - في 9 ديسمبر/كانون أول 2008)، والذي أعاد التأكيد على التوافق المتخذ في مونتيري بشأن تمويل التنمية وإعمال مقارنة تنمية أكثر توجهها إلى الناس.

## 116. كيف يقوم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان OHCHR بتعزيز الحق في التنمية بعمله؟

يقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بدعم الجهود والممارسات القائمة على ضمان الحق في التنمية، ودراسة هذا الحق، وسبل تطبيقه.



وفي إطار تدفق حقوق الإنسان في نظام الأمم المتحدة، يعمل المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في إطار جهود التنمية التي يضطلع بها البرنامج على أرض الواقع وفي العديد من الدول، ولعب المكتب دوراً رائداً في تقديم الخطوط العريضة حول تنمية حقوق الإنسان ضمن إعداد استراتيجيات الحد من الفقر، ويعمل على تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق التنمية.

ويقوم مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR بتقديم المساعدة لأصحاب ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان HRC وتقديم الدعم في مجال السكرتارية للفريق العامل التمهيدي للدورة السنوية للمجلس حول الحق في التنمية.

كما عمل المكتب مع منظمة الأغذية والزراعة على تطوير خطوط عريضة لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمكافحة الإيدز، وذلك بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز UNAIDS، وفي العام 2008، أصدر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان OHCHR كتاباً عن مقارنة الحقوق القائمة على التنمية تحت عنوان "استحقاق أهداف الألفية الإنمائية .. مقارنة لحقوق الإنسان"<sup>(140)</sup>.

## 117. ما الذي يتطلبه الرد على الإرهاب في القانون الدولي لحقوق الإنسان؟

قبل هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 الإرهابية بوقت طويل، ساد اعتراف بالحاجة إلى التعاون من أجل القضاء على الممارسات الإرهابية، وأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية بشأن منع الجرائم والمعاقبة عليها ضد الأفراد المحميين دولياً، بما في ذلك الدبلوماسيين (1973)، وكذلك الاتفاقية الدولية ضد احتجاز رهائن (1979)، والاتفاقية الدولية لإخماد التفجيرات الإرهابية (1997)، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (1999).

كما تم إعداد صيوك متعددة ضد الإرهاب على المستوى الإقليمي، مثل اتفاقية منظمة الدول الأمريكية بإقرار الاتفاقية التي تحظر وتعاقب على أعمال الإرهاب التي تتخذ أشكال الجرائم ضد الأشخاص وجرائم الابتزاز ذات الصلة، وهي جميعها جرائم تتمتع بأهمية دولية، كما أقرت منظمة الدول الأمريكية الاتفاقية الأمريكية ضد الإرهاب عامي 1971 و 2002 على التوالي، بالإضافة إلى الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب التي أقرها مجلس أوروبا في العام 1977، كما تبنت جامعة الدول العربية الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (1998)، وتبنت منظمة المؤتمر الإسلامي اتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي (1999)،

(140) استحقاق أهداف الألفية الإنمائية .. مقارنة لحقوق الإنسان . متاح على الرابط  
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/Claiming\_MDGs\_en.pdf

وتبنى الاتحاد الأفريقي (والمعروف سابقاً باسم منظمة الوحدة الأفريقية) ميثاق منع ومكافحة الإرهاب (1999) وفي العام 2005، تبنت الأمم المتحدة الاتفاقية الدولية لقمع أفعال الإرهاب النووية.

والقاسم المشترك بين الصكوك المشار إليها هو غياب تعريف عام وشامل للإرهاب، وهي تقتصر على حظر بعض الأعمال الإجرامية التي لم يسبب وضعها تحت مفهوم الإرهاب أي اعتراض وقت إقرار واعتماد هذه الصكوك، وتخلق أحكام وشروط هذه الصكوك التزامات على الدول الأطراف فيها فقط، ولذلك لا يتقيد بها الفاعلين غير الحكوميين بما فيهم الجماعات المسلحة، إلا أنه يمكن لأي دولة أن تلاحق أي شخص قضائياً بغض النظر عن انتمائه التنظيمي، إذا ما كان مسئولاً عن أعمال إرهابية، حيث تشكل هذه الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وذلك بمقتضى مبدأ الاختصاص القضائي العالمي.

واعترف المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان (فيينا 1993) بالارتباط المباشر بين الإرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أن «أعمال ووسائل وممارسات الإرهاب بكافة أشكاله وارتباطه بتهريب المخدرات في بعض الدول هي نشاطات تهدف إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد روح النزاهة الإقليمية وأمن الدول وتزعزع شرعية الحكومات الدستورية»، وخلص الإعلان إلى أن «على المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز التعاون لمنع ومكافحة الإرهاب».

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل متكرر في عدد من القرارات (122/48، 185/49، 186/50، 133/52، 164/54) عن إدانتها القاطعة لأعمال الإرهاب.

وقد وضعت هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 الإرهابية مسألة منع الإرهاب والقضاء عليه على رأس أولويات المجتمع الدولي، واعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرارات 1368 (2001)، و1373 (2001) التي تدين الإرهاب، وبناء على هذا القرار الثاني، تم تشكيل لجنة لمكافحة الإرهاب وتتكون من جميع أعضاء مجلس الأمن، وذلك لمراقبة تطبيق نصوص القرار، وقد عقد مجلس الأمن جلسة خاصة في العام 2001، وأقر بالإجماع القرار رقم 1/56.

وفي كافة القرارات التي صدرت بعد ذلك، والتي أصدرها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، كان هناك تأكيداً على الحاجة إلى المشاركة في الالتزام الدولي، وذلك للتوصل إلى الرد المناسب والمتعدد الأطراف على مشكلة الإرهاب، كما ذكرت الجمعية العامة أن الإدراك المتزايد للمجتمع الدولي للآثار السلبية للإرهاب على المتمتع بحقوق الإنسان، وإرساء سيادة حكم القانون، والحريات الديمقراطية.

وفي أكتوبر/تشرين أول 2001، قام السكرتير العام للأمم المتحدة بتأسيس فريق عامل معني بسياسة الأمم المتحدة والإرهاب، وقد كلف هذا الفريق بتحليل الآثار المترتبة على الإرهاب على المدى الطويل على السياسة الممتدة للأمم

المتحدة، كما كُلف الفريق بصياغة التوصيات بشأن الخطوات التي يجب على الأمم المتحدة أن تتخذها لمعالجة هذه المسألة، وفي تقريرها المقدم إلى الجمعية العامة في العام 2002 (وثيقة A/57/273-S/2002/875)، أكد الفريق العامل المعني بالإرهاب يقوض ويهدد المبادئ والمقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، كما أكد على ضرورة تكثيف الجهود لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، حيث ينتهك الإرهابيون غالباً حقوق الإنسان للحصول على دعم لتحركاتهم، وأكد الفريق أن الإرهاب اعتداء على الحقوق الأساسية، إلا أنه أكد في الوقت نفسه على ضرورة مراعاة الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان في سياق الحرب على الإرهاب.

وفي القرار رقم 219/57، ناشدت الجمعية العامة، بالاستناد إلى أحكام المادة 4 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، أن تتحدد بعض الحقوق التي لا يجوز تقييدها في أي ظروف، على أنه يجب على الدول الأعضاء ضمان توافق أي إجراء متخذ لمكافحة الإرهاب مع الالتزامات المحددة بمقتضى القانون، وعلى وجه خاص القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني، وأكد السكرتير العام للأمم المتحدة على عدم جواز المقايضة بين العمل الفعال ضد الإرهاب وبين حماية حقوق الإنسان، كما وجهت بعض من المنظمات الدولية الدعوة للدول الأعضاء لكفالة الموازنة بين اتخاذ أي إجراء يقيد حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبين هموم الأمن الوطني المشروعة، والتمسك بالالتزامات القانون الدولي على نحو ملائم<sup>(141)</sup>.

ويولي نظام الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية وعدد هائل من المنظمات والمؤسسات العامة في مجال حقوق الإنسان انتباهاً متزايداً للقضايا المرتبطة بالكفاح ضد الإرهاب، وقد تبنت لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، عدة قرارات بشأن حقوق الإنسان والإرهاب، وأنشأت اللجنة الفرعية ولاية المقرر الخاص الذي يتولى دراسة مسألة الإرهاب وحقوق الإنسان في 7 يونيو/حزيران 1999 (E/CN.4/Sub.2/1999/27).

وفي أبريل/نيسان 2005، أسست لجنة حقوق الإنسان CHR ولاية المقرر الخاص بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب (القرار 2005/80)، وتم تجديد ولاية المقرر في مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2007 لثلاث سنوات جديدة.

وفي العام 2006، تبنت الأمم المتحدة "استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، وهي المنبر الحالي لتنسيق جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتؤكد الاستراتيجية على الحاجة للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز سيادة حكم القانون خلال مكافحة الإرهاب.

(141) البيان المشترك لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والسكرتير العام لمجلس أوروبا ومدير مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 29 نوفمبر/تشرين ثان 2001.

# الجزء الثاني

# الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

## ما هو معنى كل مادة من مواد الإعلان

ينسجم مضمون غالبية المواد الإحدى والعشرين الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع ما يعرف بالحقوق المدنية والسياسية وما يتصل بالحريات والأمان الشخصي للأفراد.

### المادة 1

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

### هل يعني ذلك أن جميع الناس متساوين؟

أن تولد «حراً» تعني أن جميع الناس يتمتعون بحق متساو في الحرية، بيد أننا نعلم أن الناس يتأثرون في حياتهم بقيود اقتصادية واجتماعية وكذا قيود مدنية وسياسية أيضاً، والحرية ليست، ولا يمكن أن تصبح، مطلقة، ولا يجوز أن تكون حرية الفرد على حساب حرية الآخرين، ولكل ذلك، لا يجوز أن تقتصر الحرية بالفوضى.

ولفظ «المساواة» لا يعني أن الأفراد يتطابقون أو يتماثلون في القدرات الجسدية أو الذهنية أو على المواهب والخصائص الذاتية، ففي الواقع يختلف كل فرد عن الآخر، وربما تكون الاختلافات بين الأفراد ضمن أي مجموعة، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية، اختلافات أكبر من تلك التي تتجلى بين الأفراد الذين ينتمون لمجموعات ثقافية أو اجتماعية مختلفة، ولا يوجد مطلقاً ما يبرر تقسيم المجموعات على نحو هرمي على أساس الإمكانيات العقلية والخصائص

الوراثية، وليس هناك مطلقاً أي أساس علمي للتمييز ومنع الحقوق على أساس «العرق» أو باسم أي معتقد اجتماعي يحول دون المساواة الفطرية بين الجماعات الإثنية أو الفئات الاجتماعية المختلفة، ويعد حرمان الناس على أساس الجماعة التي ينتمون إليها من إمكانيات التطوير لقدراتهم الفردية هو ظلم بين وإنكار لحقهم في المساواة والكرامة.

كما تذكر هذه المادة أيضاً واجب كل فرد في معاملة الآخرين «بروح من التأخي»، أي كبشر متآخين ومتساوين في الحقوق والكرامة.

إن ممارسة التسامح هو الأساس الذي يمكن الشعوب من التعايش بسلام مع بعضهم البعض «وبروح من التأخي»، ولتعزيز هذا المبدأ، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 1995 كـ«عام الأمم المتحدة للتسامح»، وبينت الجمعية العامة أن «التسامح» هو «الاعتراف بالآخرين وحسن تقديرهم، والقدرة على التعايش سويًا والاستماع للآخرين» وبالتالي هو الأساس السليم للمجتمع المدني وللسلام<sup>(142)</sup>، ولكون منظمة اليونسكو UNESCO هي التي بادرت بالدعوة لإعلان «عام التسامح»، فقد دعت لتولي دور المنظمة القائدة لهذا العام، وقد تعزز مبدأ التسامح بإصدار وثيقة اليونسكو UNESCO بشأن «إعلان مبادئ التسامح» (1995).

وأكدت القمة العالمية للعام 2005 على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتشجيع التسامح والاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب ( الوثيقة الختامية للقمة العالمية، قرار الجمعية العامة رقم 1/60 في 24 أكتوبر/تشرين أول 2005، الفقرة 145).

## المادة 2

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

## المادة 7

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما إن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

(142) قرار جمعية الأمم المتحدة رقم 126/48 بتاريخ 20 ديسمبر/كانون أول 1993.

تعبّر هاتين المادتين عن المبدأ الحاكم في الإعلان وكافة مواثيق حقوق الإنسان اللاحقة بشأن حظر التمييز. وهو ما يشكل مبدأ هاماً لحماية حقوق الإنسان. وتعني المادة 2 بمنع التمييز في تطبيق أحكام الإعلان، في حين تضمن المادة 7 عدم التمييز في تطبيق القانون بصفة عامة وبشكل أساسي القوانين الوطنية. وتضمن المادة 7 أن تكفل كافة الدول منع التمييز في تطبيق القانون من حيث المعايير التي تكفلها المادة 2. كما أن الحماية المتساوية أمام القانون ملزمة لمسؤولي إنفاذ القانون كالقضاة ورجال الشرطة، ويتطلب ذلك نظاماً يتمتع بمقتضاه كل فرد بحق الدفاع القانوني. وبالمثل يجب على الدول ضمان حماية الأقليات من أي شكل من أشكال التمييز، وبما يعني أيضاً أن «التحريض» على التمييز مخالف للقانون، لأنه يشجع الآخرين على ممارسة التمييز.

وقد أشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 17-14)، في تفسيرها للمادة المقابلة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية إلى أن التمتع المتساوي بالحقوق والحريات لا يعني المعاملة المتطابقة في كل حالة. فعلى سبيل المثال يتعين فصل المتهمين والمدانين القصر عن البالغين سن الرشد القانوني. كما أشارت اللجنة إلى أنه على الدول الأعضاء توظيف العمل الفاعل الإيجابي لإلغاء وإزالة المعطيات التي تسبب أو تساعد في استمرار التمييز الذي يحظره العهد (التعليق العام رقم 18).

وتعرف الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 31-33) التمييز العنصري بأنه «أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة» (المادة 1).

وتتبع ممارسة العنصرية والتمييز العنصري بشكل أولي من مفهومي الفوقية والدونية لمجموعات العرقية أو الإثنية، وهي مفاهيم تستخدم في تبرير امتهان البشر «الأقل» أو حتى القضاء عليهم. ووفق إعلان منظمة اليونسكو UNESCO حول محاربة العرق والمحابة العنصرية، التي أقرتها المنظمة في العام 1978، فإن مثل هذه النظرية «لا تمتلك أي أساس علمي وتناقض المبادئ الأخلاقية للإنسانية». (المادة 2، الفقرة 1).

## ما مدى قابلية ممارسة العنصرية والتمييز العنصري للاستمرار؟

لا يزال التمييز على أساس الأصل العنصري أو العرقي مشكلة كبرى في وقتنا الحاضر ويبرز في عدد من الصور، ففي النصف الأول من القرن الماضي،

شهدت البشرية آثار النظريات العنصرية المعادية للسامية، والتي توجت بمحاولة النازية إبادة اليهود، بالإضافة إلى الجرائم الأخرى ضد الإنسانية التي ارتكبتها الأنظمة الإقطاعية.

عند نهاية القرن الماضي شهدت البشرية "التطهير العرقي" في يوغوسلافيا السابقة، والقتل الجماعي المنهجي في رواندا. وهذان مثالان من بين العديد من حالات الوحشية التي ترتكب في سياق النزاعات العرقية أو العنصرية في مختلف قارات العالم.

في القرون القديمة، وكجزء من التوسع الاستعماري والإمبريالي، مارست العديد من الدول القوية سياسات مؤذية مبنية على الاستعلاء العنصري المؤذية والتمييز ضد الشعوب المستهدفة، مما أدى إلى ظهور مظاهر جديدة من العنصرية والخوف من الأجانب في دول أوروبا، ففي أوروبا وبعض الدول الأخرى يعاني الملايين من العمال المهاجرين واللاجئين والنازحين وغير المواطنين والأفراد الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية تعيش في أوروبا أو في بعض الدول الأخرى من أنماط السلوك التمييزي والعنف الفادح والاستغلال، وتضطرد مجموعات المتطرفين اليمينيين الذين يدعون لمبادئ العنصرية العسكرية والقومية المتطرفة.

وفي الدول الاستعمارية السابقة استفحلت العديد من الممارسات والعادات التمييزية التاريخية الموروثة وساعدت في استمرارية السيطرة على البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أكثر من ذلك، فقد سمح الضحايا السابقون للممارسات العنصرية الصادرة عن هذه المذاهب العنصرية أن تشوه مطلبهم السابق في الحرية.

وتمثل جنوب أفريقيا مثالا فريدا على تفكيك نظام التمييز العنصري والانتقال اللاحق للسلطة السياسية بدون سفك الدماء. فقد دام نظام الفصل العنصري، الذي يقضي بفصل مؤسسي للأعراق كشكل خاص من العنصرية والتمييز العنصري لمدة 15 سنة تقريبا في جنوب أفريقيا. وقد كانت أول خطوة على طريق المجتمع الديمقراطي في فبراير/شباط 1990 عندما أعلن الرئيس «دي كليرك» رفع الحظر على الأحزاب السياسية المنوعة، وتبع ذلك إطلاق سراح «نيلسون مانديلا» بعد 27 سنة من الحبس، وإلغاء تشريعات الفصل العنصري، وفي العام 1991 عقد منتدى يضم 18 تنظيما سياسيا، بما في ذلك حكومة جنوب أفريقيا آنذاك، من أجل إعداد خطة مسار سياسي للدولة لما بعد فترة الفصل العنصري، وفي السنة التالية أيد استفتاء شعبي أجري بين السكان البيض وحدهم إلغاء الفصل العنصري وبالتالي الموافقة على المشاركة السياسية المتساوية لسكان جنوب أفريقيا في الإطار الديمقراطي، وفي أبريل/نيسان 1994 أجريت انتخابات بالاقتراع العام واستنادا إلى الحق العالمي في الانتخاب، ونتج عنها تشكيل حكومة وحدة وطنية لفترة خمس سنوات، وتولى رئاستها «نيلسون



مانديلا» الذي تنحى في العام 1998. وقد لعبت المنظمات العالمية وخصوصا الأمم المتحدة دورا رئيسيا في القضاء على الفصل العنصري. وفي العام 2001، والذي اختير عاما دوليا للتعبئة ضد العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال التعصب وعدم التسامح ذات الصلة، فقد تبنى المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وأشكال التعصب وعدم التسامح ذات الصلة (ديربان، 31 أغسطس/آب - 7 سبتمبر/أيلول 2001) برنامج وإعلان عمل ديربان لتوجيه العمل ضد التمييز وتنمية التسامح. وقد دعا مؤتمر ديربان الاستعراضى المنعقد في أبريل/نيسان 2009 إلى تفعيل إعلان وبرنامج عمل ديربان (انظر السؤال: 35)

### المادة (3)

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

## هل على الدولة مسؤولية ضمان هذه الحقوق؟

رغم أن حماية هذه الحقوق تقع ضمن مسؤوليات الدولة، فإن بعض الحكومات في العديد من مناطق العالم تنتهك هذه الحقوق على نحو متواصل، وهناك أدلة واضحة خلال السنوات الأخيرة على وقائع وفاة خلال الاحتجاز وحالات اختفاء غير محدودة لأشخاص.

وتعد الأمم المتحدة حاليا تقارير منتظمة حول حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وكذلك عن حالات الإعدام التعسفي أو خارج نطاق القضاء في العديد من دول العالم، وسوف يسهم تبني الاتفاقية الدولية بشأن حماية كافة الأشخاص من الاختفاء القسري في العام 2006، ولجنة للرقابة ستتشكل بمقتضى الاتفاقية، على نحو متزايد في الحماية من الاختفاء القسري (انظر الجزء الأول، السؤال: 30)، وليس هناك دليل على أن العدد الإجمالي لضحايا هذه الظاهرة في تناقص، وبالإضافة إلى التعذيب فإن هذه الممارسات تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مما يتطلب انتباه المجتمع الدولي الدائم. وفي بعض الحالات، يصل انتهاك الحق في الحياة إلى درجة القتل أو الإيذاء الجسدي أو المعنوي بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية أو إثنية أو دينية ما، وتسمى مثل هذه الممارسات بالإبادة الجماعية، وتعتبر جريمة دولية وفقا لنص الإعلان الدولي لحظر جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها (انظر الجزء الأول، السؤال: 25).



## ماذا لو سمحت قوانين دولة ما بإزهاق الحياة البشرية بعقوبة الإعدام؟

تطبق عقوبة الإعدام في العديد من الدول استناداً إلى الفكرة الشائعة بأن الإعدام هو عقوبة عادلة للقتل، وأنها تمثل رادعاً للأخريين عن ارتكاب جرائم مشابهة، غير أنه لا يتوافر دليل قاطع على وجود أثر رادع للإعدام، فإذا ما طبقت عقوبة الإعدام وأظهرت النتائج اللاحقة وقوع خطأ في تطبيق العدالة، عندها يكون قد فات الأوان، كما تؤكد ذلك العديد من الأمثلة التي تبين أن أشخاص أبرياء قد أعدموا حتى بعد إجراء محاكمات مشهود لها بالنزاهة.

ويشهد الرأي العام تحولات بين تأييد ومعارضة عقوبة الإعدام حسب الظروف المرافقة. فقد يعارض الناس أحياناً عقوبة الإعدام عندما يموت الأبرياء بعد سوء تطبيق العدالة أو كنتيجة لتجاوزات تعسفية يشهدها النظام، بينما يمكن أن يتحول الرأي العام إلى الرأي المضاد في حالة ارتكاب جريمة وحشية أو ظهور أنماط جرائم «جديدة» كاختطاف الطائرات أو الإرهاب لدوافع سياسية أو أعمال الاختطاف، لذا فإن الآراء حول عقوبة الإعدام تتأثر بشكل كبير بالعوامل العاطفية. كما أن الدول تصدر القوانين التي تلبي احتياجاتها المؤقتة. وغالباً ما تشمل «حالات الطوارئ» و«الحصار» إنفاذ عقوبة الإعدام استناداً إلى قرارات المحاكم العسكرية أو استناداً إلى نظام فرضته الحكومة. وقد أعدت لجنة حقوق الإنسان CHR دراسة حول مخاطر مثل هذه التشريعات على حقوق الإنسان. وعقوبة الإعدام تستخدم، أو لا تزال مستخدمة في أغلب الأحيان، من قبل نظم الحكم التعسفي كأداة لقمع أي معارضة وكوسيلة لدوام الظلم الاجتماعي وسياسات ذات طبيعة عنصرية.

## هل توجد مواثيق دولية تهدف لإلغاء العمل بعقوبة الإعدام؟

تعد عقوبة الإعدام من هموم وإشكاليات حقوق الإنسان دولياً، وصدر بشأنها العديد من المواثيق الدولية والإقليمية الهادفة لإلغاء عقوبة الإعدام. وهذه المواثيق هي: البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي لحقوق الإنسان والسياسية (1989)، والبروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الذي أقرته منظمة الدول الأمريكية (1990)<sup>(143)</sup> وبروتوكول رقم 6 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والذي أقره مجلس أوروبا في العام 1993 ودخل حيز النفاذ في العام 1985.<sup>(144)</sup> وتنطبق هذه المواثيق على جميع الدول التي صادقت عليها.

(143) يدخل البروتوكول حيز النفاذ في حق الدول التي صادقت عليه فقط. وذلك بموجب إيداعهم لوثائق التصديق على البروتوكول. وبحلول 31 مايو/أيار 2009. فقد صادقت 11 دولة على البروتوكول. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009. (متاحة على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))  
(144) بحلول 31 مايو/أيار 2009. صار هناك 46 دولة طرف في البروتوكول رقم 6 الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009. (متاحة على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights](http://www.unesco.org/human_rights))

## المادة (4)

لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

## ما المقصود بالعبودية في الآونة الحالية؟

لم تعد العبودية الآن تلك الممارسة الوحشية المرتبطة تاريخياً بإلقاء القبض على البشر وتقييدهم بالسلاسل وبيعهم في أسواق عامة. لقد انتهى هذا النوع من الإتجار بالرقيق منذ وقت طويل وباتت ممارسة العبودية غير قانونية في كل دول العالم، وذلك على الرغم من أننا نلاحظ أحياناً بقايا لظاهرة شحن الرقيق، لا تزال تحصى بين حين وآخر. وهكذا فلا يزال الملايين من البشر يعيشون في حال من الاستعباد، تعكس في جوهرها نفس ظاهرة استغلال الإنسان بواسطة إنسان آخر، وذلك في الكثير من دول العالم. وتبقى العبودية الراهنة اعتداء قاسياً على حقوق وكرامة الإنسان. ولأنها متصلة جداً في البنى الاقتصادية والاجتماعية، يعتبر كل من الفقر والتمييز والجهل والتقاليد والجشع ممارسات من الصعب للغاية التخلص منها.

إن مثل هذه الأعراف والممارسات، التي تماثل العبودية رغم اختلاف توصيفاتها، تشكل خطراً وتؤثر في الفئة الأضعف والأكثر حرماناً في المجتمع. وتعرف الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق والإتجار بالرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق (1956)<sup>(145)</sup> مثل هذه الأعراف والممارسات بأنها تتمثل في الدين والرق واستغلال الأطفال في العمل وأشكال الزواج المهيئة. فالدين هو المقابل الذي ينشأ عن تقديم خدمة شخصية، ويتطلب الوفاء به، ويأخذ الدين أشكالاً عديدة وغالباً ما يتم بطرق معينة تخفي في طياتها الطابع الاستغلالي للعلاقة. والدين ظاهرة موجودة في أجزاء كثيرة من العالم، ويرتبط بصفة أساسية بالزراعة والعمالة المهاجرة. ويأخذ الطابع العرقي في العديد من الحالات، وبالتالي يضمن قوى عاملة ممتهنة وعاجزة عن الدفاع عن نفسها. وفي أسوأ الأشكال، في حالة عدم تسديد الدين، قد تنتج عنه حالة استعباد دائم، قد يورث للأبناء. وفي بعض الحالات التي يحاول المزارعون فيها مقاومة هذه الممارسة، يجري قمعهم بالأساليب العنيفة. وفي الحقيقة، فإن أصل المشكلة يتمثل في الحاجة إلى إصلاح ملكية الأراضي. غير أنه في بعض الدول التي يتم فيها إقرار تشريعات وإصلاحات ملكيات الأراضي، والتي يفترض أن تؤدي لإلغاء تلك الممارسات التي تجاوزها الزمن، تتردد الحكومات في ضمان إجراء تلك الإصلاحات.

(145) دخلت الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق والإتجار بالرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق حيز النفاذ في 30 أبريل/نيسان 1957، وبحلول 31 مايو/أيار 2009 صار هناك 123 دولة طرفاً في الاتفاقية. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، انظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009، متاحة على الرابط

[www.unesco.org/human\\_rights/](http://www.unesco.org/human_rights/) or <http://www.unhcr.ch/tbs/doc.nsf>

وتتمثل مشكلة استغلال الأطفال في العمل مشكلة عالمية. فظروف العمل غالباً ما تكون خطرة والأجور زهيدة أو معدومة القيمة. وهكذا يصبح الملايين من الأطفال، في غالبيتهم، محرومون من التعليم وعرضة لظروف ضارة بسلامتهم الجسدية والعقلية.

ووفقاً لتقريرها العالمي للعام 2006 بشأن عمالة الأطفال (والمعنون بالقضاء على عمالة الأطفال ضمن النطاق)، تبين منظمة العمل الدولية ILO أن أسوأ الأشكال في عمالة الأطفال تتجلى في 218 مليون طفل في العالم. من بينهم 126 مليوناً منخرطون في أعمال خطيرة، وما يزيد عن 8 ملايين منهم يعيشون أسوأ أشكال عمالة الأطفال، التي تعرف بالعبودية والتهرّب والديون والتجنيد الإجباري لاستغلالهم في النزاعات المسلحة والصور الإباحية والأنشطة غير القانونية. وقد تناولت هذه الأمور اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 182 (1999)، التي تدعو إلى العمل العاجل من أجل مكافحة هذه الأشكال من عمالة الأطفال، بالإضافة إلى إجراءات لإزالة الظاهرة ومنعها على المدى البعيد. وتوفر اتفاقية سابقة لمنظمة العمل الدولية ILO رقم 38 (1973) إطاراً شاملاً من حيث الحد الأدنى لسن التوظيف. ويتجلى الإجماع على جدية هذه المسألة في الإعلان الصادر عن منظمة العمل الدولية ILO بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته، وتؤكد خلاصته على المطالبة بإزالة جادة لعمالة الأطفال (انظر الجزء الأول، السؤال: 82).

ويمكن أن نجد الإجراءات التي تعالج القضايا الأخرى المتعلقة باستغلال عمالة الأطفال في البروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 44-45).

كما أن النساء أيضاً من بين الفئات التي تتأثر بهذه الممارسات، فالحالات المهيمنة للزواج تنتج عن وقائع يجري فيها تبادل النساء مقابل مبالغ مالية أو عينية، ولا يكون فيها للمرأة الحق في الرفض، أو عندما يقوم الزوج أو العائلة بمنحها لشخص آخر مقابل مبلغ مالي، أو أن يتم توارث الزوجة «عند موت زوجها» إلى شخص آخر. ومن الممارسات الأخرى الشبيهة بالرق، وخاصة المتعلقة بالأطفال والمرأة، هي الإتجار في البشر. ويتناول هذه القضية اتفاقية حظر الإتجار في البشر واستغلالهم في أعمال البغاء (1949). وفي منتصف العام 2003، تمت المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل 81 دولة فقط.<sup>(146)</sup>

(146) دخلت اتفاقية حظر الإتجار في البشر واستغلالهم في البغاء حيز النفاذ في العام 1951، وبحلول 31 مايو/أيار 2009 صادقت 81 دولة عضو على الاتفاقية. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009، متاحة على الرابط

[www.unesco.org/human\\_rights/](http://www.unesco.org/human_rights/) or <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf>

## ما الذي يمكن عمله للقضاء على العبودية بكافة صورها؟

تشكل العبودية والممارسات الشبيهة بالرق مشكلة معقدة جداً، وتزداد تعقيداً بسبب إنكار العديد من الناس لوجودها. وتلقت الأمم المتحدة عبر إلى الفريق العامل المعني بمسألة الرق معلومات مدعمة بأدلة عن مثل هذه الحالات والمقدمة. كما تتلقى معلومات ذات صلة باتفاقية حظر الاتجار في البشر واستغلالهم في البغاء. وقد تأسس هذا الفريق (المعين من اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان). وفي العام 2007، قرر مجلس حقوق الإنسان HRC استبدال الفريق بالمقرر الخاص بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية بما في ذلك أسبابها وتداعياتها. وقد صادقت أكثر من 120 دولة على الاتفاقية التكميلية لحظر الرق. ويعتمد هذا الالتزام في النهاية على مدى التطبيق على المستوى الوطني، إلا أنه لا توجد آلية دولية محددة لمراقبة وتفعيل التزامات الدولة بالقضاء على الرق والممارسات ذات الصلة. ويعتمد التقدم الملموس نحو القضاء على هذه الممارسات على الإرادة السياسية والثقافة الشائعة والإصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

### المادة (5)

لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

## ماذا يقصد بالتعذيب؟

طبقاً لاتفاقية مناهضة التعذيب والعقوبة أو المعاملة القاسية أو المهينة أو اللا إنسانية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 10 ديسمبر/كانون أول 1984 (انظر الجزء الأول، السؤالان: 26-27)، فإن التعذيب هو «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويله أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث - أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أي كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها (المادة 1). ويؤكد إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) أن التعذيب هو «أحد أكثر الانتهاكات دموية لكرامة الإنسان، حيث ينتج عنه تدمير الكرامة والإضرار بقدرة الأشخاص على مواصلة حياتهم وأنشطتهم» (فقرة 55).

## ما المقصود بالمعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو الحاطة بالكرامة؟

إن أكثر التفسيرات قبولا لهذه المصطلحات توجد في المادة 6 من «نص مبادئ حماية جميع الأشخاص تحت أي شكل من أشكال التوقيف أو السجن» (انظر الجزء الأول، السؤال: 59). وتعني هذه المادة «بتقديم أكبر حماية ممكنة ضد الإساءات، سواء الجسدية أو الذهنية، بما في ذلك وضع المحتجز أو السجين في ظروف يحرم فيها، على نحو مؤقت أو دائم، من استعمال أي من حواس الرؤية أو السمع أو إدراكه للمكان أو للوقت».

## أين يمارس التعذيب؟ ولماذا يمارس؟ ومن هم مرتكبو التعذيب؟

ليس للتعذيب حدود جغرافية، ولا يمكن أن يعزى لأيدولوجية سياسية محددة أو نظام اقتصادي واحد. وقد قدمت العديد من المنظمات غير الحكومية الآلاف من قضايا التعذيب الموثقة من كافة بقاع العالم. التعذيب في الوقت الحالي ليس مجرد هفوات عابرة في القيود القانونية وفي حالات فردية معزولة، لكنه يعكس خيار واعيا لمسؤولي الحكومة الأعلى مستوى لحجب القيود القانونية التي تحد من تجاوزات السلطات. وتستخدم بعض الحكومات (بل وبعض الحركات المسلحة غير الحكومية) التعذيب كوسيلة للحصول على المعلومات وانتزاع الاعترافات وإرهاب عامة الناس. وعندما يوضع الشخص في الحجز الانفرادي، من دون التواصل مع المحامي والعائلة والأقارب ومجموعات من المجتمع المدني، فإن التعذيب يقع على نحو متكرر.

## هل يمكن تبرير التعذيب؟

لا يمكن تبرير التعذيب، لا من الناحية الأخلاقية أو القانونية. ومعظم النظم القانونية الوطنية والقانون الدولي تمنع بوضوح استخدام التعذيب. ويتعين على جميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة احترام المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تحظر التعذيب. قد يجادل البعض بأنه يمكن تبريره في ظروف استثنائية، وقد يطرحون السؤال التالي: ألا يفترض في الدولة أن تستخدم جميع الوسائل المتاحة للحصول على المعلومات من الإرهابي الذي يعرض حياة الأبرياء للخطر؟ فزيادة على كون المبادئ الأخلاقية والقانونية تحظر التعذيب بصفة مطلقة، فإن الرأي الذي يتفق مع التعذيب رأي مضلل لعدة أسباب. أولا، التعذيب يمكن أن ينتج اعترافات مزيفة ومعلومات غير صحيحة. ثانيا، يتعارض

التعذيب مع مبدأ عدالة العقاب. ثالثاً، اللجوء إلى التعذيب ولو في حالة مفردة سيشكل سابقة تسهل استخدامه على مستوى أكبر اتساعاً بناءً على السلطة التقديرية للدولة.

## ما الذي يمكن القيام به لوقف ممارسات التعذيب؟

إن منح كامل الحقوق القانونية للموقوف هو الطريقة الواضحة لحظر التعذيب مع توافر قضاء مستقل والسماح للموقوف بالاتصال المناسب مع مستشاره القانوني وطبيبه بمقتضى اختياره أمراً ضرورياً. وعلى المستوى الدولي، يمكن للإعلان عن قضية التعذيب وتدخلات الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بالنيابة عن الأشخاص المعرضين لخطر التعذيب أن يساعد في ضمان قيام نظام القضاء الوطني بتوفير الحماية الكافية لشخص محدد. وقد وضعت مدونات الأخلاق والسلوك المهني لتوجيه وحماية موظفي إنفاذ القانون والمحاميين والأطباء الذين غالباً ما يتصلون بضحايا التعذيب ويعتمد على شجاعتهم للكشف عن حالات التعذيب.

### المادة (6)

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

### المادة (7)

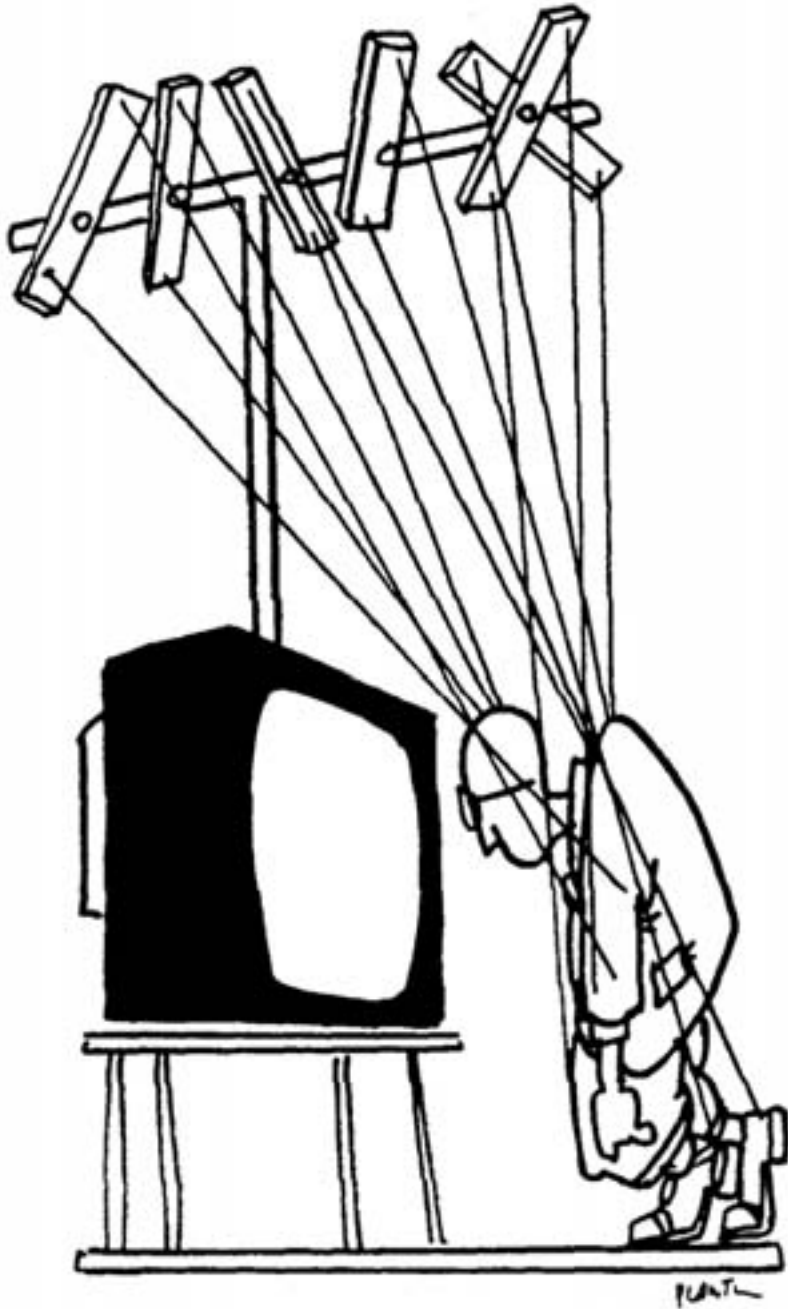
مع المادة (2) أعلاه.

### المادة (8)

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

تعتبر المادة 6 هي الأولى في سلسلة من المواد التي تتناول حقوق الإنسان بطابعها القانوني، فعبارة «الشخصية القانونية» تشير إلى الإقرار بأن علي الدولة أن تمنح الحق لجميع الأفراد في القيام على سبيل المثال بإبرام اتفاقيات أو عقود تفعلها المحاكم، وإقامة الدعاوى القانونية أمام المحاكم لضمان إنفاذ حقوقهم القانونية. ومن الصياغات الأكثر أهمية في هذه المواد هي صيغة «كل فرد» التي تشير إلى التزام الدولة بنبذ أي تفريق أو تمييز بين أي من مواطنيها، أو الأجانب أو من ليس لهم دولة، في تطبيق كافة الحقوق التي يحوزها الشخص بحكم القانون.





## ما الذي يستطيع الشخص عمله عندما تنتهك حقوقه أو حقوقها الدستورية أو القانونية؟

تهدف المادة 8 إلى منح الفرد الحق في اللجوء بمحكمة محلية عندما يشعر بأن حقوقه الدستورية أو القانونية تعرضت للانتهاك. ولا ينطبق ذلك على الحقوق المدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولكنه يتعلق بالحقوق التي ضمنتها الدولة بالدستور أو بالقوانين.

وهذا يعني عدم جواز وجود حالة يبقى فيها الشخص بلا إنصاف في وقت تتعرض فيه حقوقه القانونية للانتهاك. كما أن حقيقة الإشارة لكلمة «كل فرد» على وجه الدقة تعني أن الحق في الإنصاف (كالحق في التقاضي على سبيل المثال) لا يقتصر فقط على جماعة من الناس. وأما كلمة «مختصة» فتشير إلى المحاكم المنوط بها مهام محددة (فالشخص الذي يدعي مثلاً أن حقوقه الصناعية قد تعرضت للانتهاك، يتعين عليه أن يلجأ إلى المحكمة المختصة بهذا الموضوع، وليس إلى محكمة تتعامل مع قوانين الأحوال الشخصية والأسرة على سبيل المثال).

### المادة (9)

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

## هل يمكن تبرير مثل هذه المعاملة على الإطلاق؟

هذه هي المادة الأولى من بين ثلاث من المواد التي تتعامل مع الضمانات القانونية الأساسية التي تقضي بضرورة ضمان كافة النظم القانونية: الحق في عدم التعرض للتوقيف التعسفي، والحق في المحاكمة العادلة والسريعة، وقرينة افتراض البراءة. ومعنى المادة 9 واضح بحد ذاته، ربما باستثناء كلمة «تعسفي»، وعادة ما يكرر نوعان من التفسير لها: الأول هو أنه يمكن توقيف أو حبس أو نفي الأفراد وفقاً للإجراءات القانونية، والتفسير الثاني هو أنه لا يجوز توقيف أو حبس أو نفي أي شخص بطريقة عشوائية أو وفقاً للاهواء، حيث لا يوجد هناك رابط بينه وبين الجريمة.

ويبدو التفسير الأول غير مقبول لأن القوانين غالباً ما تسمح بممارسة سلطات مطلقة في التوقيف، ولأن الإجراءات القانونية في ذاتها ربما تكون تعسفية أو يساء توظيفها. ولذا فإن الحماية في هذا التفسير غير كافية لمواجهة التهديدات لكرامة الإنسان. وبهذا فإن التفسير الثاني هو الأكثر ملائمة، وذلك لأن التوقيف التعسفي، ولو كان قانونياً من حيث الإجراءات، غالباً ما يتبعه سوء المعاملة أو تعذيب الموقوف (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 26-29).

### المادة (10)

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

توفر المادة 10 الحق الأساسي في المحاكمة العادلة. وهي لا تشير فقط إلى القضايا الجنائية وحدها، بل وإلى النزاعات المدنية التي يقاضي فيها الشخص غيره، والهدف من هذه المادة هو ضمان النظر العادل من قبل محكمة مستقلة وحيادية لكل من يمثل أمامها.

وعلى الرغم من أن البعض يجادل بأن مفاهيم مثل «عادلة» و«مستقلة»، و«حيادية» تختلف من دولة إلى أخرى، إلا أن الواضح أنه يجب أن يحصل كل فرد على فرصة عادلة لعرض قضيته. كما يتوقع من الدولة أن تأخذ في الحسبان العمل بالمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء<sup>(147)</sup>.

### المادة (11)

(1) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.

(2) لا يدان أي شخص من جراء أداء عمل أو الامتناع عن أداء عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت ارتكاب، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكاب الجريمة.

تتضمن المادة (11) أربعة مبادئ أساسية :

قرينة افتراض البراءة : وهو مفهوم بسيط ولكنه مهم. وهو يعني عدم معاملة أي شخص متهم بفعل مجرم كشخص مدان حتى تثبت إدانته، وفي بعض الدول يعتبر هذا أساس الحق في الضمانة المالية مقابل ترك المتهم طليقاً بانتظار محاكمته.

الحق في الدفاع : كلمة «ضمانة» في المادة (11) تشمل على سبيل المثال التزام الدولة بضمان حق كل متهم في التمثيل القانوني واللجوء على الوسائل الممكنة لإثبات البراءة للشخص المتهم، بما فيها حقه في استدعاء الشهود.

الحق في علنية جلسات المحاكمة: وهنا نجد أن المبدأ الجوهرى هو: «لا يجب للعدالة أن تتحقق فقط، بل ويجب رؤيتها تتحقق أيضاً»، ولضمان الثقة في تطبيق القانون يكون من الضروري إعطاء الناس الفرصة ليروه يطبق بعلنية، ولشهودا على الكيفية التي تطبق بها آليات عمل القانون، فإذا ما أجريت المحاكمة بشكل سري فليس هناك ضمانة لتأكيد احترام الحقوق الأساسية، ويفرض هذا الجزء من المادة (11) واجبا على الدولة أن تبين أن القانون يطبق بطريقة عادلة وملائمة.

بطلان الأثر الرجعي في تطبيق القانون : تتضمن هذه العبارة الفضيضة فكرة بسيطة للغاية، حيث لا يجب معاقبة شخص ما على أعمال كانت قانونية وقت قيامه بها. كما تعني هذه العبارة أنه إذا كان العمل يستحق العقاب بمقدار ما في

(147) تم تبني المبادئ الأساسية في مؤتمر الأمم المتحدة السابع بشأن منع الجريمة ومعاملة المتهمين الجنائيين (ميلانو / إيطاليا، 26 أغسطس/آب إلى 6 سبتمبر/أيلول 1985).

الوقت الذي وقع فيه، فلا يجوز زيادة العقاب المقرر بمقتضى تعديل قانوني لاحق. إن عبارة «القانون الدولي» الواردة في الفقرة الثانية من المادة هو للإشارة خاصة لمحاكمتي نورمبرج وطوكيو لكبار مجرمي الحرب التي جرت في نهاية الحرب العالمية الثانية. وخلالها تمت المحاكمة على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية أمام محكمة دولية وعلى أساس القوانين المطبقة دولياً (القانون الدولي) بدلاً من القوانين الخاصة بالدول.



## المادة (12)

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو حملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

تتفاوت القوانين المحلية كما تتفاوت العادات والثقافات، كما أن التفسيرات والمحددات القانونية التي تفرضها الحكومات أو القوانين المحلية والتقاليد فإنها تتناقض بصفة موازية فيما بينها عندما يتعلق بأمور مثل « الخصوصية » و « الأسرة » و « الوطن » و « الشرف » و « السمعة »، ولذلك فإن تطبيق هذا الحق يكون في النهاية مسؤولية التشريع الوطني. وتبرز مشاكل محددة كنتيجة للتقنيات الإلكترونية الحديثة، مثل الحصول بطريقة غير قانونية معلومات سرية من بنوك المعلومات أو ممارسة « التنصت » على المكالمات الهاتفية الخاصة، وهذه الانتهاكات هي الأصعب في تعقبها وإثباتها.

غير أن عدد من الدول توافر تشريعات لحماية الحريات الأساسية، كما تقوم المنظمات غير الحكومية والإعلام باتخاذ مواقف واضحة ضد خروقات تلك الحقوق.

## المادة (13)

- ( 1 ) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.
- ( 2 ) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

توفر المادة (12) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تفصيل أفضل لهذا الحق وتضيف أن القيود الوحيدة المحتملة هي تلك « التي ينص عليها القانون، أو الضرورية لحماية الأمن العام والنظام العام والصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق وحريات الآخرين. وتكون هذه القيود منسجمة مع الحقوق الأخرى المقررة في العهد ». واستنادا إلى المادة 4 من نفس العهد، فإنه يمكن تجميد العمل بهذه الحقوق « في أوقات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة والتي يتم الإعلان عنها بشكل رسمي » (انظر الجزء الأول، السؤال: 13). وتكون هذه الاستثناءات ذات طبيعة مؤقتة وتستند إلى الحاجة المشروعة لحماية أمن الآخرين. فالكوارث الطبيعية أو الأوبئة أو الحرب تتطلب فرض قيود معينة على تطبيق هذا الحق، وقد تفرض قيودا أخرى لمنع شخص متهم وفقا للقوانين المحلية من مغادرة بلده، وكما يمنع من مغادرة البلد كذلك السجناء الذين يجب أن يقضوا مدة سجنهم ولم تنته فترة عقوبتهم. ولا يتضمن القبول بهذه الاستثناءات القبول بقيود دائمة على ممارسة هذا الحق.

## ما هي الأشكال التي يتم فيها تقييد حرية التنقل؟

هناك عدة أشكال تقوم من خلالها الحكومات بتقييد حرية التنقل، سواء ضمن حدود الدولة أو بين الدول. فبعض الحكومات، ولأسباب سياسية، تفرض قيوداً على الحركة الداخلية لمواطنيها وللأجانب. ولا تزال ممارسة الاحتجاز التعسفي (انظر المادة 9 السابق تناولها) موضع ممارسة، كما لا تزال مخيمات العمال الإلزامي وسيلة لتقييد حريات المواطنين بسبب معارضتهم أو رفضهم لسياسات الدولة، وتعتبر هذه الممارسات سرية عندما تعلن الحكومات أسباب زائفة ولكن شرعية لتبرير مثل الممارسات غير المشروعة. وفي أوقات الصراعات الداخلية أو النزاع المسلح، تحصل حالات واسعة النطاق من التشرد الداخلي والنزوح الجماعي، وتكون كلها أشكال قسرية من الحركة أو التنقل عموماً، حيث لا تضمن حق الأفراد في العودة إلى مقار سكنهم، وبالتالي فهي حرمان من ممارسة حرية التنقل. ومن المحزن وجود العديد من مثل هذه الحالات، والتي تنبع في الأساس من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

### المادة (14)

- (1) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.
- (2) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

## ما المقصود باللجوء؟

يتضمن اللجوء متطلبات تأمين المأوى والحماية للناس الذين يغادرون بلدانهم فراراً من الاضطهاد (انظر الجزء الأول، السؤال: 54). وتنص اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين للعام 1951 على ضرورة توفير الحماية من الاضطهاد، بيد أنه لا يوجد تعريف سواء للاضطهاد أو لصفات القائم بممارسة الاضطهاد. وتشير مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين إلى أن الاتفاقية تنطبق على أي شخص لديه مخاوف واقعية من الاضطهاد بغض النظر عن هوية القائمين بممارسة الاضطهاد. وفيما تشترك أغلبية الدول الأعضاء في اتخاذ هذا الموقف، فإن بعض الدول لا تقر بـ«المخاوف من الاضطهاد» عندما يكون السبب فيه منسوباً إلى هيئات أو جهات أخرى لا تتبع الدولة. وفي الواقع فإن الاضطهاد ينبع من مصادر أوسع بكثير من نطاق الدولة أو حتى الجماعات المسلحة غير الرسمية. وقد تكون الثقافة التقليدية أو القبلية أو الطائفية أو العائلية هي الأساس لممارسة الاضطهاد، وبالتالي فإن الحماية التي

تقدمها الاتفاقية تمتد لتشمل النساء اللائي يتعرضن للخطر بسبب مخالفتهم للأعراف الاجتماعية، واللائي لا يمكن للدولة توفير الحماية لهن في مثل هذه الأوضاع. وبالنسبة لهؤلاء النساء، يعد اللجوء الطريقة الوحيدة للفرار من الاضطهاد، وفي الدول الصناعية.

ويكون ضمان الحق في اللجوء السياسي قضية ذات شأن، حيث الشروط القانونية التي تحكم وتحدد اللجوء السياسي تقوم على أسس الحد من الهجرة غير النظامية، ومن ذلك تدفق الناس من المناطق التي تعاني من الحروب، وباضطراد الظاهرة الإتجار في البشر وتهريبهم عبر الحدود، ما أدى إلى فرض قيود أكثر تشدداً وإلى ضياع الفروق بين فئتي اللاجئين والعمال المهاجرين. وبالرغم من أن منح اللجوء السياسي يظل قراراً اختيارياً تمارسه الدولة بحسب إرادتها، فإن غالبية الدول الأعضاء في الاتفاقية ملتزمون بالمحافظة على ممارسة الحق في اللجوء السياسي، وقبول التحدي بضمن احترام حقوق الإنسان عند ممارستها لهذا الاختيار.

#### المادة (15)

(1) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.

(2) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

### لماذا يحتاج الناس إلى جنسية؟

تعد الجنسية واحدة من العناصر الضرورية للرفاه المادي والمعنوي لكل أفراد المجتمع، فالجنسية تمنح الفرد "الهوية"، ومن المنظور المادي، ترتبط الهوية بالموقع الجغرافي والحق الجوهري في نيل حماية القوانين الفاعلة المعمول بها ضمن نطاق الدولة، وكذلك تضمن مسئولية الدولة في حماية مواطنيها الموجودين في مناطق الدول الأخرى. وفيما يختص بالهوية، فالجنسية تقدم للفرد شعوراً بالانتماء وإحساساً بقيمة الذات. وتشير المادة 24 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية صراحة إلى حق كل طفل في الجنسية، بينما توجب المادة 8 من اتفاقية حقوق الطفل على الدولة أن "تحتزم حق الطفل في الاحتفاظ بهويته، بما في ذلك الجنسية المحددة ودون أي تدخل غير قانوني".

### ما هي الحماية المقدمة للناس المحرومين من جنسيتهم؟

غالباً ما يحيط الجدل والنزاعات السياسية بمسألة الجنسية ككل. وفي الآونة الأخيرة، كانت القومية الإثنية عاملاً محدداً في كثير من النزاعات العنيفة، وكان ظهور الدول الجديدة مترافقاً في بعض الأحيان مع حالات اضطهاد ونفي وتفاقم ظاهرة من ليس لهم دولة، كما تتأثر الأقليات بذلك على نحو أكثر خصوصية، وهم الذين يمثلون الفئة الأكبر من جمهور اللاجئين في الآونة الحالية.

وتعمل اتفاقية الحد من حالات عديمي الدولة (1961)<sup>(148)</sup> على إلزام الدول بمنح جنسيتها لكل شخص يولد على أرضها، والذي بدون هذا الالتزام يصبح عديم الدولة، كما تحظر هذه الاتفاقية على الدول سحب جنسيتها عن الشخص لكي لا يصبح بذلك عديم الدولة، ولا يسمح في ظل أي ظرف حرمان الشخص من جنسيته على أساس إثني أو ديني أو سياسي.

### المادة (16)

- (1) للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.
- (2) لا يبرم عقد الزواج إلا برضا الطرفين الراغبين في الزواج رضا كاملاً لا إكراه فيه.
- (3) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

تختلف الرؤى حول مفهوم الزواج، كما أن قوانين الأسرة الأحوال الشخصية غالباً ما تقوم على أنماط حياة دينية وثقافية واجتماعية، ويتعرض مفهوم «الرضا الكامل دون إكراه» لمشاكل معينة في بعض الثقافات والقواعد المطبقة في هذا الشأن، يتم تحديد هذه اقواعد في تفصيل في اتفاقية الأمم المتحدة لاعتماد الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج (1962)<sup>(149)</sup> وكذا التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع والتي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1965.

ويتباين مفهوم الأسرة على نطاق واسع عن مفهوم «الأسرة النواة»، وعن شكل الأسرة المكونة من أحد الأبوين، وعن العائلة التي تمتد في مناطق أخرى من العالم، ورغم هذا، فإن الأسرة تشكل المكون الأساسي في أي مجتمع، وتكون الدول الأعضاء ملزمة بحمايتها، وذلك على نحو ما أورده المادة 10 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا المادة 23 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

### المادة (17)

- (1) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
- (2) لا يجوز تجريده أحد من ملكه تعسفاً.

(148) دخلت اتفاقية الحد من حالات عديمي الدولة حيز النفاذ في العام 1975، وبحلول 31 مايو/أيار 2009 أصبح هناك 36 دولة عضو في الاتفاقية. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009. مناحة على الرابط <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf>

(149) دخلت اتفاقية اعتماد الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزواج حيز النفاذ في العام 1964. وبحلول 31 مايو/أيار 2009 أصبح 54 دولة عضو في هذه الاتفاقية. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009. مناحة على الرابط <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf> or <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf>



وضع الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن (1789) حق الملكية في نفس المرتبة مع حقوق الحرية والأمن والمقاومة ضد الظلم. وبعد أكثر من مائتي سنة من تاريخ التطور الاقتصادي والاجتماعي، تطور مفهوم الملكية من منظور حقوق الإنسان، ولكنه لا يزال أمراً معقداً ومحل جدل بسبب التناقضات الأيديولوجية التي استشرت أثناء إقرار المعاهدات والمواثيق الدولية، فإن الحق في الملكية هو الحق الوحيد المدرج في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي لم يدرج في نصوص المواثيق والمعاهدات. غير أن أي تمييز يتصل بالحق في التملك وكذا حماية الملكية الفكرية يقع بوضوح ضمن نطاق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

### المادة (18)

لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سرا أم مع الجماعة.

إن ممارسة حرية الفكر والضمير والدين والاعتقاد هو من الحريات الأساسية التي لا يمكن تجميدها ولو عند فرض قوانين الطوارئ، ويجب أن يتوفر نفس القدر من الحماية للمؤمنين وغير المؤمنين على السواء، ويُحظر التمييز ضد أي شخص على أساس الدين أو الاعتقاد، كما لا يجوز إجبار أي شخص على اعتناق دين آخر أو اعتقاد آخر. وتفرض حرية ممارسة الدين أو الاعتقاد (على نحو منفرد أو بالاشتراك مع آخرين) نطاقاً واسعاً من الأنشطة والتقاليد (كاحتفالات الخاصة وقواعد التغذية (الحمية) والملابس المميزة، وكذا حرية إنشاء المدارس الدينية والمحافل الفكرية العلمية ونشر وتوزيع النصوص والمواد دينية، بالإضافة إلى حق الأماكن الخاصة بالعبادة).

وربما تتعرض هذه الحرية للخطر بواسطة الدول نفسها نظراً لاختلاف مواقفها من الدين اختلافاً واسعاً، وتتفاوت هذه المواقف بين تشجيع الكافة على اعتناق ديانة رسمية ما، وبين فرض حظر على ممارسة معتقد ديني ما، ويجب أن تشمل هذه الحماية حرية الفكر كحق فردي دون تأثير لمعتقدات الأغلبية السائدة أو أنماط السلوك الرسمية. ورغم النواحي الجدلية في استيعاب هذه الحرية، ينصب اهتمام المجتمع الدولي بشأن التمييز وعدم التسامح في هذه النواحي على تبني الدول للإعلان بشأن القضاء على كافة أشكال عدم التسامح والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/55 في 25 نوفمبر/تشرين ثان 1981).



ولتشجيع إنفاذ هذا الإعلان، قامت لجنة حقوق الإنسان CHR بتعيين مقرر خاص بشأن حرية الدين والمعتقد في العام 1986 (وكان اسمه في البداية المقرر الخاص بشأن التسامح الديني، وهو الاسم الذي عادت وغيرته اللجنة في العام 2000)، وعبر في تقريره المقدم للجنة حقوق الإنسان CHR في العام 2002 عن شديد القلق من استمرار وتصاعد مظاهر التمييز وعدم التسامح الديني في العديد من مناطق العالم، وشدد على أن التطرف الديني واستغلال الدين إنما يهددان التمتع الكامل بحقوق الإنسان و التمتع بالسلام بصفة خاصة. وفي العام 2007، جدد مجلس حقوق الإنسان HRC (الذي حل محل لجنة حقوق الإنسان CHR) ولاية المقرر الخاص لثلاث سنوات جديدة.

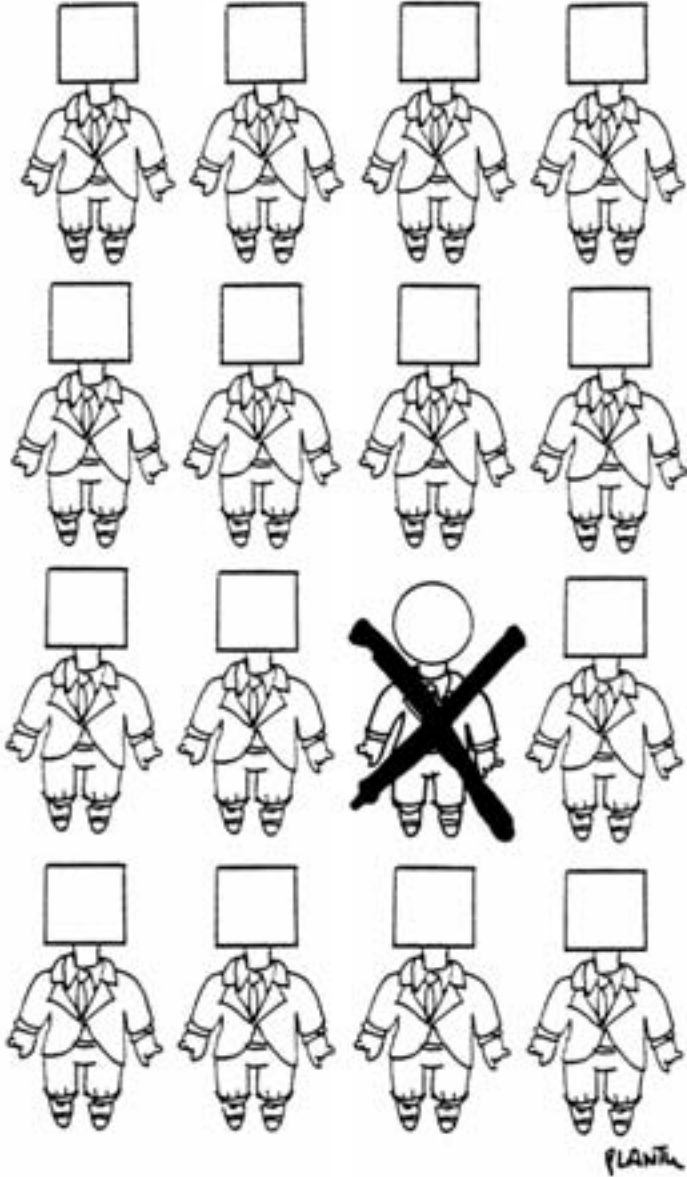
وتبنت لجنة حقوق الإنسان CHR (قرار 1993/84) الاستنكاف الضميري لرفض أداء الخدمة العسكرية كممارسة مشروعة للحق في حرية الفكر والضمير والدين، وحث القرار الدول الأعضاء التي تتبنى الخدمة العسكرية الإلزامية على استحداث بدائل للخدمة العامة لمن يعلن استنكافه الضميري على أداء الخدمة العسكرية.

#### المادة (19)

لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

إن حماية وممارسة هذه الحقوق هو من المكونات الأساسية للمجتمع الديمقراطي (انظر كذلك المادة 21)، وإن إقرار حرية «استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة» إنما تدعو مؤسسات الإعلام إلى أن تكون حرة ومستقلة في نقد الحكومات والحث على مناقشة السياسات.

إن الخوف هو الدافع الأساسي من التضييق على حرية الرأي والتعبير، والخوف ينبع من التحدي الذي يبرز في الآراء الأخرى البديلة، والخوف النابع من القناعة بأن الحق في حرية الرأي والتعبير هو الأداة الجوهرية لضمان بقية الحريات الأساسية، ففي الوقت الذي تنجح فيه الحكومات في فرض القيود على هذه الحريات باستخدام نطاق سلطاتها، فإنها لا تستطيع بأي صورة ما أن تحول بالملء دون ممارسة حريات الفكر والرأي والتعبير. فالخطر على الإصدارات لا يمحوها ولا يمنع إمكانية نشرها وقراءتها في أماكن أخرى، ولا يمكن أن يحول دون نشرها في صيغ أخرى، حيث باتت التقنية الحديثة عاملاً مهماً للغاية في تعزيز تدفق المعلومات والحصول إليها.



## هل تتوافر ضمانات دولية لحرية الإعلام والمعلومات؟

تعمل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بصفة أساسية على تقديم الدعم للهيئات المهنية والمنظمات غير الحكومية التي تنشط في مجال الدفاع عن حريات التعبير والإعلام.

ومنذ العام 1989، أقرت منظمة اليونسكو UNESCO "استراتيجية الاتصال الجديدة" التي تعمل على "تشجيع التدفق الحر للمعلومات على المستويين الدولي والوطني وتشجيع نشرها الواسع والأفضل توازنا دون عقبة تعيق حرية التعبير"، وبمقتضى هذه الاستراتيجية، قامت منظمة اليونسكو UNESCO بتنظيم عدد من الندوات للمهنيين في الإعلام في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى (باريس 1989 و1990) وأفريقيا (ويندهوك 1991) وآسيا (المانا 1992) وأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي (سانتياجو/ شيلي 1994) وفي الدول العربية (1996). وفي مارس/أذار 2008، عقدت اليونسكو UNESCO اجتماعا لمجموعة الخبراء في باريس بشأن حرية المعلومات والتنمية المستدامة، والذي أكد على أهمية الربط بين حق الوصول إلى المعلومات وقضايا التنمية.

وتقوم منظمة اليونسكو UNESCO بتقديم المساعدة الفاعلة للدول التي تشهد انتقالا إلى الحياة الديمقراطية عبر الاستشارات المتعلقة بالتشريعات الإعلامية، أما الدول التي تشهد نزاعات، فتقوم منظمة اليونسكو UNESCO بدعم الإعلام المستقل لتشجيع تقديم التقارير الإعلامية النزهاء وبالتالي المساهمة في خلق الجو المناسب للحوار والسلام.

وفي العام 1993، قامت لجنة حقوق الإنسان CHR بتعيين مقرر خاص لتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير لأغراض تقديم توصيات عملية بشأن سبل تأمين أفضل حماية لهذه الحقوق.

وقد جرى الاهتمام بقضايا حرية التعبير والمعلومات في العديد من الأوقات، وذلك بواسطة كل من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، واللتيْن خدمت قراراتهما تطوير القوانين الوطنية في هذا الشأن. وجدد مجلس حقوق الإنسان HRC في العام 2008 ولاية المقرر الخاص لثلاث سنوات جديدة.



### هل تعتبر هذه الحريات مطلقة؟

ينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن ممارسة حرية الرأي والتعبير «تحمّل في طياتها واجبات ومسؤوليات خاصة»، لتكون بذلك «عرضة لقيود محددة»، غير أن هذه القيود تتم وفقاً لنصوص القانون التي تكون ضرورية لاحترام الحقوق وسلامة الآخرين وحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة والأخلاق العامة» (المادة 19). كما يحظر العهد «أي ترويج للحروب» أو «أي تشجيع للكرهية الإثنية أو العنصرية أو الدينية والتي تتضمن التحريض على التمييز أو العداء أو العنف» (المادة 20)، وبهذا فإن حرية التعبير ليست مطلقة، غير أنه يجب على القيود التي يمكن أن يتطلب الأمر فرضها أن تتسق مع معايير الشرعية والقانونية والتناسب والضرورة الديمقراطية، ويجب في العمل الإعلامي أن تكون القواعد واضحة فيما يخص حماية السمعة والخصوصية الفردية.

#### المادة (20)

- (1) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.
- (2) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

يعد الحق في التجمع السبيل الوحيد الذي يمكن للناس أن تعبر من خلاله عن أهدافها بطريقة جماعية وأن تمارس من خلاله الضغط كمجموعة وحماية

مصالحها أو مصالح الآخرين، وليس على الحكومة القيام بأي إجراء إيجابي لضمان هذه الحرية، بيد أنها قد تفرض قيوداً عليها، وبالرغم من قيام أسباب مشروعة لاحتمال قيامها بذلك في ظروف معينة، إلا أن هذه القيود يجري ممارستها كوسائل قمع تستخدمها الدول في أجزاء كبيرة من العالم على نحو يتكرر كثيراً.

وقد تبنت منظمة العمل الدولية ILO عدة اتفاقيات حول حق العمال في إنشاء جمعياتهم وتنظيماتهم النقابية بحرية، والتي صادق عليها عدد كبير من الدول على هذه الاتفاقيات<sup>(150)</sup>. وهذا الحق في حرية إنشاء الجمعيات والتنظيمات النقابية (اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 87) يعكس واحداً من المبادئ الضرورية لاحترام حقوق العمال. (انظر الجزء الأول، السؤال: 78).



(150) على سبيل المثال، وبحلول 31 مايو/أيار 2009، قامت 149 دولة بالمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (والتي تم تبنيها في العام 1948 ودخلت حيز النفاذ في العام 1950). فيما قامت 44 دولة فقط بالمصادقة على اتفاقية حماية الحق في التنظيم النقابي وإجراءات خذيد شروط الاستخدام في الخدمة العامة (والتي تم تبنيها في العام 1978 ودخلت حيز النفاذ في العام 1981). أما اتفاقية منظمة العمل الدولية ILO رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (التي تم تبنيها في العام 1949 ودخلت حيز النفاذ في العام 1951) فقد صادق عليها عدد أكبر من الدول 159 دولة. وللحصول على أسماء الدول الأعضاء، أنظر الصكوك الدولية الرئيسية حتى 31 مايو/أيار 2009، متاحة على الرابط [www.unesco.org/human\\_rights/](http://www.unesco.org/human_rights/) or <http://www.unhchr.ch/tbs/doc.nsf>

## المادة (21)

- (1) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.
- (2) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.
- (3) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

تكفل هذه المادة مبادئ قيام الحكومة الديمقراطية من ناحية أن «إرادة الشعب هي الأساس لسلطة الحكومة»، ويتحقق هذا عبر «انتخابات صحيحة»، حرية، ونزيهة، تستند على الحق المعتمد عالمياً.

وبينما تكون هذه الانتخابات عنصراً لا مناص منه في مسار التحول الديمقراطي، فإن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون يمثلان المتطلبات الجوهرية الأخرى. وخطة عمل مونتريال التي أكدت على «أن القيم الديمقراطية ضرورية للتمتع بحقوق الإنسان»، كانت أول وثيقة مقبولة دولياً أقرت بكون التربية والتثقيف الديمقراطي كجزء جوهري في التربية على حقوق الإنسان.

كما إن إعلان وبرنامج عمل فيينا (1993) والذي يعكس توافقاً عالمياً، أكد على أن العلاقة بين كل من حقوق الإنسان والحريات الأساسية وبين الديمقراطية من ناحية، وكذا العلاقة بينهما وبين التنمية من ناحية أخرى، هي علاقة «اعتماد وتعزيز متبادل» (مادة 8)، ودعا الإعلان المجتمع الدولي إلى «مساعدة تقوية وتعزيز الديمقراطية» على أساس أن حماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون يتحقق بأشكال أفضل في كافة الدول من خلال تطبيق المبادئ الديمقراطية.

وبإصدار قرارها حول الديمقراطية التمثيلية (1991) التزمت منظمة الدول الأمريكية بعقد اجتماع سياسي رفيع المستوى في غضون عشرة أيام من انقطاع العملية الديمقراطية في أي من دولها الأعضاء، وأكد القرار على اعتراف المنظمة بالعلاقة الجوهرية بين حقوق الإنسان والديمقراطية.





## المادة (22)

لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

تتناول هذه المادة، فضلاً عن المواد من 23 إلى 27، فئات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تهدف إلى الإدراك المادي وغير المادي للاحتياجات الإنسانية لضمان التنمية الكاملة للإمكانات البشرية، ويتطلب تطبيقها التحرك الإيجابي للدولة وللمجتمع الدولي لضمان تحويل هذه الحقوق إلى واقع للجميع. وينص العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 18-23) على حق كل فرد في نيل الضمان الاجتماعي (المادة 9).

ويعاني خمس سكان العالم من ظواهر الفقر والجوع والمرض والأمية وغياب الضمان الاجتماعي، وهي ظواهر أخذت في التنامي، ويستحق الإنكار الكبير للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأساسية أن يلاقية المجتمع الدولي بنفس القدر من الغضب الذي يبدية عند إنكار الحقوق المدنية والسياسية.

وفضلاً عن ذلك، لا يمكن ترسيخ كل من الديمقراطية والاستقرار والسلام دون اعتراف كامل بالاعتماد المتبادل والترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبين الحقوق السياسية والمدنية، ورغم أن النمو الاقتصادي يعد أمراً ضرورياً، إلا أنه غير كاف بذاته لضمان رخاء الشعوب، حيث لا تشمل مزاياه كافة شرائح المجتمع، وبالتالي يجب أن تعمل الجهود الوطنية وكذا التعاون الدولي من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي على توفير الشروط الأكثر نزاهة لضمان أقصى قدر من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة، ولتلبية الطموح الهادف لوضع هذه الحقوق موضع التطبيق، فإنه يجب على كل دولة أن تأخذ بعين الاعتبار مواردها وأولوياتها الخاصة بها وبذل كل الجهود اللازمة لتلبية هذه المعايير.

كذلك فإن الحق في الضمان الاجتماعي يعني مسؤولية المجتمع عن توفير الضمانات اللازمة الحماية والامن لأعضائه الأكثر ضعفاً والاقول حظاً بغية حمايتهم من الغرق في مزيد من الحرمان.



#### المادة (23)

- (1) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية، كما أن له حق الحماية من البطالة.
- (2) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.
- (3) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.
- (4) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته.

### ما هي الأحكام الدولية التي تكفل ضمان شروط العمل وحقوق العمال؟

جرى تقنين هذه الأحكام المشار إليها (بالمواد 6 و7 و8) في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 18-23)، ويجري متابعة تطبيقها بواسطة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنظمة العمل الدولية ILO (انظر الجزء الأول، الأسئلة: 78-83) مسؤولية خاصة لحماية العمال، وتنتشر فروعها المشرفة تقارير سنوية حول مدى احترام اتفاقيات منظمة العمل الدولية ILO، كما تقوم بتقديم الدعم العملي لتعزيز وإنفاذ هذه الحقوق. ويعد العمال المهاجرون من أضعف الفئات العمالية نظرا لانهم لا يتمتعون بكافة حقوق المواطنة (انظر الجزء الأول، السؤال: 52).

## المادة (24)

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولا سيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية بأجر.

بالرغم من أن العمالة المنظمة توصلت تدريجياً إلى الإقرار بتحديد ساعات وشروط العمل، إلا أن الملايين من العمال حول العالم لا يزالون يعملون دون حماية مناسبة لحقوقهم الإنسانية، ولكن من خلال الجهود التي تبذلها منظمة العمل الدولية ILO، فقد اكتسب مبدأ تحديد ساعات العمل الأسبوعية الإقرار الدولي، بالرغم من الشكوك حول إعمال الحق في وقت للراحة والحق في وقت الفراغ كحقين من حقوق الإنسان، غير أن هذه المادة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا في المادة 7 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يوضحان بجلاء أن هذين الحقين مكفولين ضمن حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

## المادة (25)

(1) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والتملل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.

(2) للأمم المتحدة والطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

## ما المقصود بالحق في مستوى معيشة كاف؟

تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف الناس، غير أن أحداً ليس بوسع المجادلة بأن أقل ما يعنيه هو حق كل فرد في تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والمأوى والملبس والاحتياجات السكنية والخدمات الاجتماعية مثل الماء والنظافة والصحة والتعليم، كما يعني ذلك أيضاً حق كل فرد في العمل لتحقيق مستوى لائق للحياة، وأن توفير الضمان الاجتماعي أمر ضروري لمن لا يستطيعون التوصل لذلك.

وبالنسبة لمن يعانون أشد الحاجة، فيجب منحهم الأولوية في الاهتمام، كما يجب أن تعطي الأولوية في تحقيق الأهداف التنموية الأولوية لأولئك الأكثر فقراً والأقل امتيازاً والذين يعانون من الحرمان عبر التمييز ضدهم.

وتفصل المادة 11 من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أبعاد الحق في مستوى معيشي لائق، حيث تنص بشكل محدد على الحق الضروري لكل شخص في التحرر من الجوع، وتشير إلى المعايير الواجب تبنيتها على نحو منفرد أو عبر التعاون الدولي من أجل إعمال هذا الحق.



## المادة (26)

- (1) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.
- (2) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- (3) للآباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

يتعاطف التفاوت بين مختلف الدول في تقدير الأولويات في مجال التعليم، ففيما يطبق التعليم الإلزامي في الكثير من الدول، إلا أن قطاعاً واسعاً من العالم لم يحظ بعد بالتخلص من الأمية، ولا تزال نسبة ملموسة من السكان البالغين ضمن الأميين حول العالم. ويتأثر الحق في التعليم سلباً نتيجة إنكار الحق في الحصول على التعليم على نحو يضمن المساواة، والذي يجعله يبرز كعامل رئيسي في الحرمان والفقر والإقصاء والتمييز.

وفي مجتمع ما، يجب أن تكون الخيارات المتاحة في مجال التعليم وثيقة الصلة باحتياجات هذا المجتمع، ولا تزال متطلبات الوصول للحد الأدنى لمجانبة التعليم الأساسي هدفاً بعيداً بالنسبة للعديد من الناس، وحتى عندما يكون التعليم الأساسي والثانوي مجانياً وإلزامياً، فإن خيار التعلم والفرص المتساوية في التعليم ربما تتأثر سلباً بمواقع المدارس وغياب التوازن في توفير التمويل والمكتبات والمعدات، أو في معايير إعداد المعلمين.

وقد قامت لجنة حقوق الإنسان CHR في العام 1998 بتعيين مقرر خاص للتعليم (انظر الجزء الأول، السؤال: 23) لتقديم تقاريره حول مدى إعمال هذا الحق في جميع أنحاء العالم ولتقديم توصياته في هذا الشأن. وفي العام 2008، جدد مجلس حقوق الإنسان HRC ولاية المقرر الخاص لثلاث سنوات جديدة (انظر الجزء الأول، السؤال: 23)

وفي معظم الدول، يظل التعليم العالي والجامعي المطبق ليس مجانياً، أما بالنسبة للأحكام الخاصة بكل من المنح، والفصول الخارجية، والفصول التعليمية للبالغين، والتدريب في مواقع العمل، من ضمن الإجراءات التي تهدف لتنمية التعليم المستمر.

## كيف يمكن للتعليم أن يعزز حقوق الإنسان؟

إن الهدف الملائم للتعليم والمتعارف عليه عالمياً هو العمل على الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية وتقوية الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدعو

ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «جميع أفراد المجتمع وهيئاته،... من خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات...» ووفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، فالتعليم يجب أن يهدف إلى بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان عبر توسيع المعرفة والمهارات وتاثير السلوك الهادف إلى:

1. تقوية الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
2. العمل على الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والشعور بالكرامة.
3. تعزيز التفاهم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين الأمم، ومنها السكان الأصليين والجماعات العرقية والقومية والإثنية والدينية واللغوية.
4. تمكين كافة الأشخاص من المشاركة بفاعلية في مجتمع حر.
5. العمل على تعميق أنشطة الأمم المتحدة في صيانة السلام.

ويجب تعزيز هذه الأهداف في كافة مستويات التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك رياض الأطفال (دور الحضنة) ومدارس التعليم الأساسي والثانوي، والتعليم العالي، والمدارس المهنية، وتدريب الموظفين العموميين وكذا في التوعية العامة، وقد تبنت وكالات الأمم المتحدة هذه المقاربة في كافة أنشطتها ذات الصلة بالتعليم والتدريب. ومنذ العام 2004، تعمل الأمم المتحدة على تعزيز البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان بغرض التقدم في تعزيز التربية على حقوق الإنسان في كافة المستويات، وفي 10 ديسمبر/كانون أول 2008، بدأ العام الدولي للتعليم في مجال حقوق الإنسان (انظر الجزء الأول، السؤال: 109).

وقامت منظمة اليونسكو UNESCO، بصفة خاصة، بتطوير هذه الأفكار في التوصيات بشأن التعليم من أجل التفاهم الدولي والتعاون والسلام والتعليم فيما يتصل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (1974)، واستناداً على هذه التوصيات، فقد جرى تعميق خطة اليونسكو UNESCO لتطوير تعليم حقوق الإنسان في العام 1979، جرى متابعتها بأشكال عديدة منذ ذلك الوقت. ووفقاً لاستراتيجية اليونسكو UNESCO في مجال حقوق الإنسان والتي تم تبنيها في العام 2003، وعرفت عمل اليونسكو UNESCO من أجل التربية على حقوق الإنسان كأحد خطوط عمل اليونسكو UNESCO الرئيسية في هذا المجال (انظر الجزء الأول، السؤال: 110).

#### المادة (27)

- ( 1 ) لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.
- ( 2 ) لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

قامت منظمة اليونسكو UNESCO بتفصيل أحكام محددة متصلة بهذه المادة في التوصيات الخاصة بمشاركة الشعوب على اتساعها في الحياة الثقافية

وإسهامها فيها (1976)، وكذا في التوصيات الخاصة بأوضاع الباحثين العلميين (1974) في الاتفاقيات بشأن الحقوق النشر. وتشمل الحقوق الثقافية حق كل شخص في معرفة ثقافته وتراث الآخرين الثقافي، وتعد المشاركة في الثقافة الشعبية أمرا مهما في الحقوق الثقافية، والثقافة الشعبية فنون الدراما والتمثيل والموسيقى والرقص والمهرجانات التقليدية، كذلك تشمل الحقوق الثقافية الحق في الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبشكل أوسع، فإنها تشمل أيضا الحق في التعليم. ولا تزال الحقوق الثقافية غير مؤطرة جيدا في القوانين على نحو يخالف فئات حقوق الإنسان الأخرى، وغالبا ما توصم بأنها الفئة "غير المتطورة" من حقوق الإنسان.





## المادة (28)

لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.

يعيش قطاع كبير من البشرية في ظروف حرمان متعظم وفقير وجوع ومريض ونقص الأمن، حيث لا يتوافر له المقومات الأساسية للحياة الكريمة ويحد أدنى من العيش (راجع المادة 22)، بالنسبة لهؤلاء، يعد مفهوم العدالة الاجتماعية حلماً بعيداً، ذلك بسبب حرمانهم من الشروط التي تمكنهم من إدراك الحقوق والحريات.

## الطريق نحو التقدم؟

رغم عدة عقود من العمل الدولي المخصص من أجل التنمية، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء لا تزال تتسع، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، وهذا يؤثر على أن سوء توزيع الموارد العالمية يتواصل تطبيقه عبر سياسات ومؤسسات ملموسة، ولا يجوز أن يصبح النمو الاقتصادي غاية في حد ذاتها، ولكن وسيلة لتحقيق تنمية حقيقية تناسس على هدف تحقيق الرفاه للمجتمع الإنساني. وتعتقد الدول النامية أنها محاصرة بضرورة الاستقلال الاقتصادي، وبأنه يتعين بناء هيكليّة جديدة للحياة الاقتصادية الدولية للتمكن من إزالة الفروق، فضلاً عن الحاجة الماسة للإعفاء من أعباء الديون الخارجية، وتباًط الدول النامية في الإقرار بأن مصالحها في تحقيق السلام والأمن والمجتمع ذا الطابع الإنساني على المدى البعيد إنما تكمن في توافر الإرادة السياسية التي تتيح إنجاز التحول المؤثر في نظمها الاقتصادية القائمة.

وقد أكد "إعلان وخطة عمل فيينا" (1993) على الحق في التنمية على نحو ما جرى تبنيه في "إعلان الحق في التنمية" (انظر الجزء الأول، السؤال: 115)، كما دعا هذا الإعلان إلى "سياسات فعالة لتحقيق التنمية على المستوى الوطني، وبإنشاء علاقات اقتصادية قائمة على الندية وتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة على المستوى الدولي"، وقامت القمة الدولية للتنمية الاجتماعية بالتأكيد على هذه الخلاصات والتوسع فيها (كوبنهاجن، 6-12 مارس/أذار 1995).

وقد أعادت القمة العالمية التأكيد مرة أخرى على مبادئ العالمية، وعدم القابلية للتجزئة، والترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف فئات حقوق الإنسان، والتزمت الدول المشاركة بإيجاد البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تمكن شعوبها من تحقيق التنمية الاجتماعية، والتزمت بالعمل على القضاء على الفقر في العالم عبر عمل وطني حاسم وعبر التعاون الدولي، وأكدوا على ضرورة تعزيز احترام الديمقراطية وسيادة القانون والتعددية والتنوع والتسامح والمسؤولية ونبذ العنف والتضامن.

وتبنت قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو في العام 1992 البرنامج رقم 21، وهو عبارة عن خطة عمل عالمية لتحقيق التنمية المستدامة التي تجمع بين قضايا البيئة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية في نسق واحد. وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون أول 2000 بعقد قمة دولية لتجديد التأكيد على الالتزام الدولي بالتنمية المستدامة وبمستوى سياسي أكبر<sup>(151)</sup>، كما طالبت بالشراكة فيما بين الشمال والجنوب وبالإسراع في تفعيل البرنامج رقم 21 الذي تبنته قمة ريو دي جانيرو. وفي القمة الدولية للتنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا في الفترة من 26 أغسطس/أب إلى 4 سبتمبر/أيلول 2002، جرى تبني إعلان جوهانسبرج للتنمية المستدامة وخطة عمل جوهانسبرج. وقد أعادت هذه القمة التأكيد على أن التنمية المستدامة عنصر مركزي في برنامج العمل الدولي، وأعطت للعمل الدولي قوة دفع جديدة لمحاربة الفقر والحفاظ على البيئة، كما وفرت الدعم لهدف إنشاء صندوق للتضامن الدولي والقضاء على الفقر، وتم إقرار مفهوم الشراكة بين الحكومات والأعمال والمجتمع المدني، واعترفت القمة بالدور المحوري للمجتمع المدني في تفعيل نتائجها وتعزيز مبادرات الشراكة. أما مشروع القرار اللاحق<sup>(152)</sup>، الذي جرى عرضه على الجمعية العامة، فقد جدد التأكيد على الحاجة لضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة باعتبارها «أسس تتساوى في الأهمية وترابط لتعزيز التنمية المستدامة»، وأقر أيضا بأن منهج الحكم الرشيد في كل دولة، وكذا على المستوى الدولي، هو أمر ضروري لتحقيق هذا الهدف. وقد بدأ في العام 2005 عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال التنمية المستدامة، ويهدف إلى تدفق اعتبارات التنمية المستدامة في مختلف جوانب التعليم والتدريب، واليونسكو UNESCO باعتبارها منظمة الأمم المتحدة القائدة لهذا العقد، تساند العديد من المبادرات المتعلقة بتعزيز المعرفة بالتنمية المستدامة. وأدت كل من الأزمتين العالميتين المالية والاقتصادية اللتين بدأتا في خريف العام 2008، إلى زيادة العراقيل التي تكتنف التنمية وولدت تداعيات سلبية على حقوق الإنسان.

## المادة (29)

- (1) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نموا حرا كاملا.
- (2) يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق

(151) قرار الجمعية العامة رقم 55/199 بتاريخ 20 ديسمبر/كانون أول 2000.

(152) وثيقة A./2/57/L83.

المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.  
(3) لا يصبح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

## 1. هل يمكن تبرير فرض قيود على حرية التعبير السياسي والتنظيم لصالح التركيز في إحراز التقدم في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الشديدة الحرمان؟

تجادل الكثير من الحكومات بأنها تواجه تنازعا في الأولويات فيما يتصل باحترام الحقوق الإنسانية التي تضمنها الإعلان العالمي، ولا يوجد جواب سهل للرد عليها في ذلك، ورغم أنه لا يمكن تأسيس علاقة سببية فيما بين فئات الحقوق، إلا أننا نجد ترابطا واعتمادا متبادلا بين الحقوق المدنية والسياسية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كذلك يعد تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمرا لا غني عنه للعدل الاجتماعي في كافة صيغه.  
وقد أكد الإعلان العالمي على أن تحرر كافة البشر من الخوف ومن الحاجة يمكن أن يتحقق فقط بتوفير الشروط التي يمكن بها أن يتمتع كافة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالمثل الحقوق المدنية والسياسية.  
وبالنسبة لخصائص العالمية وعدم القابلية للتجزئة والاعتماد المتبادل والتداخل بين مختلف فئات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فقد أعيد التأكيد عليها في "إعلان وخطة عمل فيينا" (1993)، والذي يقول إنه "على المجتمع الدولي أن يتعامل مع حقوق الإنسان باعتبارها عالمية وسلوك عادل بل وعلى قدم المساواة وبنفس القدر من التأكيد" (المادة 5)، وهذا الاعتراف بتساوي مختلف فئات حقوق الإنسان في الأهمية وضمان كرامة الإنسان وحرية إنمائها يضع حدا للنقاشات الطويلة وغير المثمرة بشأن أولوية أي من فئات الحقوق على حساب فئات أخرى.

## ما نوع الواجبات الواقعة على عاتق الفرد؟

يشير الإعلان إلى أن كل شخص ليس بوسعه أن يطور من شخصيته بحرية كاملة إلا في إطار المجتمع، ولهذا فإن واجب كل شخص في هذا المجتمع أن يراعي ويحافظ يطالب بحقوقه وحياته، وأن يحترم حقوق وحريات الآخرين بهدف إتاحة الشروط اللازمة في المجتمع بما يمكن من التمتع الكامل بهذه الحقوق والحريات، وصياغة «كل شخص» تتضمن الاعتراف بمقدار تميز كل شخص من البشر، والذي يعد أساسا لمفهوم حقوق الإنسان.

وتؤسس الفقرة الثانية من المادة 29 للقاعدة العامة بشأن الحدود التي يمكن للدولة أن تفرضها على ممارسة حقوق الإنسان توخيا للمصلحة العامة، ولا شيء يمكن الدولة من فرض قيود غير حقيقية على ممارسة الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويجب على قوانين المجتمع الديمقراطي أن توفر الإطار الذي يمكن خلاله ممارسة الحقوق والحريات، وهي كذلك مسؤولية القضاء وموضع اهتمام مشروع لكل شخص أن يعمل على ضمان أن أية حدود قد يفرضها القانون على ممارسة هذه الحقوق والحريات لن تستخدم إلا لغايات وأهداف مناسبة وعادلة ومعترف بها.

## ما هي الحماية المتوفرة للأفراد والجماعات التي تعمل على تأمين تعزيز واحترام حقوق الإنسان؟

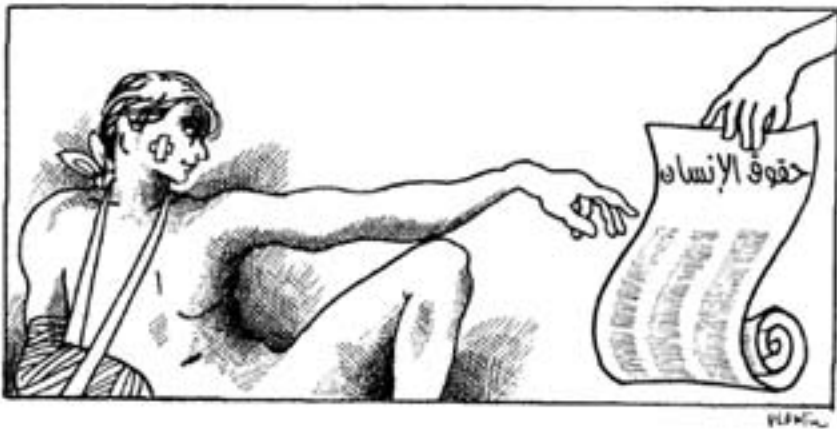
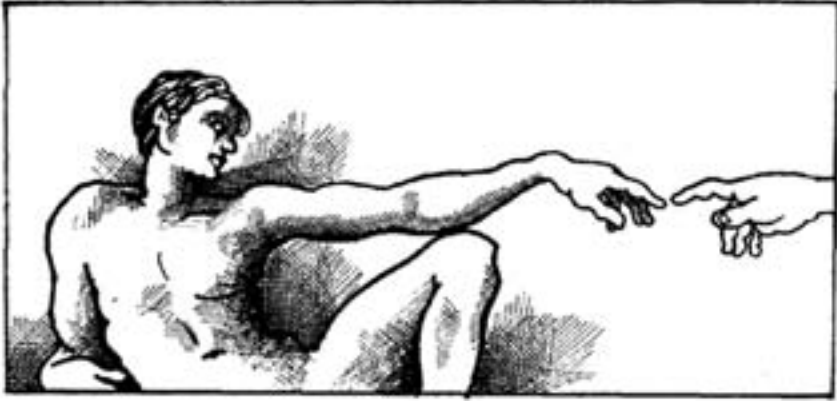
لقد أدى الإقرار باحتمال تعرض هؤلاء الأفراد والجماعات للخطر في بعض المجتمعات إلى تبني الجمعية العامة في العام 1998 «إعلان حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً».

وبصفة أساسية، فإن الهدف من الإعلان أن يمثل خطة حماية للمدافعين عن حقوق الإنسان، والذين قد يعرضون أنفسهم للخطر في أجزاء عدة حول العالم، ومعرضين أشخاصهم للخطر، بغية العمل على تعزيز وحماية معايير حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً (انظر الجزء الأول، السؤال: 60).

### المادة (30)

ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تادية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

ويعني ذلك إلزامية تطبيق أحكام الإعلان بنوايا طيبة، حتى لا يضعف الهدف الأساسي للإعلان، وتحت أي ظرف من الظروف، فلا يجوز استخدام الإعلان في انتهاك حقوق الإنسان، ولا تنطبق هذه القاعدة على الدول وحدها، بل وعلى الجماعات والأفراد أيضاً، وبالتالي فلا يحق لأي شخص انتزاع أية مادة في الإعلان من سياقها وإعمالها على النحو الذي ينتهك مواد أخرى. وهذه المادة الختامية تتطلب، شأنها في ذلك شأن كافة جوانب الإعلان، اليقظة الدائمة والشجاعة الكافية لقيام الشخص بالدفاع عن حقوقه وعن حقوق الآخرين، إذ إن الانتباه والشجاعة يمثلان الثمن الذي يجب أن ندفعه جميعاً حتى يمكن على الصعيد العملي تفعيل حقوق الإنسان لصالح جميع أعضاء الأسرة الإنسانية في يوم من الأيام، كما هو الشأن على الصعيد النظري.



# الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

**اعتمد بباريس في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948  
قرار (III) 217 A**

## الديباجة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

ولما كان تناسي حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى إلى أعمال همجية أذت الضمير الإنساني، وكان غاية ما يرنو إليه عامة البشر انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة.

ولما كان من الضروري أن يتولى القانون حماية حقوق الإنسان لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم.

ولما كان من الجوهرية تعزيز تنمية العلاقات الودية بين الدول، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، ولما كان للإدراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد.

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد

وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة، قومية وعالمية، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الاعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

## المادة 1.

يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

## المادة 2.

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء. وفضلاً عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلاً أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود.

## المادة 3.

لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه.

## المادة 4.

لا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص، ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما.

## المادة 5.

لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة.

## المادة 6.

لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية.

## المادة 7.

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا.

## المادة 8.

لكل شخص الحق في أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية لإنصافه عن أعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التي يمنحها له القانون.

## المادة 9.

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

## المادة 10.

لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه.

## المادة 11.

(1) كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية للدفاع عنه.  
(2) لا يدان أي شخص من جراء أداة عمل أو الامتناع عن أداة عمل إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطني أو الدولي وقت ارتكابه، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التي كان يجوز توقيعها وقت ارتكابه الجريمة.

## المادة 12.

لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

## المادة 13.

(1) لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة.  
(2) يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه.

## المادة 14.

(1) لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى أو يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد.  
(2) لا ينتفع بهذا الحق من قدم للمحاكمة في جرائم غير سياسية أو لأعمال تناقض أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.



## المادة 15.

- ( 1 ) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.  
( 2 ) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها.

## المادة 16.

- ( 1 ) للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب الجنس أو الدين، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.  
( 2 ) لا يبرم عقد الزواج إلا برضى الطرفين الراغبين في الزواج رضى كاملاً لا إكراه فيه.  
( 3 ) الأسرة هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

## المادة 17.

- ( 1 ) لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.  
( 2 ) لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

## المادة 18.

- لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة.

## المادة 19.

- لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

## المادة 20.

- ( 1 ) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.  
( 2 ) لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما.

## المادة 21.

- ( 1 ) لكل فرد الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حراً.  
( 2 ) لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

(3) إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

## المادة 22.

لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمانة الاجتماعية وفي أن تحقق بوساطة المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق ونظم كل دولة ومواردها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لاغنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته.

## المادة 23.

- (1) لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة.
- (2) لكل فرد دون أي تمييز الحق في أجر متساو للعمل.
- (3) لكل فرد يقوم بعمل الحق في أجر عادل مرض يكفل له ولأسرته عيشة لائقة بكرامة الإنسان تضاف إليه، عند اللزوم، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.
- (4) لكل شخص الحق في أن ينشئ وينضم إلى نقابات حماية لمصلحته

## المادة 24.

لكل شخص الحق في الراحة، وفي أوقات الفراغ، ولاسيما في تحديد معقول لساعات العمل وفي عطلات دورية باجر.

## المادة 25.

- (1) لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.
- (2) للأممو الطفولة الحق في مساعدة ورعاية خاصتين، وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أو بطريقة غير شرعية.

## المادة 26.

- (1) لكل شخص الحق في التعلم، ويجب أن يكون التعليم في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً وينبغي أن يعمم

- التعليم الفني والمهني، وأن ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة.
- ( 2 ) يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- ( 3 ) للأباء الحق الأول في اختيار نوع تربية أولادهم.

### المادة 27.

- ( 1 ) لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافي وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.
- ( 2 ) لكل فرد الحق في حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمي أو الأدبي أو الفني.

### المادة 28.

- لكل فرد الحق في التمتع بنظام اجتماعي دولي تتحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحققاً تاماً.

### المادة 29.

- ( 1 ) على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً.
- ( 2 ) يخضع الفرد في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.
- ( 3 ) لا يصبح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها.

### المادة 30.

- ليس في هذا الإعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أي حق في القيام بنشاط أو تادية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الواردة فيه.

# ملاحظات

يوفر كتاب "حقوق الإنسان: أسئلة وإجابات"، بجلاء وإيجاز، أحدث المعلومات حول معايير حقوق الإنسان وآليات تعزيزها وحمايتها، وكذا المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والأنشطة والأحداث الدولية الرئيسية، كما يتضمن تعريفاً بالتحديات القديمة والحديثة التي تواجه التقدم في أعمال حقوق الإنسان.

صدر الكتاب للمرة الأولى في العام 1981، وقد جرى تحديثه عدة مرات وترجمته عالمياً لأكثر من 30 لغة. وهذه ترجمة إلى اللغة العربية لأخر طبعة صدرت. وتتواءم مع التطورات الجوهرية المعاصرة في مجال حقوق الإنسان. ويعد هذا الإصدار واحداً من إسهامات اليونسكو في العام الدولي لحقوق الإنسان، علماً بأن العام 2009 يأتي ضمن فترة البرنامج العالمي للتربية على حقوق الإنسان والذي جرى إطلاقه في العام 2005. والكتاب مرشد تعريفي لأي مهتم بموضوع حقوق الإنسان ويهدف للإسهام في نشر ثقافة عالمية لحقوق الإنسان



[www.unesco.org/publishing](http://www.unesco.org/publishing)



سند هذا الكتاب بدعم من:  
التعاون الإنمائي الإيطالي  
بوزارة الخارجية الإيطالية



المعلومات الاجتماعية  
والإنسانية



منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة

